2018 | 45

SEYASAT

سياسات

دراسات

- بعد ٢٥ عاما على «أوسلو»:
  استمرار جدل الوحدة والانقسام
- اتفاق أوسلو: أفضل خيار في ظروف سيئة
- قانون القومية وانتصار ناظم المستعمرة على ناظم الدولة

سياسات عامة

- تحليل أداء بورصة فلسطين وتعزيز دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية

مقالات

- إدارة ترامب تعلن الحرب على الشعب الفلسطيني: مخالفات بالجملة لقواعد القانون الدولي
- إسلامية-علمانية:
  من المعجزة إلى الإعجاز!

سياسة دولية

- نقل السفارة الأميركية إلى القدس وفق قواعد القانون الدولي وأحكامه

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

2018 45

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير : د. عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٤٥) أيلول ٢٠١٨

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

صورة الغلاف: الزعيم الراحل ياسر عرفات عائداً إلى غزة العام ١٩٩٤.

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- ٢٥ سنة بعد أوسلو: استمرار جدل الوحدة والانقسام/ تيسير محيسن ٨
- ربع قرن على توقيعه: اتفاق أوسلو.. أفضل خيار في ظروف سيئة/ محمد هواش ٢٣
- ربع قرن على مسار التنمية المغلوط/ غسان أبو حطب ٣١
- قانون القومية وانتصار ناظم المستعمرة على ناظم الدولة/ مهند مصطفى ٤١
- قناة البحرين.. مسوغات الرفض والقبول/ عبد الغني سلامة..... ٥٢
- إدارة ترامب تعلن الحرب على الشعب الفلسطيني: مخالفات بالجملة للعديد من قواعد القانون الدولي/ عبد الله أبو عيد ٧٠
- إسلامية-علمانية: من المعجزة إلى الإعجاز!/ وليد الشرفا..... ٧٥
- تحليل أداء بورصة فلسطين وتعزيز دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية/ محمد كمال أبو عمشة ٧٩
- علاقة السياسات التعليمية ببطالة الشباب في المجتمع الفلسطيني/ منصور أبو كريم ١٠٣
- نقل السفارة الأميركية إلى القدس وفق قواعد القانون الدولي وأحكامه/ حسين نايف أبو طيور ١٢٣
- قراءة في كتاب «إسرائيل والأبارتهايد» بتحرير هنيدة غانم وعازر دكور / طلال إبراهيم ١٤٦

تلك لحظات حاسمة في تاريخ الصراع، ومهمة في تطوره، ومفصلية في مستقبله. اللحظات التي يتوجه فيها الرئيس محمود عباس إلى الأمم المتحدة ليخطب أمام العالم.

ربما تصدر سياسات في الوقت نفسه الذي يكون فيه الرئيس محمود عباس أمام المنبر الدولي، وسيكون من المفيد النظر إلى السياق الفلسطيني الذي تولّد فيه الخطاب الجديد.

مر ربع قرن على توقيع اتفاقية أوسلو. أوسلو تبدو رجيمة للكثيرين وملعونة، وفي أقل التقديرات، حدةً، سيئة لكن لا يمكن لأحد أن يتحدث عن الواقع الفلسطيني دون الإشارة إليها. فهي ونتائجها والتحولات التي جلبتها على صعيد السياسة والاقتصاد والثقافة والعلاقات حكمت المرحلة بشكل كامل. هي ليست مناسبةً للاحتفال بكل تأكيد، على الأقل في ظل فشل أوسلو في الوصول إلى محطتها المرتقبة التي تشهد ميلاد دولة فلسطينية، لكننا بحاجة إلى إعادة قراءة الواقع الفلسطيني في ظل ما آلت إليه الأوضاع في فلسطين بعد أوسلو. فالسلطة الوطنية التي تأسست بعد أوسلو، صحيح أنها لم تتحول إلى دولة، لكنها الكيان الذي بات ينظر إليه بوصفه الكيانية الفلسطينية القائمة، ومؤسساتها هي التي يصار إلى تطويرها إلى الدولة المرتقبة. إنها دولة غير معلنة.

في السياق الداخلي، لم تنجح الجهود المصرية في تقريب وجهات النظر بين حركتي فتح وحماس بعد إصرار «حماس» على عدم

التوجه للقاهرة قبل ذهاب الرئيس أبو مازن إلى نيويورك ورفضها المقترحات المصرية، وفشل محاولاتها فتح مسار حل خاص بقطاع غزة عبر ما يُعرف بالتهدئة التي باتت مخرجاتها شبه معلنة، أبرزها: ممر مائي (وليس ميناءً) ومطار خارج فلسطين. بعبارة أخرى الجبهة الداخلية الفلسطينية تشهد توتراً ليس ميدانياً بل على صعيد الممارسة السياسية وصياغة المصير.

يأتي هذا كله مع تنامي السياسات الإسرائيلية، من مواصلة حملة التهويد والمصادرة وتصاعد الهجمة على العاصمة المقدسة وضواحيها وسكانها ومواصلة حصار قطاع غزة وسن التشريعات والقوانين التي تقونن ذلك كله وآخرها قانون القومية العنصري.

تقف سياسات على بعض هذه الجوانب في سياقات مختلفة. تبدأ سياسات بدراسة تحليلية للباحث السياسي المهندس تيسير محيسن بعنوان: (٢٥ سنة بعد أوسلو: استمرار جدل الوحدة والانقسام)، بعد ذلك يكتب الإعلامي محمد هواش حول اتفاقية أوسلو، منوهاً بأن الاتفاقية على الرغم من نواقصها كلها فقد كانت أفضل خيار في حينه كما تقول الدراسة من عنوانها: (ربع قرن على توقيعه: اتفاق أوسلو.. أفضل خيار في ظروف سيئة)، فيما يكتب الباحث التنموي ومدير معهد التنمية التابع لبيرزيت في غزة غسان أبو حطب بعنوان: (ربع قرن على مسار التنمية المغلوط)، وفي سياق آخر يعالج د. مهند مصطفى قوننة إسرائيل لعنصريتها وتوسعيتها على ضوء «قانون القومية» تحت عنوان (قانون القومية وانتصار ناظم المستعمرة على ناظم الدولة).

وفي دراسة بانورامية تحت عنوان «قناة البحرين.. مسوغات الرفض والقبول» يراجع الباحث عبد الغني سلامة، المشروع، ويناقش فكرته وسياقه وحسابات الأطراف ذات الصلة به، والجدل المثار حوله.

في باب المقالات، يتناول أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية د. عبد الله أبو عيد سياسة إدارة ترامب العدائية تجاه الشعب الفلسطيني من منظور قانوني في مقال (إدارة ترامب تعلن الحرب على الشعب الفلسطيني: مخالفات بالجملة للعديد من قواعد القانون الدولي)، فيما يضيء د. وليد الشرفا من جامعة بيرزيت على مرجعيات وأدوات الإسلام السياسي في مقالة بعنوان (إسلامية-علمانية: من المعجزة إلى الإعجاز!).

في زاوية السياسات العامة، يقدم د. محمد كمال أبو عمشة من جامعة فلسطين التقنية-خضوري، دراسة بعنوان (تحليل أداء بورصة فلسطين وتعزيز دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية)، فيما يتناول الباحث السياسي منصور

أبو كريم محللاً واقع السياسات التعليمية وارتباطها بمكافحة البطالة ونجاحها وفشلها في ذلك.

إن علاقة السياسات التعليمية ببطالة الشباب في المجتمع الفلسطيني علاقة تستحق المزيد من التأمل من أجل تصويب السياسات التعليمة وتوجيهها لمكافحة البطالة المتزايدة في المجتمع.

وفي مجال السياسة الدولية يكتب حسين نايف أبو طيور حول ما أقدمت عليه إدارة ترامب من نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس من وجهة نظر قواعد القانون الدولي وأحكامه.

وختاما يقدم طلال إبراهيم عرضاً تحليلياً للكتاب الذي أصــدره المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مــدار) من تحرير الدكتور هنيدة غانم وعازر دكور بعنوان (إسرائيل والأبارتهايد).

ما إن يصدر عدد سياسات الحالي حتى يكون الرئيس عباس قد ألقى خطابه في الأمم المتحدة وبرزت تفاعلات الخطاب خاصة في ظل دعوته المجلس المركزي لمنظمة التحرير للانعقاد بعد عودته إلى رام الله لاتخاذ قرارات توصف بالمصيرية فيما يتعلق بمستقبل القضية الوطنية سياسياً ومستقبل استمرار الانقسام. الصورة تتضح مع الوقت والمشهد سيبدو على الرغم من ذلك كله أكثر تعقيداً.

بعد ٢٥ عاماً على أوسلو: استمرار جدل الوحدة الانقسام!

م. تيسير محيسن*

هل ثمة جدوى من الحديث عن اتفاقية أوسلو اليوم بعد ٢٥ عاماً على توقيعها؟ نعم. ليس لمحاكمة التجربة وتسجيل المواقف، وإنما لاستخلاص العبر وتحديد المسار السياسي التالي، بعد أن وصلت هذه التجربة إلى ما وصلت إليه. من بين أشياء كثيرة، يتمثل الإخفاق الأبرز للتجربة (مسار التسوية) في أنها لم تفض إلى قيام دولة كاملة السيادة، في إطار مقاربة «حل الدولتين»، ليس هذا فحسب، وإنما ساهمت في تفاقم مظاهر التجزئة الداخلية، وعلى وجه التحديد فشل النظام السياسي الفلسطيني في المحافظة على وحدته وفعاليته ناهيك عن إعادة تعريف ذاته. في المقابل، تغوّلت دولة الاحتلال، بعد أن غيّرت ظرفها الكولونيالي وبدّلت أدواتها وأساليبها، حتى وصلت، تحت سيطرة اليمين القومي-الديني المتطرف، إلى سن قانون القومية، عنصري الطابع والنص والدلالة. في غضون ذلك، تلاشى ما كان يسمى «معسكر السلام الإسرائيلي»، وباتت إسرائيل وكأنها على «قلب رجل» واحد فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني.

هل يتحمل «أوسلو»، نصاً وممارسةً، وحده، هذه الأوزار كلها؟ هذه الورقة تعالج ناحية واحـدة فقط: كيف وصل النظام السياسي الفلسطيني إلى ما وصل إليه اليوم، في إطار مشروع «التسوية»؟ وذلك ضمن ثلاثة محددات:

* أكاديمي وباحث.

الأول داخلي ويتمثل في الصراع على الهيمنة بين الفاعلين السياسيين في الحقل السياسي الفلسطيني.

الثاني، إسرائيلي، ويتصل بمجمل الممارسات الاحتلالية الظاهرة والخفية.

الثالث، إقليمي وله علاقة بانفتاح المشهد الإقليمي على حالة غير مسبوقة من التمحور والعنف والتفكك.

ماذا نقصد بالنظام السياسي؟

مجموعة منسقة من المبادئ والقوانين والأفكار والإجراءات المتعلقة بشكل معين من أشكال الحكومة، أو شكل الحكومة نفسها. وهو نظام فرعي للنظام الاجتماعي يتفاعل مع النظم الفرعية الأخرى. النظام السياسي هو مجموعة المؤسسات القانونية الرسمية التي تشكل «حكومة» أو «دولة». بعض التعريفات تضيف إلى جانب التنظيم القانوني للدولة، كيفية عمل الدولة، الأشكال الفعلية والسلوكية المحددة للسلوك السياسي. إن الاهتمام الاجتماعي بالنظم السياسية يكمن في معرفة من يملك السلطة، وكيف يتم استخدامها (نظم استبدادية، تصل بعضها إلى الشمولية، نظم ملكية، نظم ديمقراطية).

يمكن الانطلاق من فكرة أولية، وهي أنه بمجرد إقامة أول سلطة فلسطينية على جزء من إقليمها تشكّل حقل سياسي ضم فاعلين سياسيين، وقد انقسموا إلى فريقين: مؤيد ومعارض لاتفاقيات أوسلو (وبالطبع لتطبيقاتها على الأرض)، ودخلا في عملية صراع على الهيمنة (والسيطرة على النظام) ضمن محددين:

الإنجاز (الـصراع على السلطة ونظامها السياسي).

الاستقلالية (القدرة على التصرف طبقاً لمعطيات الحقل ذاته دون تأثر بالعوامل الخارجية (وأهمها التأثير الإسرائيلي، ودور هيكل المعونة الخارجية، ولاحقاً الاستقطاب الإقليمي).

من السمات البارزة لهذا الحقل، الانفتاح على مؤثرات خارجية مقررة وشديدة الوطأة والأثر على الفاعلين وعلى عمليات الإنتاج والتبادل بهدف تحقيق الهيمنة على الحقل والسيطرة على النظام، السمة الثانية، مرتبطة بالأولى، فقد دخل الفاعلون السياسيون في صراع فيما بينهم وصل حد العداء، قبل أن ينجز الحقل السياسي وظيفته الأساسية وهي حسم الصراع مع «الآخر»، أي الاحتلال (فكانوا كمن اقتتل على فرو الدب قبل اصطياده).

بقبولهم اتفاقية أوسلو (مع وجود معارضين لها، سرعان من انخرطوا تباعاً ضمن منطقه الحاكم والناظم)، وضع الفلسطينيون أنفسهم،

ومعهم حركتهم الوطنية وكيانهم الرمزي في فم الذئب. واللافت أن النخبة الفلسطينية الحاكمة ومعارضيها، تصرفوا وكأن إسرائيل هي من وضعت نفسها في فم الذئب. ولعل أغرب ما في الأمر، أن الفاعلين السياسيين تصرفوا في الحقل الملغوم وكأن الاحتلال قد زال، تستحضر العلاقة معه فقط في إطار الصراع الداخلي.

دعونا نفترض أن الانتفاضة الأولى، في سنتها الأولى، كشفت من بين أشياء أخرى، عن أن ثمة إرهاصات لمجتمع سياسي يتبلور ويتطور في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يعني بالضرورة أنه سوف يؤسس في القريب العاجل شرطاً لقيام دولة، أو يدخل في صراع مع مجتمع سياسي آخر، متبلور وناجز، على ذات الفضاء السياسي (أي، سرعان ما سوف يضغط العالم من أجل تقاسم الأرض بين المجتمعين، أو تقاسم النظام السياسي).

في رد الفعل تبلورت أفكار عدة لدى الجانب الإسرائيلي على مستوى مراكز البحث الاستراتيجي، ومن بين أخطر هذه الأفكار «الفصل». الفصل في الجوهر هو محاولة إسرائيلية استباقية لقطع الطريق على حل الدولتين وأيضاً على حل الدولة الواحدة. والفصل هنا ليس بين الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، وإنما بين الفلسطينيين أنفسهم أيضاً. تحولت هذه الأفكار إلى استراتيجيات وخطط للعمل. اختار اليسار الصهيوني المجهد، بقيادة رابين الولوج في طريق التسوية آملاً تحقيق الفصل، بينما اختار اليمين الصهيوني (بشقيه القومي والديني) قطع الطريق على مسار التسوية، واللجوء إلى الفصل من جانب واحد وخلق واقع على الأرض يجهض حل الدولتين ويقطع الطريق على حل الدولة الواحدة. اعتمدت الاستراتيجيتان على فكرة أساسية «تأجيج الصراع داخل الحقل السياسي الفلسطيني»، ذلك أن دباً واحداً ليس بمقدوره تدمير كل الخزف في المحل، لذا كان لابد من استحضار الدب الثاني، وتمهيد الطريق له.

صناعة الوهم داخل الحقل السياسي الفلسطيني، وهم السلطة ومنافعها، وهم السيادة وتبعاتها، وهم التنمية وعوائدها، زينت للفاعلين السياسيين النزول عن الجبل طمعاً. انشغل هؤلاء في إدارة صراع مفتعل بينهم، سعياً وراء المكاسب والمناصب تاركين لعدوهم فرصة الانقضاض على عوامل قوتهم ومخزونهم الكفاحي وتصفية حساباته. حدد لهم الملعب المسموح لهم وفرض قواعد اللعبة ووقف متفرجاً، وأحيانا كان يلعب دور الحكم.

انقسم الفلسطينيون، شكلاً، بين مؤيد لاتفاقية أوسلو ومعارض لها. في الجوهر، شعر الجميع بأن هذا الاتفاق عار، أو خطيئة، أو حتى خيانة عند البعض، ولذلك خضع الناس

إلى ديناميتين متعاكستين منذ اللحظة الأولى للتوقيع ومن ثم التنفيذ؛ الرغبة في تجاوز الاتفاق (محاولات ياسر عرفات خلق وقائع لم ترد في الاتفاق، سلوك المعارضة)، والدينامية الثانية هي الخضوع التدريجي لمنطق أوسلو والاندراج في النسق المتولد في أعقابه. لا يمكن تفسير السلوك السياسي الفلسطيني طوال الحقبة التي تلت أوسلو، سلطة ومعارضة، إلا بفهم كيفية اشتغال هاتين الديناميتين وانعكاساتهما. حتى النخبة المثقفة، أو قوى اليسار، أو تنظيمات المجتمع المدني أو حتى الناس العاديين، لم ينج أحد من أسر هاتين الديناميتين المتناقضتين؛ وزير في حكومة السلطة يطالب بحل السلطة، عضو مجلس تشريعي يشدد على رفض اتفاقيات أوسلو، معارض معروف للاتفاقيات يقبل بالعمل وكيل وزارة أو مديراً عاماً، جلسة مجلس مركزي تطالب بوقف التنسيق الأمني، ويشارك بعض أعضائه في الجلسة بناءً على تصاريح تمنح من الإدارة المدنية وبموافقة أمنية إسرائيلية وتأمين بعض التسهيلات (V.I.P) على الحواجز.

فشل الفلسطينيون، سلطة ومعارضة، في تحسين شروط أوسلو وتأمين مخرج آمن، وفشلوا أيضاً في الانقلاب عليه بالكامل وتجاوزه وتنكّب طريق أخرى. كما فشلوا في تحويل التهديدات الكامنة في الاتفاق وخطوات التنفيذ إلى فرص أو على الأقل تجنب هذه التهديدات.

جدل الوحدة والانقسام

يمكن قراءة التاريخ الفلسطيني بوصفه جدلية التفكك والبناء على المستوى المجتمعي، الوحدة والانقسام على مستوى النظام السياسي. وهي جدليات أضمرت سعي الفلسطينيين نحو هوية وطنية مشتركة (ثقافية وسياسية) وكيانية سياسية تمثلهم وتعبر عن طموحاتهم بوصفهم شعباً. كما أضمرت سعيهم إلى إنشاء دولتهم الخاصة بهم على أرضهم أو على جزء منها. وفي سعيهم هذا تعرضوا تحت تأثير عوامل طاردة إلى انقسامات عديدة، تارة بسبب اختلاف مشاريعهم واختياراتهم السياسية والأيديولوجية التي تحدد هويتهم وشكل دولتهم العتيدة وطريقة الوصول إليها، وتارة أخرى بسبب الطبيعة التقليدية والانتقالية لمجتمعاتهم، ودائماً بسبب الاحتلال الإسرائيلي الإحلالي والاستيطاني. وإذا كان هذا الاحتلال شكّل ولا يزال يشكل العامل الأبرز في تشغيل ديناميات التفكك وتحريض مسببات اختلال توازن النظام الاجتماعي، فإن أزمة النظام السياسي الفلسطيني المتشكّل في إطار السلطة الفلسطينية، علاوة على أزمة منظمة التحرير تعد بمثابة العامل الأبرز الثاني. وفي ظل غياب السلطة المركزية المعقلنة والمجسدة في مؤسسات

متمايزة وظيفياً (بما في ذلك حالة السلطة الفلسطينية) أي ضعف عمليات التسييس الاجتماعية، بـرزت الجماعات الوسيطة كمنظومات دفاعية وقنوات لتأكيد الذات والاستقواء وطلب المنافع. هذه الجماعات أدت في نهاية المطاف إلى إضعاف ديناميات توليد الولاء الوطني/الهوية الوطنية مقابل تكريس شتى أنواع الانتماءات للجماعات العضوية. ونظراً لوجود مثل هذه الجماعات التي غالباً ما كانت معزولة بعضها عن بعض ولا يوجد بالتالي الكثير من الصلات بينها، فلم تتراكم المعرفة لتحدث نوعاً من التغيير من أجل الصالح العام. أصاب الفلسطينيون نجاحاً- لم يخل من نواقص- في معرض ردهم على ديناميات التفكيك والانقسام في محطتين. فنجاح منظمة التحرير في صيانة الهوية وانبعاث الشخصية الوطنية وقيادة الكفاح الفلسطيني، انتقص منه نشأتها في المنفى ما جعل من الصعب اختبار مدى شرعيتها وما أنتجته من مؤسسات تمثيلية على قاعدة المراقبة والمشاركة الشعبية والتفاعل الحقيقي مع جماهير حقيقية، بطريقة مباشرة ومن غير وسطاء. وعلى الرغم من الإقرار بشرعية التعددية السياسية والاستقلالية التنظيمية والفكرية والمالية، فإنها اختزلت إلى ما عرف بنظام (الكوتا). النجاح الثاني حدث في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ حين أعيد الاتصال مرة أخرى بين الفلسطينيين على أرض فلسطين الانتدابية، أو ما يسميه البعض «التوحيد القسري».

جاء رد الفلسطينيين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على شكل يعزز قدرتهم الجماعية على الصمود أمام الضغوط المتصاعدة والمدمرة التي فرضها الاحتلال. فانخرطوا في عمليات تواصل وتفاعل ثقافي وتجاري واجتماعي وسياسي، وأوجـدوا مؤسسات ومرجعيات ناظمة لهذا التفاعل، وتجاوزوا الأطر والهياكل التقليدية، وأثروا هويتهم الوطنية بالتعبيرات والقيم المستمدة من تفاعلهم التاريخي مع بعضهم ومع بيئتهم الاجتماعية والمادية.

يمكن القول إن ملامح تشكيلة اجتماعية واقتصادية بدأت تتبلور كحاضنة لمشروع وطني حتى جاءت الانتفاضة الأولى تعبيراً عنها وتجسيداً لها.

شكل فشل السلطة الفلسطينية، بوصفها مشروعاً دولانياً، أبرز ديناميات تآكل النظام الاجتماعي المتشكل في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى درجة أسست للانقسام الحالي. لم تنجح السلطة الناشئة بموجب اتفاق أوسلو في التحول إلى دولة؛ فالفرضية الأساسية للدولة هي: عدم تجزئة السيادة، ووحدانية تمثيل الشخصية الوطنية لشعب ما. وهو ما لم يتحقق للسلطة.

احتدام الصراع على الهيمنة

شكلت اتفاقية أوسلو لحظة تاريخية فاصلة في عمر النظام الاجتماعي المتشكل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من أن السيطرة الفعلية في المناطق المحتلة كانت للاحتلال ومؤسساته العسكرية والأمنية والمدنية، فإن (م.ت.ف) مارست سيطرة سياسية رمزية. وفشلت كل محاولات خلق بدائل تنافسها على جبهة التمثيل. وحتى جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، التي عادت للعمل والنشاط في سبعينيات القرن المنصرم، لم تنافس المنظمة وفصائلها سياسياً بشكل جدي إلا مع اندلاع الانتفاضة الأولى (١٩٨٧)، حيث شهدت الجماعة تحولاً من حركة دعوية دينية إلى حركة اجتماعية سياسية.

استطاعت حركة فتح أن تعيد إنتاج سيطرتها باستخدام آليات متعددة، كبناء قوة أمنية والاستناد إلى قاعدة تنظيمية، وإدارة المواجهة مع الاحتلال، احتواء التشكيلات التقليدية وبالصراع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني. ومع تصاعد قوة التيار الإسلامي وخصوصاً حركة حماس واندلاع مواجهات سياسية عنيفة مع قيادة السلطة مصحوبة بحملة تعبئة أيديولوجية كبيرة، بدا أن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يتحول تدريجياً - تحت وطأة الخصومات والتعارضات الجديدة- إلى نظام ثنائي الإجماع (الاستقطاب الأيديولوجي بتعبيرات سياسية). بينما انقسم الفلسطينيون بين مؤيدين ومعارضين لنهج التسوية من ناحية وللسلطة المتشكلة ومؤسساتها وأدائها من ناحية أخرى.

واصلت حركة فتح تفردها بالسيطرة، غير أنها شعرت بالحاجة إلى توسيع قاعدة حكمها بالدعوة إلى حوار وطني شامل لم تنجح في إدارته والوصول به إلى الغايات المرجوة. فقد أضاعت «فتح» فرصة إعادة بناء نظام سياسي على الأرض الفلسطينية، يأخذ مجمل التطورات والتحولات بالاعتبار، ويتفاعل بشكل وثيق مع المجتمع عبر الشفافية والمساءلة. وعوضاً عن ذلك، انصب جهد الحركة، بسبب الطبيعة الطبقية والفكرية المحافظة لنخبتها، على إعادة إنتاج النظام السابق وفق صيغ مستجدة، محافظة في الوقت ذاته على تفردها واحتكارها المـوارد والـقـرارات. اتبعت حركة حماس إستراتيجية إحراج السلطة، بالاشتباك السياسي معها، والاشتباك العسكري مع الاحتلال، وفي الوقت نفسه واصلت، على الرغم من الملاحقة والاعتقال، سياسة بناء القوة من أسفل عبر قنوات التعبئة الاجتماعية وتقديم الخدمات والمنافسة النشطة في انتخابات الكتل الطلابية والأطر المهنية.

خلق تنامي النفوذ السياسي والجماهيري

لحركة حماس منافساً كبيراً وفاعلاً لحركة فتح. في الواقع، لم يكن من الممكن النجاح في دمج «حماس» في النظام السياسي المتشكل بعد أوسلو أيضاً، ليس فقط بسبب التناقض بين برنامج السلطة الملتزم بالعملية السلمية والتفاوض وبين برنامج «حماس» المتمسك بخيار المقاومة، وإنما بسبب عدم رغبة «حماس» في الدخول إلى النظام من موقع ضعيف لا يتيح لها إمكانية تعديل بنية النظام وبرنامجه كما لا يوفر لها نصيباً تعتقد أنها تستحقه في مؤسسات السلطة ومنافعها.

استطاعت حركة حماس، بفضل خطابها الإسلامي الشعبوي، وإمكانياتها المادية الكبيرة، تعزيز مكانتها في الساحة الفلسطينية بالإضافة إلى حالة الترهل التي أصيبت بها «فتح» بعد أن باتت بمثابة حزب للسلطة، وبعد أن باتت هذه الحركة تتحمل وحدها المسؤولية عن الإخفاق الحاصل في عمليتي التسوية والبناء للكيان الفلسطيني.

بدا، مع اندلاع الانتفاضة الثانية، أن مناخاً جديداً قد نشأ، كان من شأنه أن يعزز التفاهم المبدئي والتعاون التنافسي، وخصوصاً في إطار لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، غير أن جبهة جديدة للمواجهة بين الحركتين برزت عبّر عنها خطاب امتزجت فيه التعبيرات الوطنية بالدينية، في مناخ شديد الاستقطاب الأيديولوجي على وقع الممارسات الإسرائيلية، وخصوصاً إعادة احتلال الضفة الغربية. اشتملت هذه الجبهة على تسخين قضايا قديمة جديدة (التنسيق الأمني، وقف المفاوضات، الفساد، المقاومة، الشراكة السياسية...)، وبدا أن عملية فرز واصطفاف بين القوى السياسية والمجتمعية تتم على جانبي هذه الجبهة. وفي الوقت الذي أُنهكت فيه السلطة بالفساد وسوء الإدارة وباستهداف الاحتلال إياها، بدا أن مشروعها قد وصل طريقاً مسدودة، فتعززت شعبية «حماس». وإذ أصبحت السلطة الفلسطينية غير قادرة على مواصلة الحكم، بدت «حماس» راغبة بالمشاركة والحصول على دور أكبر فيه.

من الصراع إلى العداء

كشف فوز حركة «حماس» في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ عن حدوث تبدل حقيقي في موازين القوى داخل النظام الفلسطيني. وبدا أن هذا النظام يمر في عملية إعادة بناء، تحتل حركة حماس فيها موقعاً مؤثراً وفاعلاً. مع الانتخابات تحول الخطاب المعبر عن «جبهة المواجهة» بين الحركتين المتصارعتين من خطاب أيديولوجي بتعبيرات سياسية إلى خطاب سياسي مفعم بالأيديولوجيا شكل خطاً فاصلاً محدداً لهوية كل طرف على

جانبي جبهة المواجهة.

استعانت «فتح» بموروثها النضالي وتجربتها الكفاحية وخبرتها العملية في وضع برنامج انتخابي يمكنها من إعادة إنتاج سيطرتها وهيمنتها تحت وطأة إحساسها بهزيمتها في الانتخابات البلدية والمحلية. ووضعت «حماس» برنامجاً انتخابياً استهلته بالتأكيد على استلهامها المقاصد العليا للشريعة الإسلامية، والتشديد على أن الإسلام نظام شامل، وعلى أن تكريس ثقافة الحوار واحترام كل الآراء يشترط عدم تعارضها مع العقيدة وعدم تجاوزها المعروف والمألوف.

طرح فوز «حماس» في الانتخابات واحتدام الصراع على السيطرة داخل النظام مع حركة فتح مسألتين شكّلتا منطق الاستقطاب السياسي، عودة الصراع بين نمطين من الخطاب: إطلاقي أيديولوجي يقوم على نمذجة المبادئ وتبسيطها وجعلها في متناول الناس، وآخر مفرط في الواقعية العقلانية وبالتالي يفتقر إلى الجاذبية الجماهيرية، والمسألة الثانية تتعلق بالمكون الإسلامي للهوية الفلسطينية وإبرازه على حساب المكونات الأخرى.

منذ تلك اللحظة، أخذ الصراع، وقد تحول إلى عداء، منحى رفض الآخر ونفيه، تمثل في نهاية المطاف بالحسم العسكري/ الانقلاب وإحكام سيطرة كل طرف على جزء من الأرض والمجتمع.

فشلت عملية الانتقال في النظام السياسي (إعادة تعريف ذاته) من الوحدة الفصائلية إلى التعددية السياسية، ومن ازدواجية السلطة إلى وحدانية القرار، وأضيف إلى هذا الفشل بروز جبهة عداء على قاعدة «نحن» و«هم» تنطوي على اتهامات متبادلة (انقلابيون، خونة، دمويون، قتلة، أصوليون، علمانيون...).

فشلت الاتجاهات السياسية في إيجاد نوع من التنازل المتبادل، فتقاعست حركة فتح عن الذهاب إلى مراجعة تجربتها ونقدها واستيعاب التغيير الحادث داخل النظام والمجتمع، وذهبت حركة حماس حد الانقلاب على مؤسسات الشرعية ومحاولة فرض نظام شمولي، كما فشلت قيادات الفصائل الوطنية الأخرى في لملمة شتاتها وإيجاد منبر ثالث يعبر عنها ويوضح ماهيتها ويعزز من دورها ونفوذها وبما يجعلها ضمانة حقيقية لتوازن النظام وفعاليته.

ليس من الصعب الاستنتاج أن الاستقطاب السياسي في المجتمع الفلسطيني، هو تعبير عن أزمة النظام السياسي الفلسطيني، والمتمثلة في تبدل موازين القوى والوصول إلى حالة شلل وسكون في ظل صراع على السيطرة السياسية. وقد جرى التعبير عنها بانتشار ظاهرة الفلتان الأمني (ضعف السلطة)، ومن ثم الاقتتال الداخلي وصعوبة التوصل إلى بناء

شراكة سياسية حقيقية، وأخيراً الانقسام السياسي والإداري والقانوني، وما تم رصده من إرهاصات تشكل كيانين منفصلين، واختراق المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنواع جديدة من الخصومات والخلافات تتبلور على جانبي جبهة مواجهة بين طرفي الصراع. كما ليس من الصعب ملاحظة أن الاستقطاب شكل لحظة بين الوحدة والانقسام، بدأت بحرب المواقع ومحاولات «حماس» بسط الهيمنة الأيديولوجية والإصرار على العمل خارج النظام، واستفراد «فتح» بالسيطرة والتحكم بموارد النظام وقراراته، مروراً باندلاع حالة غير مسبوقة من الفلتان عبّرت عن عجز السلطة وغياب سيادة القانون وانفلات مختلف أشكال الولاءات العضوية والعصبيات، لتنتهي بالاستخدام المباشر للعنف لتحقيق أغراض سياسية، وهو ما أفضى إلى حالة الانقسام الإداري والسياسي والقانوني بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إلى ذلك، يبدو أن تبدل موازين القوى في الحقل والنظام السياسي أخل دوماً بفرص بناء الهوية والاندماج الوطني، وكذلك أضعف الوحدة السياسية (الاتفاق على الخيارات والمسارات).

لم تتوقف، منذ ذلك التاريخ، حوارات المصالحة وإنهاء الانقسام برعاية خارجية. ومع ذلك، لم تتم المصالحة، وربما على العكس يتعمق الانقسام، ويتكرس الانفصال. من بين الأسباب، التي يجمع عليها كثيرون:

أولاً، الدور الإسرائيلي والأميركي (بالعدوان المباشر أو الابتزاز والضغط).

ثانياً، التدخلات الإقليمية، خصوصاً في ظل حالة التجاذب والاستقطاب ورغبة الأطراف في توظيف الورقة الفلسطينية في خدمة هذا المحور أو ذاك.

ثالثاً، اختلاف البرامج والرؤى السياسية الذي وصل إلى حد شرخ الهوية الوطنية على أساس جبهة عداء حادة ومفردة (نحن/هم).

رابعاً، الطبيعة التقليدية للمجتمع الفلسطيني ومنظومة القيم والأعـراف الحاكمة وتأثيراتها على نشوب النزاع وديناميّاته وأدواته وآليات حله.

وعلى وجاهة كل هذه الأسباب، أرى أن السبب الرئيس يكمن في «استلاب قدرة النظام السياسي».

بدايةً، لابد من الإشـارة إلى أن مصطلح «المصالحة» في السياق الفلسطيني انطوى على مضامين متعددة ومتباينة، حتى بات يعني كل شيء تقريباً، من دفع الرواتب إلى بناء إستراتيجية وطنية جامعة. وفي ذلك، يلحظ المرء أولى وظائف «الانقسام» أو تداعياته ونقصد إبعاد انتباه الفلسطينيين عن الفاعل الحقيقي

المتسبب في كل هذه المعاناة، وهو الاحتلال. يسود اعتقاد أن المصالحة سوف تحل كل المشاكل، وفي ذلك بعض الحقيقة، لكنه ينطوي على قدر كبير من خداع الذات.

المصالحة عملية شاملة في إطار الرد على تحدي الاحتلال ومواجهته، وتنطوي على استحقاقات أساسية وعاجلة بغرض التمكين واستعادة القدرة، هي إعادة بناء الإجماع نحو إستراتيجية سياسية موحدة، تحقيق المصالحة المجتمعية استناداً إلى مبدأ «العدالة الانتقالية»، إنجاز الإصلاح المؤسساتي وإعادة بناء النظام السياسي. والمصالحة، بهذا المعنى، ضرورة وطنية وحاجة مجتمعية لا يستقيم أمر إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا مواصلة الكفاح الوطني ضد الاحتلال من دونها.

تولد عن إستراتيجية رئيس الـوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون والمتمثلة في «فك الارتباط وفرض الوقائع واستخدام قوة الردع» وتطبيقاتها المختلفة، ما يمكن أن نسميه «استلاب القدرة» لدى الجانب الفلسطيني، وبلغة دارجة «سحب البساط من تحت الأقدام».

لم يدرك الفلسطينيون أنهم قد تعرضوا لهزيمة أو أنهم أنكروها، وواصلوا سياسة «دفن الرؤوس في الرمل»، فلم يتمكنوا من فهم ما يحدث، وترتب على ذلك سلوك سياسي غير واقعي وغير مجد، مما زاد من ضياع البوصلة وتعرضهم لمزيد من الخسران والمعاناة.

لا يمكن فهم التطورات السياسية اللاحقة بما في ذلك الانقسام والحروب المتكررة وتعثر المفاوضات وغير ذلك دون ربط ذلك بالتداعيات المنطقية لإستراتيجية شارون على الأرض. لم يتوقف الفلسطينيون أمام هذا الواقع الجديد ليستخلصوا العبر، ويستعيدوا قدرتهم على الرد، ويطوروا إستراتيجية بديلة للمواجهة. على العكس من ذلك تماماً، بدا أن سلوكهم يندرج في إطار «التطبيع» والتكيف مع هذا الواقع المفروض!

اللافت، أن احتشاد عوامل الضغط على الحالة الفلسطينية في أعقاب تطبيق خطة الفصل، أدى بالنخب السياسية إلى إنكار الواقع ومن ثم إنكار الذات والكون. تولد عن حالة الإنكار وقصور الوعي التاريخي ظاهرتان: الاندراج في لعبة الإقليم والمحاور بهدف الاستقواء، الانشغال في ترتيب وإدارة أوضاع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل وتعظيم أسباب الفرقة والانقسام. ليواكب هذا السلوك فكرٌ متهافت يغطي على حالة القصور والعجز، ولا يفسر أسباب الهزيمة ويقترح سبل التغلب على نتائجها، بل يلجأ إلى أيديولوجيا التبرير والتنظير للقوة المفترضة والانتصارات المزعومة.

عملت ظاهرة «استلاب القدرة» في سياقين:

الأول، مجتمعي، متعين بحقيقة الطابع الانتقالي لمجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة، بين التقليد والحداثة، وبين البناء والتفكك. ألقت البنية التقليدية لهذا المجتمع ومنظومة القيم والأعراف المصاحبة بظلالها على طبيعة الصراع وإدارته. كما أن آليات حل النزاع كانت أقرب إلى آليات «الصلحة» التي أثمرت إلى حد كبير عن تلطيف الأجواء بين الحركتين، وتصالحهما بالمعنى الإنساني والسياسي، لكنها لم تحقق المصالحة بالمعنى الذي ذكرناه.

الثاني، إقليمي دينامي ومعقد في ظل محاولات تطبيق إستراتيجية التجزئة والتفكيك وإعادة تركيب الإقليم بما يحقق المصالح الأميركية. بينما شكل الانقسام الفلسطيني بروفة، أصبحت المصالحة ورقة ضغط وابتزاز. هذا ونمت لدى بعض الأطراف الفلسطينية أوهام بالرهان على تطورات الوضع في الإقليم وبالتالي ارتهان قدري لما يمكن أن تسفر عنه هذه التطورات. في سياق ذلك، تحاول إسرائيل أن تستغل هذا الوضع إما لتدجين الطرف الفلسطيني وإخضاعه وإما لشطبه تماماً من خارطة الإقليم المتشكل. ولذلك، يعتقد البعض أن الحوارات والاتفاقيات العديدة المبرمة تحت شعار «المصالحة وإنهاء الانقسام» التي لم تسفر عن أي نتيجة على الأرض، تبدو وكأنها تمرين مستمر لتطويع الشعب الفلسطيني للرضوخ إلى الرؤية الإسرائيلية لحل المسألة الفلسطينية وتحديد مصير الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وهذا هو جوهر ما يسمى صفقة القرن.

في ضوء التحليل السابق، أود أن أتوقف عند بعض الظواهر أو الأحداث في محاولة لفهم صيرورة تحول النظام/ الحقل السياسي إلى ما هو عليه الآن:

١. نحا النظام المتشكل في إطار السلطة الناشئة منحى شعبوياً، من حيث العسكرة والبيروقراطية والبذخ في إنتاج رموز سيادة منقوصة أو حتى غير متحققة بالكامل. بينما سلكت المعارضة مسلكاً معاكساً تماماً، فلم تنخرط في عملية البناء، وكثفت من هجماتها، ما اعتبره البعض «إحراجاً للسلطة» وإضعافاً لموقفها وشكلاً من أشكال الصراع على الهيمنة في الحقل السياسي بعد أوسلو. إنه الفشل المزدوج؛ فشل السلطة وفشل المعارضة معا!

٢. على الرغم مما قلناه عن الانشغال الذاتي، أو النزول عن الجبل، فلم يتوقف الصدام مع دولة الاحتلال سواء على الأرض أو في أروقة المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة أو في حملات المقاطعة. غير أن الاشتباك، غالباً، لم يكن يخضع لرؤية واستراتيجية فلسطينية واضحة، ولم يكن دوماً بمبادرة فلسطينية

خالصة. يمكن تصنيف أشكال الاشتباك، على نحو تعسفي، على النحو الآتي:

- اشتباك تكتيكي، الغرض منه تحسين مواقع الفاعلين في علاقات القوة داخل حقلهم السياسي (وأحياناً العدو كان يبادر للاشتباك كآلية من آليات تعزيز الفرقة والصراع بين فاعلي الحقل، أو لإعادة توجيه موجات الغضب والاحتقان)

- اشتباك «رد الفعل» على العمليات التفجيرية من جانب إسرائيل على سبيل المثال، وعلى تغول دولة المستوطنين وممارسات الاحتلال من جانب الفلسطينيين (هبة أبو غنيم، هبة الحرم،...)

وعلى الرغم من دموية الاشتباكات، التكتيكية أو الناجمة عن ردة الفعل، فيمكن القول إنها كانت دوماً «تحت السيطرة»، وما كان لأي منها أن يحسم الصراع، ولعل أسوأ ما في الأمر، أن دولة الاحتلال استغلتها غالباً لفرض مزيد من السيطرة وتقنين حرية الفلسطينيين (حتى يمكن القول إنها استخدمت آلية من آليات الفصل) لم يجن منها الفلسطيني سوى مزيد من الدمار وانكشاف الحقل وعجز النظام وبعض التضامن الإنساني (ما يخفف من وطأة المأساة على ضمير العالم بإقباله على التعويض المالي).

٣. مع كثرة دعوات المأسسة والإصلاح وإجراء الانتخابات في كل ما يتعلق بالنظام السياسي، بوصفه التنظيم القانوني والمؤسساتي للسلطة الفلسطينية؛ غير أنها جميعاً أغفلت عن عمد دور المؤثر الإسرائيلي، وتأثير العامل الخارجي (المانحين، دول الإقليم). لقد بدا واضحاً، أن أي شيء يتعلق بعملية «البناء» في ظل الاحتلال وقيوده، لا يمكن أن يتم إلا ضمن «مشروع» ترضى عنه إسرائيل أو حتى تكون طرفاً فيه. حين راهن الفلسطينيون على الانتخابات ونتائجها بوصفها رافعة للإصلاح السياسي وتعزيز الشراكة والمشاركة، فإذا بها تؤسس لأكبر انشطار عرفته الحركة الوطنية الفلسطينية في تاريخها. إذ من نافل القول إنه في ظل انعدام السيادة الكاملة، يصعب الحديث عن أي إمكانيات لتحول ديمقراطي حقيقي أو نهوض تنموي جدي. لقد فشلت مسيرة «التحول الديمقراطي» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلال ٢٥ عاماً، ويعود السبب إلى انتفاء شرطها الموضوعي، السيادة والاستقرار (الشرعية الجغرافية والدستورية والسياسية)، والاتفاق العام على قواعد العملية السياسية في ظل تفاقم التجزأة الداخلية وانشطار الإجماع. للأسف، وصلنا إلى ما هو أسوأ من هذا؛ انتهاك فظ لمساحة الحريات والحقوق (كأن تقمع تظاهرة في رام الله، أو يعتقل ناشط سياسي في غزة).

٤. على الرغم من انقسامهم سياسياً حول اتفاقيات أوسلو، بدا أن الفلسطينيين يصرون على الجمع بين مهمة استكمال التحرر الوطني من جهة، ومهمة البناء والحكم من جهة ثانية. التزمت السلطة الفلسطينية بموجب الاتفاقيات بمنع عمليات المقاومة المسلحة، غير أنها غضت الطرف في بعض الأحيان عن أشكال المقاومة السلمية ودعمت تشكيل بعض اللجان والأطر الناظمة لذلك. وفي الوقت الذي امتنعت فيه حركة حماس عن المشاركة في عمليات بناء السلطة ومؤسساتها، فقد واصلت عمليات التعبئة وتقديم خدماتها ضمن مجتمعها «المضاد» من ناحية، والقيام بعمليات عسكرية بين الحين والآخـر، من ناحية ثانية. لم يدم هذا التقسيم في المهام طويلاً، فقد استغلته إسرائيل أسوأ استغلال لتبرير تنصلها من الالتزامات المستحقة ومحاولة إجهاض وعرقلة المهمتين معاً. أولاً، لأن هذا التقسيم لم يكن جزءاً من إستراتيجية فلسطينية مشتركة ومتفق عليها، وثانياً، لأن التقسيم كان تعبيراً عن حالة الاستقطاب المتنامية التي تعبر عن خلاف عميق داخل النظام الفلسطيني. ثالثاً، لأن الفلسطينيين لم يحسنوا كثيراً الأداء في تنفيذ المهمتين وارتكبوا أخطاء فادحة. أما نموذج حماس في غزة «الجمع بين السلطة والمقاومة» فقد انتهى إلى مفارقة غريبة؛ إذ لم يعد خافياً اليوم أن ضمان استمرار هذا النموذج يشترط الحرص على استمرار التهدئة دون أفق سياسي واضح ومحدد. على أي حال، يقول البعض إن هذا مجرد تكتيك لضمان إعادة بناء قوة المقاومة والعودة إليها متى شاءت الحركة. ومع ذلك، فالفرضيات التي تقوم عليها فكرة الهدنة أو التهدئة فرضيات فيها نظر؛ فالتجربة أثبتت أن إسرائيل لا تقف مكتوفة الأيدي خلال الهدنة، وإمكانية أن تغض إسرائيل النظر عن بناء عوامل القوة الفلسطينية وإعداد جيش التحرير مستحيلة عملياً، وأن تعطي إسرائيل مقابل تهدئة أو حتى هدنة طويلة ما لم تقبل بإعطائه مقابل تسوية شاملة ضرب من السذاجة. فقط في إطار حقل سياسي موحد كان يمكن الجمع بين المهمتين. بدلاً من يكون الهدف المركزي للحقل تحقيق الانتصار على الاحتلال، حلت الهيمنة على الحقل ومنافعه كهدف رئيس للفاعلين وبات النضال الوطني ثانوياً، حتى وإن استخدم لأغراض تحقيق الهيمنة، وبات الاحتلال مقرراً في ديناميات الحقل أكثر مما كان عليه زمن الاحتلال المباشر.

٥. صاحب الانقسام ثلاث ظواهر هي: زيادة تأثير الإقليم في الشأن الداخلي بصورة

سلبية، موت السياسة أو عجزها عن الإمساك بزمام المبادرة، انزياح مشروع الوطنية الفلسطينية في اتجاهين متعاكسين: فوق وطني (عبر الاندماج في مشروع الإسلام السياسي). وتحت وطني (يكرس الخصوصيات المناطقية أو اهتراء الجامع بين مختلف مكونات الشعب). لقد استُدخل منطق الانقسام ضمن منظومات السلوك والتفكير، الأمر الذي سهل مظاهر التكيف معه والتواطؤ على إدارته.

٦. الصراع على الهيمنة في الحقل السياسي أسفر عن إضعاف قدرة هذا المجتمع على البقاء والصمود والمواجهة. كذلك أدى النزاع بشأن السيطرة السياسية إلى تهميش المنظمة وإبطال فعاليتها. انصب الصراع بين الفلسطينيين على «القيادة والتمثيل»، أكثر من التركيز على مواجهة المخطط الإسرائيلي، حتى بدا أنهم «يتكيفون» مع الواقع والوقائع التي أوجدها هذا المخطط. وتجلى «منطق الانقسام» بأبشع صوره في «التعزيز المتبادل» بين الحركتين بما يمكنهما من تبرير «انعدام القدرة» بدلاً من امتلاك الجرأة على النقد والتغيير. غابت المنظمة طويلاً، أو قل غُيبت، حتى تم استدعاؤها لأغراض وحسابات فئوية غالباً. باتت المنظمة موضوعاً آخر للخلاف لا إطاراً وطنياً جامعاً يختلف الفلسطينيون تحت مظلته وليس عليه.

٧. بتنا، بعد ٢٥ عاماً، إزاء حقل سياسي متوتر ومـأزوم في مفاهيمه وعلاقاته وأدواره، وربما بتنا دون حقل سياسي وطني وجامع، بعد أن غابت «الرؤية» وأصيبت الثقافة السياسية بالعقم أو البلى. وبالتالي، يصبح الرهان على تطوير «استراتيجيا وطنية جديدة»، وعلى إصلاح (م.ت.ف) أو إحيائها، بالاعتماد على الفاعلين في الحقل أنفسهم، الذين أنتجوا أزمته، مجرد لغو أو رهان في غير محله. إن الإكثار من الحديث عن إحياء المنظمة وإصلاحها من دون إنجاز ذلك حقاً، بات أشبه بالدائرة المغلقة أو ستار تتخفى خلفه قوى النظام لتظهر كأن الخلل ليس في داخلها، بل خارجها، أي في الإطار/ الشكل، الأمر الذي يستبعد أي نوع من المساءلة ويدفع عنها أي نقد. وفي ذلك أيضاً محاولة من هذه القوى لقطع الطريق على قوى أُخرى صاعدة، أو جديدة، تريد التغيير، ربما تأتي من هامش الحقل الذي وصل من الأزمة والتوتر والانشطار إلى حد سلبه كل قدرة أو فعالية.

ربع قرن على توقيعه
اتفاق أوسلو: أفضل خيار في ظروف سيئة

محمد هواش*

تستحق مناسبة مرور ربع قرن على توقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين معاودة النقاش في ظروف التوصل إلى الاتفاق المذكور وملابساته، وفيما إذا كان الاتفاق ضرورة للفلسطينيين أم لا؟ وهل كان عدم توقيع الاتفاق في تلك اللحظة أفضل لهم؟ وهل كانت أمامهم خيارات عدة واختاروا الأسوأ منها أم اختاروا أفضل خيار من بين عدة خيارات سيئة؟ وهل تلك الخيارات أفضل لهم ولمستقبلهم وقضيتهم؟

قد لا تقدم هذه الأسئلة وغيرها مدخلاً لفهم الأوضاع الصعبة والمأزومة التي آلت إليها محاولات التوصل إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية من خلال إيجاد تسوية مقبولة للقضية الفلسطينية. إذ لا تزال الأوضاع التي أرساها اتفاق أوسلو راسخة من حيث تعزز مكانة السلطة الفلسطينية كمركز قانوني للشعب الفلسطيني يحظى بالاعتراف والعلاقات مع المجتمع الدولي، في الوقت الذي تتعرض فيه السلطة إلى ضغوط دولية هائلة كي تقبل بتخفيض سقف مطالبها الوطنية، إلى جانب ضغوط إسرائيل ومحاولاتها تدمير منجزات أوسلو كلها ومنع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإبدالها بحكم الفلسطينيين أنفسهم في جزر معزولة على قاعدة رغبة إسرائيل في السيطرة على أوسع قدر من الأرض والتخلي عن

* إعلامي محلل سياسي.

مسؤوليتها عن السكان الفلسطينيين وتحويل مركز هذا الحكم من الضفة الغربية إلى غزة.

لا يجوز هنا فصل القيادة الفلسطينية عن شعبها وعن الفصائل التي كانت لها تحفظات على عملية التسوية منذ أوسلو إلى اليوم من دون أن تقدم بدائل عملية أو أن تتمكن من إقناع المجتمع الفلسطيني بذلك. لأن الفصيلين الأكثر شعبية وهما «فتح» و«حماس» منخرطان في مشروع التسوية الأوسلوي وممثلان بوزن كبير في مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية. بصرف النظر عن ادعاءات «حماس» برفضها أوسلو وتطبيقاته على الأرض.

ثمة حاجة للتذكير هنا بأن عملية أوسلو وضعت حداً للتنافس الإقليمي على تمثيل الشعب الفلسطيني وجعلته لاعباً مركزياً في تقرير مستقبله بصرف النظر عن شكل العلاقات بين السلطة وهؤلاء المنافسين الذين تحول جزء منهم إلى داعم بقوة للفلسطينيين ومشروعهم. مع أن بعض اللاعبين الإقليميين دعموا جهات فلسطينية وازنة لإحباط أي تسوية مع إسرائيل لأسباب تتعلق بعلاقات هذه الأطراف مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب. إذ لا يوجد لدى أي طرف إقليمي مشروع واضح لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. والتوترات في هذا المجال أساسها تنافسي (إيران، وتركيا) على سبيل المثال.

المنبع الأساسي لهذه الأسئلة والإحاطات والمقاربات ليس ضعف اتفاق أوسلو أو قوته، سلامة التوجه السياسي أم لا. وإنما واقع الاتفاق وتطبيقاته على الأرض. إذ لم يعط الاتفاق أجوبة شافية على حاجة الفلسطينيين لمعرفة هل ينتهي الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم؟ وهل تنتهي السيطرة الإسرائيلية على حياتهم اليومية ومقدراتهم وثرواتهم الطبيعية؟ ومتى؟ وهل ثمة حلول لملايين اللاجئين في الشتات الذين يعيشون بلا هوية قانونية واضحة؟ وبلا أمل: لا هم فلسطينيون (في الأردن هم أردنيون من أصول فلسطينية)، ولا هم مواطنون في البلاد العربية التي يعيشون فيها (سورية ولبنان). ولاحق لهم إلا أن ينتظروا أجوبة غير موجودة لأسئلتهم الوجودية.

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة والاستفسارات، من المفيد معرفة أن منظمة التحرير لم توقع اتفاق سلام مع إسرائيل. وإنما وقعت اتفاق إعلان مبادئ انبثق عنه توقيع اتفاق اقتصادي في باريس لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية لمناطق الحكم الذاتي الانتقالي. واتفاق أمني آخر ينظم العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الأراضي التي ينسحب منها الجيش الإسرائيلي تمهيداً لمفاوضات الحل النهائي. وكذا اتفاق لمكافحة «الإرهاب»، على قاعدة نبذ منظمة التحرير العنف بين الطرفين.

ولمن ينتقدون بمناسبة وغير مناسبة التعاون الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين ربما لا يدركون أن التعاون في المرحلة الانتقالية – التي طالت مع وجود منظومتي عمل أمني في الضفة الغربية واحدة فلسطينية وأخرى إسرائيلية لا تستطيع أي منهما الفكاك من الأخرى قبل الانفصال التام بين كيانين، أو الاندماج في كيان واحد – هدفه حماية الطرفين قبل الانفصال. وإن إلغاء هذا التعاون يعني بالضرورة سيطرة المنظومة الأقوى بالكامل. والسلطة لا تريد سيطرة إسرائيلية يومية تامة على حياة الفلسطينيين مع كل المرارة التي ترافق هذا الأمر على المستويات الفلسطينية كلها.

لم تنص الاتفاقات بين الجانبين على تحديد مصير المرحلة الانتقالية (دولة فلسطينية، أم حكم ذاتي كامل، أقل من دولة، أم إلحاق في إطار قانوني كونفدرالي أو فيدرالي أو خلافه. ولم تنص الاتفاقات على استمرار الاحتلال الإسرائيلي)، وتركت هذه القضية الجوهرية لتطور العلاقة الثنائية والالتزام بتطبيق الاتفاق المرحلي في كل جوانبه.

كما لم يتم الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين إلا ضمن إعلانات سياسية لا قيمة قانونية لها. كاعتراف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بـ«حل دولتين» في خطابه الشهير في جامعة بار إيلان سنة ٢٠٠٩. عوض إلقاء مثل هذا الخطاب في الكنيست أو ضمن اتفاق رسمي مع منظمة التحرير. وكان هدف نتنياهو آنذاك تخفيف الضغوط من إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما في شأن وقف الاستيطان أو تجميده في الضفة الغربية المحتلة، لا تحديد موقف من الحل النهائي مع الفلسطينيين. إذ يرفض هو وحزبه وائتلافه الحكومي إنهاء الاحتلال وإقامة دولة إلى جانب إسرائيل بخلاف رؤساء حكومات لم يرفضوا إقامة دولة فلسطينية ولكنهم تشددوا في شروط إقامتها.

ظروف التوصل للاتفاق

عودة إلى فكرة اتفاق أوسلو وشروط التوصل إليه، فقد استند الموقف الفلسطيني إلى احتمال قيام كيان فلسطيني مستقل بين عدة احتمالات عن طريق سلسلة اتفاقات سياسية وأمنية واقتصادية مع الجانب الإسرائيلي، وذلك بعد النتائج شبه الكارثية لحرب الخليج الأولى على القضية الفلسطينية. إذ وجهت الولايات المتحدة الأميركية خلال تلك الحرب ضربة عسكرية للعراق بالتعاون مع حلفاء غربيين وعرب. ما أدى بين سلسلة انهيارات إلى انهيار التضامن العربي خلف القضية الفلسطينية وسعي دول الغرب وبعض دول الخليج العربي إلى تجفيف موارد منظمة التحرير وحصارها بالتوازي مع محاولات خلق بدائل لمنظمة التحرير ومكانتها التمثيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن الإجحاف انتشال اتفاق أوسلو من تلك الظروف المحيطة بالفلسطينيين واتهام قيادة المنظمة بقصر نظرها أو خيانة أهدافها المتمثلة بحق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية على أي أرض تنسحب إسرائيل منها وحق عودة اللاجئين.

مسؤولية القيادة

لقد كان من واجب القيادة الفلسطينية آنـذاك ألا تتراجع في المعركة على مستقبل الشعب الفلسطيني حيال توقيع اتفاق يؤدي إلى إقامة كيان فلسطيني مستقل يمكن تطويره إلى دولة مستقلة حتى لو كان هذا الاحتمال ضئيلاً جداً، وحتى لو كانت الخسائر والأعراض الجانبية للاتفاق كبيرة وخطرة. فأمام وجود احتمال ولو ضئيل لإقامة كيان فلسطيني مستقل مفتوح الأفق على التطور إلى دولة تصير المغامرة مشروعة بصرف النظر عن النتائج، خصوصاً ونحن نتحدث عن ظروف سياسية جديدة في الإقليم، بعد انهيار التضامن العربي، وعجز الجامعة العربية عن عقد اجتماعات القمة العربية لسنوات طويلة مُنع الفلسطينيون خلالها من ممارسة الكفاح من دول عربية كثيرة باستثناء بعض أشكال التضامن الاجتماعي والإعلامي.

طويت صفحة تلك المرحلة بمرارة وصعوبة. ونحن هنا لا نقلل من الأعراض الجانبية للاتفاق على المستويات الوطنية والسياسية والتمثيلية. وإنما نشير فقط إلى استناده إلى حاجة سياسية ووطنية في مرحلة حساسة ودقيقة كادت المنظمة تفقد مكانتها القانونية والتمثيلية قبل أن تتبلور بدائل وطنية فلسطينية لها.

من هذه الجزئية المهمة يمكن النظر إلى الاتفاق من دون تأييده أو رفضه، وإنما من زاوية الحاجة السياسية والوطنية كونه يحمل في طياته احتمال إقامة كيان فلسطيني مستقل يستطيع حمل القضية الفلسطينية إلى أهدافها في الاستقلال والحرية في إطار دولة فلسطينية.

وللقائلين إن اتفاق أوسلو كبّل الفلسطينيين ومنعهم من تطوير أدوات نضالهم لإقامة دولة فلسطينية، فإن الاتفاق على العكس من ذلك منح الفلسطينيين القدرة على توسيع شبكة علاقاتهم العربية والإقليمية والدولية، ومنحهم القدرة على الكفاح ومازال خاصة عندما تصل الأمور بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى التوتر والمواجهة. إذ شهدت السنوات الماضية ثلاث انتفاضات والعديد من المواجهات قتل خلالها أكثر من ألف إسرائيلي: الأولى هبة النفق عام ١٩٩٦. والانتفاضة الثانية سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤، والثالثة انتفاضة مصغرة من المواجهات الشعبية وعمليات الطعن والدهس الفردية. وثلاث حروب في قطاع غزة تخللها استخدام إسرائيل صنوف الأسلحة والمقذوفات من الجو

والبحر والبر واجتياحات برية محدودة في محيط مدن غزة. إضافة إلى عدد كبير من المواجهات في مناسبات عدة تدوم أياماً أو أسابيع كهبة القدس رداً على إغلاق المسجد الأقصى العام الماضي ومحاولات فرض بوابات إلكترونية على أبوابه. ومن يعتقد أن الحروب الإسرائيلية على غزة كانت ممكنة فلسطينياً من دون اتفاق أوسلو يكون مجافياً للحقيقة. ويمكن الاعتقاد أن مراكمة الفصائل الفلسطينية لعناصر القوة العسكرية هناك كانت واحدة من نتائج أوسلو ومحاولة من حركة حماس للسيطرة على السلطة الفلسطينية باعتبارها ثمرة أوسلو، لأن السلطة الفلسطينية تحولت بعد أوسلو إلى مركز قانوني جديد للفلسطينيين.

فقد تحولت السلطة في مواقع وأوقات إلى المركز القانوني الأول للفلسطينيين، ولهذا تسللت «حماس» إليه ولم تتسلل إلى منظمة التحرير، أو على الأقل هذا سبب واحد من أسباب مشاركة حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية بضغوط ووساطات أميركية عبر دولة قطر الشقيقة، وبدعم كامل من إيران ودول عربية أخرى لتجريد منظمة التحرير من صفتها التمثيلية وتحويلها إلى مجرد تحالف كبير لفصائل فلسطينية.

معظم قياديي حركة حماس في الأراضي الفلسطينية هم أعضاء في المجلس التشريعي «الأوسلوي»، وكل كلام عن معارضة حركة حماس لاتفاق أوسلو هو كلام لا معنى له في هذه الخاصية وله معان أخرى لا مجال لذكرها هنا.

عندما تكون أكبر حركتين فلسطينيتين منخرطتين في مؤسسات السلطة وتقودها في الضفة وغزة تكون هناك غالبية فلسطينية مؤيدة للاتفاق «سيئ السمعة والسيط»، وبذلك تنحصر معارضة أوسلو في مواقف تنظيمات مثل حركة الجهاد الإسلامي. وما دون ذلك هي انتقادات سياسية لأداء القيادة الفلسطينية أو لمواقف لا تفسير لها خارج إطار الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية.

إن أوسلو الذي انطوى على احتمال إقامة كيان فلسطيني مستقل إلى جانب دولة إسرائيل في اتفاق تسوية كان ممكناً في عهود رؤساء حكومة إسرائيل سابقاً، وصار أكثر صعوبة في عهد اليمين الإسرائيلي الجديد بزعامة نتنياهو الذي وجه ضربات مدمرة إلى الاتفاق بداية من التحريض على الاتفاق الذي تبعه مقتل رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين.

استمات الفلسطينيون في الدفاع عن أوسلو طالما حمل في طياته هذا الاحتمال، بينما أمسكت إسرائيل مفتاح حل الألغاز، أي سدت كل الأبواب والنوافذ بهدف قتل كل أمل بإنهاء

الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

لم تكن الأبواب التي سدتها إسرائيل مجرد شعارات، إذ تركت للجيش الإسرائيلي أن ينفذ سياسات الحكومة مع الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال ضباط «الإدارة المدنية» وموظفيها الإسرائيليين. وسياسة الاستيطان هي سياسة حكومية رسمية وهي جوهر المشروع الصهيوني. فالاستيطان لم يكن ليتوقف لو لم يكن هناك اتفاق أوسلو، بل ربما كان المشروع الاستيطاني أكبر وأوسع مما نشهده اليوم لو لم يتضمن أوسلو منطقياً قدرة على الاحتجاج (على الأقل) على التوسع الاستيطاني في الضفة والقدس ومحيطها خصوصاً.

مسؤولية إسرائيل عن فشل الاتفاق

كتب إفرايم سنيه، الوزير الإسرائيلي سابقاً في حكومة إسحاق رابين، في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في ١٣ أيلول ٢٠١٨: «كانت اتفاقية أوسلو بمثابة نقطة تحول تاريخية. بعد قرن من الصراع، اتفق قادة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على إنهاء الاتفاق عن طريق الاعتراف المتبادل، وخلق واقع دولتين تعيشان في سلام، وعدم السعي إلى حل عنيف».

وأضاف: «لا يوجد (في إسرائيل) «أنصار أوسلو» و«معارضو أوسلو». معارضو أوسلو الذين يسمون الاتفاق «جريمة» و«كارثة» و«غباء» يعارضون حل الدولتين ويدعون إلى قيام دولة واحدة ذات ثلاثة أنواع من المواطنين: المستوطنون -سـادة الأرض وأصحاب الامتيازات، اليهود – أصحاب الحقوق المدنية، العرب – مواطنون من الدرجة الثانية».

أثـارت اتفاقيات أوسلو معارضة من الجانبين. ففي نهاية شباط ١٩٩٤، نفذ باروخ غولدشتاين مجزرة «الحرم الإبراهيمي»، «من أجل وقف محادثات السلام»، حسب ما قالت أرملته. وكانتقام ووسيلة لتخريب «عملية أوسلو». تم تنفيذ أول هجوم فلسطيني في العفولة في ٦ نيسان ١٩٩٤، بعد ٤٠ يوماً من المجزرة، ومنذ تلك العملية، قتل خلال العامين الأولين بعد توقيع اتفاقات أوسلو، ١٦٤ إسرائيلياً في هجمات فلسطينية. كان هناك إسرائيلي آخر سمع هذا التحريض وقرر القيام بعمل، هو يغئال عمير. لقد قضى اغتيال رابين على العملية التي بدأت في أوسلو». هذا هو انتصار المحرضين. لا ينبغي اعتبار اتفاقات أوسلو فشلاً أو نجاحاً، لأنه منذ حزيران ١٩٩٦، عندما جاء بنيامين نتنياهو إلى السلطة، لم تكن هناك قيادة في إسرائيل تشعر بأنها ملزمة بمواصلة العملية التي تم قطعها».

هذا الاعتراف الإسرائيلي بمسؤولية إسرائيل عن وقف تنفيذ اتفاق أوسلو المتسلسل الذي كان يفترض أن يؤدي إلى قيام كيان فلسطيني

مستقل يلقي الضوء على عملية أخرى هي فشل العملية لا فشل الاتفاق. فقد تراجعت إسرائيل الرسمية عن الاتفاق وأوكلت للجيش الإسرائيلي تنفيذ سياسة فصل ورسم حدود لواقع جديد لا مثيل له في العالم، لا في جنوب إفريقيا العنصرية سابقاً ولا في عهد الاستعمار الأوروبي لدول آسيا وإفريقيا.

تشير تجربة أوسلو بعد ربع قرن إلى تراجع أمل الفلسطينيين بإمكان تحقيق حل الدولتين وإزالة فكرة حل الدولة الواحدة، ليس بسبب اتفاق أوسلو، وإنما لأن إسرائيل تريد حلاً آخر من خارج مسار أوسلو، حلاً يقفز عن قضايا الحل النهائي: القدس واللاجئين والمستوطنات والمياه وترسيم الحدود بين الدولتين، ويضمن لإسرائيل احتلالاً بلا ثمن.

خيارات

أضافت الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دونالد ترامب وفريقه التفاوضي لـ «صفقة القرن» بعداً جديداً للصراع على مستقبل التسوية وذلك من خلال سلسلة خطوات سياسية خطرة.

بدأت بتنفيذ قرارات الكونغرس الأميركي الاعـــتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ثم محاولات تصفية المكانة القانونية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. ووقف تمويل «الأونروا»، ووقف المساعدات المالية لمؤسسات مدنية فلسطينية كانت تقدمها عبر وكالة التنمية الأميركية.

يكشف هذا البعد عن تأييد الإدارة الأميركية السافر للموقف الإسرائيلي حيال حل الدولتين، إذ لم تعلن هذه الإدارة أي تأييد لحل الدولتين، وتفادت تأييده علناً، وتركت موافقتها مشروطة بموافقة الطرفين. أي بموافقة إسرائيل التي ترفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتتحدث عن كيان فلسطيني في جزر من دون سيادة أو تواصل جغرافي.

تعني المواقف الأميركية الجديدة احتمالين لا ثالث لهما:

الأول: أن صفقة القرن كائن خرافي لا وجود له، وأن ما تفرضه إسرائيل على الأرض هو الحل الوحيد المتاح في المدينة.

الثاني: أن الضغوط السياسية والمالية على الفلسطينيين هي السبيل الوحيد لجلبهم إلى التوقيع على تسوية مع إسرائيل للقضية الفلسطينية، حتى وإن شفعت التصريحات الأميركية بتلميحات إلى أن الصفقة لن ترضي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وعليه، فان خيارات الفلسطينيين ليست محصورة بالموافقة أو رفض الصفقة فقط.

فالصمود أمام إغراءات الإدارة الأميركية وتهديدات ممكن إذا توافرت الإرادة والنية

لتعزيز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام أولاً وقبل كل شيء.

وبعد ذلك توحيد أدوات الكفاح السياسي والدبلوماسي الفلسطيني مع تمكين المواطن الفلسطيني في أرضه وعمله ومؤسساته الوطنية لمواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها الإدارة الأميركية بتبنيها المواقف الإسرائيلية.

من المتوقع أن يكون الرئيس محمود عباس قد شرح سياساته الرافضة لصفقة القرن وخطواته المستقبلية حيالها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعاتها السنوية أواخر أيلول. وهو برفضه صفقة القرن أو ما ظهر منها حتى الآن، يحتاج إلى العمل على خلق شراكة دولية لتعزيز المركز القانوني للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وتطوير هذه الشراكة على أساس حل الدولتين الذي لا تزال دول الاتحاد الأوربي وروسيا والصين ومعظم دول العالم تؤيده، ويحتاج أكثر إلى تخفيف حدة انتقاداته إلى الإدارة الأميركية، والعمل مع المجتمع الدولي لإبقاء فكرة حل الدولتين قائمة ومطروحة على جدول الأعمال الدولي.

من الصعب رؤيــة خطط ملموسة على المستوى الدولي لإيجاد مرجعية دولية جديدة للتسوية السياسية، لكن التحرك الفلسطيني مع شركاء حل الدولتين قد تكون له مفاعيل غير منظورة.

في هذا السياق، فان زيارة الرئيس عباس لفرنسا - وحض الفرنسيين وتشجيعهم على إطلاق مبادرة تحدثوا عنها للدعوة إلى استئناف عقد مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط - تدعم النقاش الدولي حيال حل الدولتين، وتبقي المبادرة بيد الفلسطينيين. عوض الانتقادات الإعلامية لصفقة القرن. إذ يعني هذا التحرك تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية والعربية ويشجع على عرض أفكار تختلف عن أفكار صفقة القرن، التي يديرها يمينيون متشددون في إدارة ترامب بالتعاون والتساوق مع المشروع الاستيطاني الإسرائيلي.

من شأن هذه المبادرات تطوير حجم الاعتراف الأوروبي بالدولة الفلسطينية وتسهيل فكرة عرض بدائل لصفقة القرن وتعديل سلوك الإدارة الأميركية بما ينسجم مع التفاهمات الفلسطينية مع الإدارات الأميركية السابقة.

صفقة القرن ليست قدراً، ويمكن إسقاطها أو تعديلها بما ينسجم مع «حل الدولتين» من خلال تطوير الشراكة السياسية مع المجتمع الدولي، وعرض خطط وأفكار جديدة لتحريك الساكن في العملية السياسية.

ربع قرن على المسار التنموي المغلوط

غسان أبو حطب*

مقدمة

أثارت اتفاقيات أوسلو حالةً من الجدل على مدى العقدين ونصف المنصرمين، وخلا هذا الجدل من تناول العلاقة الشائكة والمعقدة بين نموذج التنمية والطابع الاستيطاني الكولونيالي وعلاقة ذلك بالتوجهات النيوليبرالية التي تحكم النموذج التنموي السائد.

لا يعترف أغلب الأدب التنموي المتداول بالظروف البنيوية التي فرضتها اتفاقيات أوسلو، علاوة على تماهيها مع الأجندة السياسية التي يتبناها المشروع الصهيوني، وبالتالي أصبحت مشاريع التنمية تساهم في استدامة هياكل القوة والاضطهاد التي تسم المشروع الاستيطاني الكولونيالي، كما أنتجت التنمية خلال عقدين ونصف طبقة معتدلة وتابعة، من خلال تشكيلها محوراً لمصالح أصحاب رأس المال والنخب السياسية والمنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات التنمية الدولية، التي تعمل مجتمعة على إعادة استعمار حركة النضال الفلسطيني.

من أخطر ما ينطوي عليه المشروع الاستيطاني منطق الإقصاء، حيث تجري ممارسة الهيمنة الصهيونية بصورة متزايدة، مما يتسبب بإنتاج ظروف معيشية لا يمكن تحملها ومعازل يعمّها البؤس والحرمان، فقد استطاعت قوى الاستعمار الاستيطاني عبر اتفاقيات أوسلو من تحديد كمية السعرات

* باحث تنموي.

الحرارية الضرورية للإبقاء على الفلسطينيين على حافة المجاعة. وباستعراض سريع لحجم المساعدات الإنسانية الموجهة للأمن الغذائي ما بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٦ يتبين بوضوح تراجع هذا الحجم من المساعدات من ٧٧٪ إلى ٥٤٪، وهذا يشير إلى مسار المساعدات الإنمائية عامة وكيف توظف كأداة لاستدامة هياكل السيطرة الاستعمارية.

المساعدات الإنمائية تصميم استعماري في الحالة الفلسطينية

تراجع مستوى المساعدات الخارجية بنسبة ٨١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥، وأضر هذا التراجع بالاقتصاد الفلسطيني، وقيّد من قدرة السلطة على متابعة برامج الإصلاح التي أطلقتها منذ عدة سنوات.

قد يتمخض عن تراجع مستويات التمويل الدولي وقف العملية التنموية، خاصةً فيما يتعلق ببلورة سياسات اجتماعية واقتصادية متماسكة، من ضمنها استراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي تجمع هذه الاستراتيجيات ما بين الإغاثي والتنموي.

تقر أجندة السياسات الوطنية باستحالة تحقيق التنمية المستدامة دون تحقيق الاستقلال والسيادة على الموارد الطبيعية والبشرية، كما أن الهيمنة الاستعمارية تعرقل اشتراطات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية بفعل الآليات الكولونيالية التي يوظفها المشروع الاستعماري الاستيطاني.

جنّدت الدول المانحة إمكانياتها المتاحة لمأسسة التسوية وترسيخ مفاهيمها وخلق قاعدة اجتماعية لها، حيث إنها تشترط إحداث تغيير في قيم المجتمعات الإنسانية، وحتى احتلال أفكارها وتفكيك غايتها الجامعة واستبدال حقها التاريخي بمسميات زائفة تتلخص بهدف دعم مسيرة السلام، وادعاء تسريع حل الدولتين! ما يحدث في الواقع، جعل هناك عملية سلام وهمية، بطبيعة الحال، ومفاوضات من أجل المفاوضات، والأسوأ ما تحتويه هذه السردية من القصص الساترة التي تجري خلفها عملية أكثر دراماتيكية لمشهد يلتهم المزيد من أراضي الفلسطينيين.

بين الوهم والحقيقة، أسست التحولات الاجتماعية الناتجة عن هذا التمويل لشكل من أشكال اللاوعي، وحتى أن آثار هذا التمويل الثقافية المضادة تترك بصماتها الحادة في ترويض وعي الشخصية القابعة تحت الاحتلال «الضحايا»، لتحولها تدريجياً إلى شخصية مطواعة ومستجيبة ومستكينة.

أنتج هذا الوعي المشّوه والمعاكس للوعي الاعتيادي مزيجاً من المعايير والمفاهيم عبر تخدير الوعي لتمرير ثقافة أوسلو المبنية على

خرافة بناء سلطة ومؤسسات مدنية واقتصاد في ظل احتلال! وخرافة أن تكون معاهدات أوسلو جسراً للعبور نحو الدولة المستقلة، وأنّ الأموال التي تغدقها الدول الراعية للتسوية هي حقاً لتقليص الاحتلال، بينما الغاية هي تحوير الصراع وتحويل الهدف من التمسك بالحق إلى البحث عن حلّ، كما أكد المفكر العالمي نعوم تشومسكي بقوله إنّ العملية السياسية الأميركية/ الإسرائيلية تهدف إلى «إنهاء فكرة فلسطين». هكذا تمت هندسة أوسلو لغرض احتواء الوعي الاجتماعي وتطويع إرادة التحرر الوطني بما يخدم أيديولوجية الهزيمة ومصالحها ومبادئها، التي تعممها القوى المهيمنة والمستعمرة والراعية للمسيرة التسووية.

تكمن خطورة هذا التحكم بالوعي وقت اشتداد الصراع بهدف إغراقه بالأفكار والمفاهيم المتناقضة. وهنا يظهر دور الثقافة المضادة في تجريد فلسطين من معانيها ورموزها وتحويلها إلى «شعار» لا يدل عليها.

بعد ربع قرن من ثقافة أوسلو التفكيكية - التي عملت وفق سياقات منهجية واستندت إلى مقدمات وعوامل البيئة الداخلية والاجتماعية والمصالح الطبقية وحتى النفسية عبر اللعب بالمتخيّل، بعدما احتل العدو اللغة السياسية الجديدة فصار الشريك في السلام، والمحتل هو الجار، والأراضي هي مناطق، والفلسطيني يُعرّف بـ«سكان المناطق»! والبلدات المحتلة باتت مناطق متنازعاً عليها - توزع الوطن على حروف أبجدية وأرقام وجدران وطرق وحواجز... والزعامة التحررية استبدلت بالمفاوض المخضرم أو الخبير أو كبير المفاوضين، والمصالحة تحل مكان الوحدة وهكذا دواليك، ومن ثم بدأت الحرب على اللغة واحتلال المفردات وعبرنة الأسماء والأمكنة ومناهج التعليم...

ينطوي هذا الإطار التنموي السائد على مجموعة من العناصر التي تعمل على إعادة تعريف المشروع الاستعماري بهدف طمس معالمه الفعلية وهي:

أولاً: إنكار كامل للتاريخ، حيث إن هناك فصلاً كاملاً بين احتلال إسرائيل للضفة وغزة، والمشروع الاستعماري الشامل الذي بدأ قبل العام ١٩٤٨، وما زال يشرذم الشعب الفلسطيني برمته.

ثانياً: تغييب مفهوم الهيمنة وعلاقات القوة عن تحليل السياسات والممارسات الاحتلالية، واعتبار المستعمر شريكاً في التنمية.

ثالثاً: السلطة تتبنى الليبرالية الجديدة بناء على تصور أن الأسواق محايدة وأن عجلة التنمية سيقودها القطاع الخاص،

وأن التنمية عملية محايدة تسمو على علاقات القوة والسيطرة.

لا تقتصر عمليات الشرذمة على التقسيم المكاني وإنما ترتكز، أيضاً، إلى احتلال الفضاء الزماني وإعادة تشكيله بما يخدم أغراض المشروع الاستعماري، فالهجوم على التاريخ بات جزءاً لا يتجزأ من آليات الاستعمار التي تهدف إلى التسليم بالوضع القائم حالياً، فيصبح تناول الحديث عن الغزيين مثلاً دون رجوع إلى الأسيقة التي ساهمت ببناء هذه الفئة من الشعب الفلسطيني من خلال فرض الشرذمة بالقوة على الشعب الفلسطيني، ويعاد هنا تركيز تدخلات التنمية من هذا المنظور الذي يبقي عمليات التشظية وتغذيتها بفعل استراتيجية التنمية.

ما يحدث الآن من إنكار لحقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها، وهجمة شرسة على حقوق الفلسطينيين، يمس قدرة الفلسطينيين على تصور بدائل للتغيير، وهذا بدوره تسرب إلى قلب خطاب التنمية.

التجزئة

ساهمت المساعدات الإنمائية في تعزيز حالة التمزق، فقد شهدت مرحلة ما بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بروز تكتلات اقتصادية لعبت دوراً في تركيز رأس المال السياسي والاقتصادي في يد نخبة مرتبطة بالسلطة ونظامها، وقد تجلت ملامح النيوليبرالية في سياسات الإقراض التي أغرقت المجتمع الفلسطيني لا سيما موظفي السلطة، حيث تشير الدراسات إلى أن ما نسبته ٤٦٪ من موظفي السلطة لديهم قروض من المصارف ومؤسسات الإقراض الفلسطينية.

عملت هذه السياسات النيوليبرالية على إعادة هندسة الشرائح والفئات الاجتماعية ارتباطاً بحركة المساعدات الإنمائية ومسارها، ويحدد جيمس سكوت أربعة عناصر توضح طبيعة مشاريع الهندسة الاجتماعية:

العنصر الأول: التنظيم الإداري للطبيعة والمجتمع.

العنصر الثاني: ممارسة الأيديولوجيا الحداثية ويطلق عليها وصف «المزيج الخبيث» يظهر هذا المزيج عند وجود إيمان قوي بالتقدم العلمي والتكنولوجي على حساب واقع المجتمع، ويؤدي هذا الإيمان إلى النظر نحو التقدم من ناحيته الجمالية/ الحداثية وليس من ناحيته الفعلية.

العنصر الثالث: يتعلق بأن الدول ذات طبيعة استبدادية ومن ثم فهي مستعدة لاستخدام مصار القوة كافة لتنفيذ خطط الهندسة الاجتماعية.

العنصر الرابع: يتمثل بوجود مجتمع

مدني هش وضعيف غير قادر على مواجهة خطط المتنفذين بالسلطة وحلفائهم صانعي السياسات التنموية بالمنظمات الدولية لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية، الأنكى من ذلك هو استمالة الشريحة المتنفذة في مؤسسات المجتمع المدني وتحالفها غير المقدس مع المتنفذين بالسلطة والمنظمات الدولية، هذا التحالف ينطوي على امتيازات ومصالح لها علاقة بكيفية توزيع السلطة والثروة داخل المجتمع الفلسطيني، وكيفية إعادة إنتاج الخارطة «السيسيواقتصادية» خدمةً لأغراض الليبرالية الجديدة ومشاريعها التي تتماهى تماماً مع سياسات الاستعمار الكولونيالي.

هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فقد تمادى الاستعماري في فرض ممارساته الهادفة إلى تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني مكوناته كافة لا سيما فرض سياسة العزل التام على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، حيث إنه يعيش عزلة عن بقية التجمعات الفلسطينية الأخرى مما يعمق الشرذمة والتشظي، بحيث أصبح لدينا جيل كامل لا يعرف نظراءه في الضفة الغربية والقدس والشتات والمستعمرة الأولى في ١٩٤٨ «إسرائيل»؛ فأثناء الأزمات تتصاعد التعبيرات الجهويّة التي يتخيل من خلالها كل سكان منطقة أن لديهم خصوصية وتفوقاً، ويصاحب ذلك تنميط ذاتي إيجابي لأفراد المجموعة، وتنميط سلبي متخيّل جمعي للمجموعة الأخرى. وبفعل الأزمة في المشروع الوطني الفلسطيني، وبفعل عوامل خارجية لعب الاستعمار الكولونيالي دوراً فيها، أي سياسة الفصل الجغرافي بين الوحدتين، وتلاشي العلاقات بين المكونين وتنميط محلي مرتبط بتكوّن الهويّة الفلسطينيّة. كما عزّز الانقسام الداخلي بين أكبر فصيلين الحساسيات الجهويّة بفعل ممارسات السلطتين/ الفصيلين في المنطقتين.

الليبرالية الجديدة والتنمية في السياق الفلسطيني المستعمر

إن التحرك الدولي لتجسيد الليبرالية الجديدة في السياق الفلسطيني أمر يتعلق باستخراج الريع السياسي، فالحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية تستثمر بشكل أساسي في مشروع سياسي وليس فقط في مشروع اقتصادي.

وجه إدوارد سعيد انتقادات لاذعة إلى اتفاقيات أوسلو، حيث تعمل فيها السلطة كجهاز متعاقد من الباطن مع الاحتلال الإسرائيلي على مستويين، هما: الأمن والمستوى الإداري المتعلق بالصحة والتعليم والخدمات الأساسية وغيرها. هذا التعاقد يتوافق مع تجسيد الليبرالية الجديدة لأنه يفضي إلى استخراج الريع السياسي.

وكما ذكر مشتاق خان «في حين أن السلطة الفلسطينية قد حازت صلاحية ممارسة العمل الشرطي على سكانها، فإنها غير قادرة على ممارسة العمل الشرطي على حدودها، والتفاوض على اتفاقيات تجارة مستقلة؛ فهي لم تحصل على عملتها الخاصة ولا تستطيع منح مواطنة محددة. نتيجة لذلك ظل بقاؤها الاقتصادي وعلاقاتها مع العالم محكومة من خلال إسرائيل بطرق غالباً ما تزيد سوءاً من الوضع الهش أصلاً لكثير من الفلسطينيين». (خان وجقمان ٢٠٠٤)

عمل البنك الدولي بنشاط مفرط في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقاد ما لا يقل عن ٧٤ مشروعاً بين ١٩٩٤-٢٠٠٤، وقد تسارعت وتيرة مشاريعه بعد وفاة الرئيس الخالد ياسر عرفات، وتناولت هذه المشاريع البنية التحتية والمياه والصحة والإصلاح القانوني وأنظمة التقاعد وتطوير المنظمات غير الحكومية، وقد صادق الرئيس محمود عباس على قرابة ٣٠ مشروعاً للبنك الدولي عام ٢٠٠٧ ، كما أن خطط التنمية الفلسطينية منذ ذلك التاريخ تعبر بوضوح عن المنحى النيوليبرالي، كما أن القانون الأساسي في مادته ٢١ يشير بوضوح إلى تبني السلطة اقتصاد السوق المفتوحة وهو أحد أهم أعمدة إجماع ما بعد واشنطن.

المساعدات الإنسانية تخفق بتحقيق أهدافها

لم تنجح المساعدات الإنسانية في تحقيق الأهــداف الثلاثة التي حددت لها: تنمية الاقتصاد، بناء مؤسسات الدولة، الترويج للديمقراطية. فبعد ربع قرن على انطلاقة عملية أوسلو والكم الهائل من المساعدات التي تدفقت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال الاقتصاد الفلسطيني غير قابل للحياة ومشرذماً وتابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، علاوة على أنه يكابد العديد من الأزمات المتمثلة بــ:

أولاً: أزمة بنيوية تترتب عليها خسارة سنوية في الناتج المحلي.

ثانياً: أزمة مديونية متراكمة مع فوائدها.

ثالثاً: أزمة العجز الجاري في موازنة السلطة.

رابعاً: «الأزمة بالعدوى» بمعنى كل تغيير سلبي يصيب الاقتصاد الإسرائيلي ينعكس على الاقتصاد الفلسطيني.

خامساً: «الأزمة الاحتياط» المتأتية عن تحكم إسرائيل بمفاتيح الاقتصاد الفلسطيني ليخدم سياساتها العليا.

استهدف التمويل المقدم لمشاريع دمقرطة المجتمع الفلسطيني ثلاثة مجالات وهي:

١. الدعم والإشراف على الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية.
٢. تعزيز المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

٣. تعزيز الحكم الرشيد وبناء قدرات الدولة.

لقد أخفقت هذه المشاريع في الترويج للديمقراطية على أربعة مستويات:

١. قبلت هذه المشاريع بالاحتلال والحصار المفروض على غزة كحقائق ولم تسع لمقاومتها.
٢. فشلت مشاريع الحكم الرشيد في تعزيز شفافية السلطة الفلسطينية.
٣. تسعى هذه المشاريع لتفريغ المجتمع من مضمونه السياسي بدلاً من العمل على تمكينه.
٤. تقود مشاريع الحكم الرشيد إلى كبح جماح مشروع التحرر الوطني الفلسطيني وهذه المشاريع ليست فقط (لا ديمقراطية) وإنما لها تداعيات اقتصادية واجتماعية غاية في الخطورة.

ترسيخ البنية الاستهلاكية وتعميق البنى الطفيلية

من الواضح أن تدفق أموال «المانحين» يصب أساساً باتجاه تدعيم البنية الاستهلاكية والخدماتية للاقتصاد الفلسطيني وترسيخها، وبالتالي تعميق حالة اللاتنمية، حيث إن الجدوى التنموية الحقيقية للمساعدات والاستثمارات الخارجية تقاس بمدى تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها، وتحديداً الزراعة والصناعة، وبالتالي ارتباط تنمية وتطوير هذه القطاعات بمدى تثبيت وتعزيز حالة الأمن الغذائي الفلسطيني، إلا أن إحجام الدول «المانحة» عن الاستثمار الجدي في القطاعات الإنتاجية، وخاصة الزراعة، يعود لأسباب سياسية وإستراتيجية، بالدرجة الأولى، حيث إن الزراعة مرتبطة بالأرض والمياه اللتين تقعان تحت السيطرة المطلقة للاحتلال، وتشكلان جوهر الصراع بين الشعب الفلسطيني والمحتل. وبما أن حركة الأموال المتدفقة إلى الضفة والقطاع تمر عبر المؤسسة الصهيونية وبموافقتها، فلا يمكن إذن أن تسمح تلك المؤسسة باستثمار الأموال الخارجية في التنمية الزراعية والبيئية الشاملة التي تعني توسعاً أفقياً وعمودياً في القطاع الزراعي، وتأهيل مساحات واسعة من الأراضي، وزيادة كمية الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي ونوعيتها، فضلاً عن زراعة الاحتياجات الغذائية الأساسية للشرائح الشعبية وصولاً إلى تحقيق الاستدامة والأمن الغذائيين وتثبيت السيادة الإنتاجية الفلسطينية على الأرض. فمثل هذه السياسة تتناقض جوهريا مع المشروع الصهيوني الهادف إلى تهويد «السيادة» الصهيونية على الأرض والموارد وتثبيتها. وهنا يجب ألا يغيب عن بالنا أن أكثر ما

يتهدد الاقتصاد الفلسطيني هو تعميق البنية الاستهلاكية والطفيلية لهذا الاقتصاد، فمجتمعنا الفلسطيني ينتج حالياً أقل بكثير مما يستهلك، ولا توجد مؤشرات فعلية تدل على أن الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك آخذة في التقلص.

تعني حقيقة كوننا مجتمعاً استهلاكياً يشتري معظم طعامه من إسرائيل والخارج، بما في ذلك الغذاء الاستراتيجي، أننا نفتقر إلى الأمن الغذائي، وبالتالي السيادة على غذائنا. وهنا بالذات يكمن السبب الأساسي في تبعيتنا للخارج.

يعني افتقارنا إلى السيادة على غذائنا، أيضاً، افتقارنا إلى الأمن الوطني الذي لا يمكننا توفيره ما دامت إسرائيل والاقتصاديات الخارجية تتحكم في عملية إطعامنا أو تجويعنا. نقل استمرار التدفق المالي الخارجي المضارب (ليس معظمه ذا طابع سياسي فقط، بل ينفق أيضاً على الخدمات والاستهلاك) الواقع الاقتصادي في الضفة والقطاع من نمط إنتاج كولونيالي – استيطاني صاغه الاحتلال عبر تحويلنا إلى مستوردين للسلع التي نستهلكها ومصدرين لقوة العمل، إلى نمط اقتصاد التسول الذي يُروى بجرعات مالية متواصلة من الخارج ويرتبط به عدد كبير من الناس غير المنتجين، فيعيد في النهاية إنتاج البطالة والفقر.

من الأهمية بمكان القول إن الفرضية الداعية إلى ترجمة الاتفاقات السياسية إلى «حركة حرة» لقوة العمل والمنتجات بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية والخارج، التي صيغت على قاعدتها «الخطط» الاقتصادية الدولية والفلسطينية ليست خاطئة فحسب، بل إنها لم تستند أصلاً إلى المعطيات والوقائع السياسية/ الاقتصادية الحقيقية على الأرض خاصة أن «الحركة الحرة» تتمتع بها فعلياً إسرائيل وحدها. إن سيطرة إسرائيل التي تعمل على فرض إرادتها بالقوة علينا، واستمرار الخلل البنيوي العميق في العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية/ الفلسطينية الناتج أصلاً من انعدام التكافؤ السيادي والسياسي والاقتصادي والتنموي بين الطرفين، سوف يبقى العائق الأساسي أمام أي تنمية حقيقية، وتحديداً التنمية الزراعية التي تضمن الأمن الغذائي للناس.

هذا الوضع يجعل من المستحيل القيام بعملية تغيير جذرية للواقع الاقتصادي/ الاجتماعي الراهن، لهذا فإن ما نحتاجه هو بداية عملية تغيير داخلية تؤدي بالمحصلة إلى تغيير المعايير الراهنة، ويتطلب ذلك أولاً هدم المؤسسات والبنى التي خلقها الاحتلال ويواصل من خلالها التحكم في مواردنا ويعبث بشؤوننا بشتى الطرق، ومن ثم إعادة بنائها.

كيف الخروج من المأزق التنموي والانقلاب على المسار المغلوط؟

لا بد من العمل الجاد لتحقيق الآتي:

أولاً: استعادة الوحدة الوطنية، عبر إعادة الاعتبار لدور منظمة التحرير الفلسطينية ووظيفتها، وتجديد بناها وهيكلتها بما يتناسب ومهام التحرر والبناء الوطني، ومن خلال التطبيق الفاعل لمخرجات حوار القاهرة ٢٠١١، ووثيقة الأسرى قبله.

ثانياً: العمل على تبني منظور تنموي مغاير للمنظور الليبرالي الجديد، وذلك من خلال تعزيز الاقتصاد البديل أو اقتصاد الصمود من خلال مغادرة قيود اتفاق باريس الاقتصادي بشكل تدريجي، وتبني سياسات اقتصادية تنموية تعمل على إعادة توزيع الدخل اجتماعياً بما ينسجم ومتطلبات التحرر الوطني والخلاص من الاحتلال وتبعاته.

ثالثاً: التوافق بين مكونات الشعب الفلسطيني بمختلف مواقع وجوده على رؤية تنموية «التنمية الانعتاقية» قادرة على تحقيق تطلعات الفلسطينيين في الانعتاق والتحرر والتعامل مع التنمية بوصفها أداة للنضال الوطني الفلسطيني.

رابعاً: التوافق على استراتيجية عمل ناظمة للعمل التنموي تحدد بدقة أدوار كل طرف ومسؤولياته (السلطة، المجتمع المدني، القطاع الخاص).

خامساً: تقوية البنى المؤسساتية الجماهيرية وتعزيزها ودمقرطتها كالنقابات واتحادات الفلاحين والمزارعين والأطر والمنظمات الشعبية الفاعلة في مجالات الأرض والزراعة، بحيث تساهم هذه البنى في اتخاذ القرارات الاقتصادية/ التنموية والزراعية والسياسية الفعالة على صعيد التخطيط والتنفيذ (الاستفادة من دروس تجارب دول أميركا اللاتينية).

سادساً: تعزيز مبدأ السيادة على الغذاء الذي يتناغم مع مناهضة الليبرالية الجديدة.

سابعاً: تحقيق التوازن بين البعدين الإغاثي والتنموي، فحالة التدهور المجتمعي الكارثية تستدعي التعامل الفاعل مع الشق الإغاثي بما يتناسب وحاجة المجتمع الفلسطيني الملحة للتعافي من الصدمات المتتالية التي

ما انفكت قوى المستعمر توجهها لنا، كما أن هناك ضرورة لإعمال الشق التنموي من خلال سياسات فاعلة في الصحة والتعليم والسكن...

ثامناً: إعادة النظر في وظيفة السلطة والتعامل معها على أساس أنها إحدى روافع العملية النضالية، وذلك يتطلب إعادة تعريف السلطة لذاتها كجزء من قوى التحرر، وإعادة نظم العلاقة بينها وبين المنظمة من هذا المنظور.

تاسعاً: التحلل من اتفاقيات أوسلو وتوابعها تدريجياً بمساعدة القوى المتضامنة مع الشعب الفلسطيني على المستوى الكوني.

المصادر

١. كرزم، جورج، البيئة والتنمية، تموز–آب ٢٠١٣، العدد ٥٦ (مجلة إلكترونية يصدرها مركز العمل التنموي–معا.

٢. طبر وآخرون، نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري،٢٠١٣.

٣. المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، ٢٠١٧.

٤. علاية، موسى، فاعلية السياسات التنموية الخارجية في إصلاح القطاع العام في البلدان النامية ما بين متلازمة المعرفة المحلية والهندسة الاجتماعية، المستقبل العربي، ٢٠١٧.

٥. جابر، فراس، فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟ مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، أيار، ٢٠١٨.

٦. كتاب، آيلين، وآخرون، وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطينية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٠.

قانون القومية وانتصار ناظم المستعمرة على ناظم الدولة

مهند مصطفى*

أكاديمي وباحث، مدير عام مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ومحاضر في برنامج ماجستير الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.

تهدف هذه المقالة إلى تقديم مقاربة أخرى لقانون القومية تتعلق بالسجال الإسرائيلي الصهيوني الداخلي حول قانون أساس: إسرائيل دولة القومية للشعب اليهودي (لاحقاً: قانون القومية).

تنطلق الورقة الحالية من مقولة إن قانون القومية شكل انتصاراً آخر (ولكنه الأهم) لناظم المستعمرة في المشروع الصهيوني على ناظم الدولة فيه. وهو السجال الداخلي الإسرائيلي واليهودي حول طبيعة المشروع الصهيوني، بين مشروع يرى أن غايته حل المسألة اليهودية بإقامة دولة يهودية سيادية في فلسطين، لذلك فإن جوهره السياسي ينتفي مع تحقيق هذا الهدف، ويبقى منه المركب الهوياتي بمفهومه الشامل الذي يسعى إلى تدعيم هذه الدولة وبناء المجموعة القومية فيها على أسس أيديولوجية، وبين مشروع يرى أن الغاية السياسية من المشروع الصهيوني لا تنتهي عند إعلان دولة سيادية فحسب، كون المشروع الصهيوني حالةً حركيةً لا تتوقف مع قيام الدولة أو الإعلان عنها.

* أكاديمي وباحث، مدير عام مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ومحاضر في برنامج ماجستير الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.

المقدمة

طرح مشروع قانون القومية أول مرة، في الكنيست الثامنة عشرة، وبادر إلى اقتراح القانون أولاً آفي ديختر (الذي كان عضواً في حزب كاديما) وزئيف ألكين (من الليكود). ومنذ طرحه الأول، طرحت صيغ عديدة لمشاريع قوانين حول تعريف إسرائيل، إلى أن تم إقرار صيغته النهائية في تموز ٢٠١٨، حين أعلن نتنياهو عزمه تمرير القانون بشكل نهائيّ (قراءة ثانية وثالثة) في الكنيست قبل خروجها للإجازة الصيفيّة عشية الأعياد اليهودية، وبالفعل منذ أعلن نتنياهو في الأول من تموز عن إصراره على تمرير القانون، تم إقراره بغالبية ٦٢ عضو كنيست (معارضة ٥٥ وامتناع ٢) ليكون قانوناً أساساً ذا طابع دستوري.[١]

سنقوم في المقدمة بعرض بنود القانون والتعقيب على أهمها، ثم ننتقل إلى مقولة المقال التي تتعلق بانتصار ناظم المستعمرة على ناظم الدولة، محدثين الربط بين بنود القانون ومقولة المقال.

يحمل قانون القومية مؤشرات مهمة لفهم تحولات المشهد الإسرائيلي والصهيوني داخلياً، وعلى الواقع الفلسطيني عموماً. وعلى ما يبدو فإن الحكومة الإسرائيلية لا تنوي إدخال أي تعديل على القانون على الرغم من الاحتجاج على القانون من جهات مختلفة، لا سيّما في الحقل الصهيوني، وعلى الرغم الاحتجاج الدرزي على القانون الذي يتم في أغلبه (وليس كله) من داخل مفردات الخطاب الإسرائيلي (الخدمة في الجيش كرافعة للحقوق) فإن نتنياهو أعلن أنه لن يدخل أي تعديل على القانون، فبالنسبة إليه، هذا القانون يمثل صيرورة تاريخية طبيعية في المشروع الصهيوني، فهرتسل صكّ فكرة الدولة اليهودية، وبن غوريون أعلن استقلالها عبر وثيقة الاستقلال، وهو، أي نتنياهو، جذّرها في الواقع عبر قانون القومية الذي يضمن حق تقرير المصير الحصريّ لليهود فيها وشطب حق تقرير المصير للفلسطينيين حتى في حده الأدنى. وينسجم هذا القانون أيضاً مع المطلب الإسرائيلي من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية في أي تسوية مستقبلية معهم. وهو يعني الاعتراف بالسردية الصهيونية وحقوقها على فلسطين وفيها.

تشكل هذه البنود أهم ما جاء في قانون القومية كقانون أساس، وهو القانون الذي مر بتعديلات كثيرة على مدار عشر سنوات حتى وصل إلى الصيغة الحالية، وذلك على الرغم من

١. تنقسم القوانين الإسرائيلية إلى نوعين، قوانين عادية وقوانين أساس، وتشكل الأخيرة قوانين ذات بُعد دستوري وجاءت للتعويض عن غياب دستور في إسرائيل، وتتعلق قوانين الأساس في إسرائيل عادةً بطبيعة النظام والسلطات الحكومية، والجيش والحقوق والحريات، وانضم إليها أخيراً قانون أساس القومية، ووفق الرؤية الدستورية فإن قوانين الأساس ستشكل مضامين دستور مستقبلي للدولة.

أن الحكومة كان تهدف إلى سنّ قانون أكثر حدة من ذلك، ويحمل توجهات أكثر قومية من هذه الصيغة، ولكن بسبب تناقضات في الحكومة نفسها وليس المعارضين لها، تم التوصل إلى هذه الصيغة كتسوية بين مركبات الحكومة، وليس كتسوية بين الحكومة والمعارضة.

قراءة في بنود القانون

المبادئ الأساسية

(أ) أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل.

(ب) دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير.

(ج) ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي.

التعقيب: تحمل المبادئ الأساسية تأكيداً على السردية الصهيونية بأن فلسطين هي وطن تاريخي لليهود، وتؤكد أنه في أرض إسرائيل قامت دولة إسرائيل. وتحمل المبادئ الأساسية ضبابيةً متعمدةً في العلاقة بين أرض إسرائيل ودولة إسرائيل، فهي قد تُفهم بأن هناك تطابقاً بين أرض إسرائيل ودولة إسرائيل، لأن القانون لا يحدد حدود دولة إسرائيل (فضلاً عن أرض إسرائيل، ولكن غيابه غير مهم، لأننا سنتحدث عن تلك التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية)، ولكن من جهة أخرى قد تفهم بأن دولة إسرائيل أقيمت داخل أرض إسرائيل وهذا لا يقتضي التطابق بينهما.

دفعت هذه الضبابية قائداً سابقاً من حزب العمل، حاييم رامون، إلى أن يشير في مقالة نشرها إلى أن هذا الإعلان هو نفيّ لأيديولوجية اليمين في قانون شرّعه اليمين. ولكن في الحقيقة لا يمكن فهم ذلك بشكل واضح من النص. من هذا المنطلق يعتقد اليمين أن حق تقرير المصير الحصري للشعب اليهودي في دولة إسرائيل، ينسحب أيضاً على حصريته في أرض إسرائيل. حتى الآن فإن كل ذلك قراءة نصية للنص، ولكن كل نص يجب أن يفهم في سياقاته السياسية والأيديولوجية، فالقانون جاء في سياق سياسات الضم الزاحف للضفة الغربية، ومنع قيام دولة فلسطينية، وشطب حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فإذا أخذنا النص بالتوازي مع السياق، فإن التفسير الذي يرى تطابقاً بين دولة إسرائيل وأرض إسرائيل أقرب إلى الواقع وليس أقرب إلى مفهوم النص.

يشير البند الثاني من المبادئ الأساسية إلى أن حق اليهود في فلسطين قائم على البعد الديني، وهو يعطي التأويل الديني مكانة دستورية في حق تقرير المصير لليهود في فلسطين. دخل الحق الديني بناءً على طلب حزب البيت

اليهودي الديني، وذلك تعويضاً عن شطب الفقرة التي أرادها، لا سيما وزيرة القضاء عن الحزب، إييلت شاكيد، التي طالبت بفرض المرجعية الفقهية الدينية اليهودية كمرجعية يرجع إليها قضاة المحكمة العليا إذا واجهتهم مسألة لا نص أو سابقة قضائية حولها في كتاب القانون الإسرائيلي.

ينفي هذا البند الحق القانوني، وهو الذي منح المجتمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين الحق في الدولة في أعقاب صك الانتداب وقرار التقسيم، ويركز على الحقوق ذات الطابع الخاص بالمجموعة، الطبيعية، التاريخية، الدينية. وهو بذلك نفيٌ لحق الشعب الآخر في تقرير المصير، فالحق الديني لا يقبل التسوية في الحقوق، وأعتقد أن شطب ذكر الحق القانوني (الذي لم ينصف الفلسطينيين أصلاً) مقصود لنفي أي ثغرة لحق الفلسطينيين، فالاعتراف بحق تقرير المصير لليهود حسب القانون الدولي يعني حسب القانون نفسه الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

إلى جانب ذلك، يحمل قانون القومية انعكاسات على الفلسطينيين في الداخل والأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧. فهو يلغي، أولاً وقبل كل شيء، مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين داخل الخط الأخضر، حتى في التفسيرات الأدنى والمحدودة لمفهوم حق تقرير المصير، الذي يتمثل في الاعتراف بالحقوق الجماعية للمجموعة الفلسطينية داخل الخط الأخضر. وبذلك فإن القانون يلغي وجودهم السياسي كمجموعة قومية ويتعامل معهم كأفراد ليس واقعيا فحسب، وإنما دستورياً أيضاً.

بعد عودة نتنياهو إلى منصب رئاسة الحكومة، بادرت حكومته إلى حملة حثيثة من التشريعات القانونية والممارسات السياسية في مختلف المجالات (لا سّيما التعليم، الثقافة الأرض والتخطيط) من أجل هدف واحد، وهو «قمع التطلعات السياسية للمجتمع العربي في إسرائيل» على حد تعبير المحلل السياسي لصحيفة «هآرتس»، ورئيس تحريرها الحالي، آلوف بن. وكما أن نتنياهو يهدف إلى القضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية، فإنه يسعى إلى القضاء على التطلعات السياسية للمجتمع الفلسطيني من خلال ضرب كل تعبير عن توجهات وطنية فلسطينية، وكانت ذروة هذه العملية إخراج الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح عن القانون وملاحقة أفرادها وقيادتها واعتقالهم.

رموز الدولة

(أ) اسم الدولة «إسرائيل».

(ب) علم الدولة أبيض وعليه خطان باللون الأزرق قريب من هامشه، وفي وسطه نجمة داوود زرقاء.

(ت) شعار الدولة هو الشمعدان السباعي، وعلى جانبيه غصنا زيتون، وكلمة «إسرائيل» تحته.

(ث) النشيد الوطني للدولة هو نشيد «هتكفا».

(ج) تفاصيل رموز الدولة تحدد في القانون.

عاصمة الدولة

القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

التعقيب: يحدد هذا البند أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، وهو بذلك يكرس فكرة الضم في أجندة إسرائيل التي تنسجم مع إعلان دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها. وبذلك تصرح إسرائيل بأنها لن تفاوض على القدس، فضلاً عن أن القانون لم يحدد ما هي فكرة القدس الكاملة، وهو بذلك يلغي حتى فكرة بعض أقطاب الخطاب الديمغرافي الذين يطالبون بالانفصال عن بعض الأحياء التي تعيش فيها أكثرية فلسطينية.

اللغة

(أ) اللغة العبرية هي لغة الدولة.

(ب) اللغة العربية لها مكانة خاصة في الدولة؛ تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية أو في التوجه إليها يكون بموجب القانون.

(ت) لا يمس المذكور في هذا البند بالمكانة الممنوحة فعلياً للغة العربية.

التعقيب: إلغاء الطابع الرسمي للدولة ليس إلغاءً شكلياً، فمكانة اللغة العربية في المجال العمومي الإسرائيلي على الرغم من طابعها الرسمي لم تكن متساوية مع اللغة العبرية، فضلاً عن تغييب الأبعاد الثقافية للغة في مناهج التعليم والمجال العمومي الفلسطيني والإسرائيلي. إلا أن إلغاء طابعها الرسمي على الرغم من أنها كنت غير حاضرة كفاية على أرض الواقع، يمثل ضربةً للحق الجمعي المركزي للفلسطينيين الذي اعترفت به الدولة من عهد الانتداب البريطاني، ويهدف إلى نزع أي صفة قومية جماعية للفلسطينيين في إسرائيل كما تمثل الأمر في المجال اللغوي. فنظرياً الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية يعني الاعتراف بثنائية اللغة في الدولة، وهو ضمنياً يعني وجود مجموعتين قوميتين في حدود دولة معينة، فمثلاً كندا هي دولة تعددية ثقافية بالاستناد تحديداً إلى ثنائية اللغة، وحتى هذا البعد النظري يهدف قانون القومية إلى إلغائه وشطبه.

يشكل قانون القومية أساساً لضرب النضال القضائي للفلسطينيين فيما يتعلق بمكانتهم في القضايا ذات الطابع الجماعي، فمثلاً قبل القانون كان يمكن التوجه إلى القضاء لفرض اللغة العربية على المجال العمومي كالمواصلات

العامة والمؤسسات الحكومية وجهاز التعليم، أما بعد القانون فإن القانون يقلص إن لم يشطب هذه الأداة من النضال.

لمّ الشتات

تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات.

العلاقة مع الشعب اليهودي

(أ) تهتم الدولة بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها، الذين تواجههم مشاكل بسبب كونهم يهوداً أو مواطنين في الدولة.

(ب) تعمل الدولة في الشتات للمحافظة على العلاقة بين الدولة وأبناء الشعب اليهودي.

(ت) تعمل الدولة على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لدى يهود الشتات.

الاستيطان اليهودي

تعتبر الدولة تطوير استيطان يهودي قيمة قومية، وتعمل من أجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته.

التعقيب: كان هذا البند في الأصل محل سجال داخل الحكومة، ففي صيغته الأصلية طالب هذا البند بإقامة تجمعات سكنية حصرية لليهود، وبعد معارضة المستشار القضائي للحكومة تم تعديل هذا البند بالصورة المذكورة، ويهدف إلى تهويد الجليل والنقب.

ينسجم القانون مع السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد الحيز الفلسطيني عبر إعلانه الصريح أن الدولة تشجع الاستيطان اليهودي في الدولة وتدعمه، وهذا الأمر ينسجم مع ناظم المستعمرة الذي ذكرناه في الملخص، فلم تعد كلمة تهويد الجليل والنقب كلمة غير لائقة في القاموس السياسي الإسرائيلي الحالي، حيث اختفت من الخطاب الإسرائيلي بعد يوم الأرض الخالد في العام ١٩٧٦، واستبدلت بمصطلحات مثل: تطوير الجليل وتوزيع السكان في أنحاء مختلفة في البلاد. وعلى الرغم من أن القانون لا يشير صراحة إلى منع العرب في السكن في كل مكان، فإن القانون عملياً يعلن أن الدولة ستقيم بلدات يهودية فقط، وهذا يؤدي إلى تقليص الحيز الفلسطيني وخنقه، وفي الوقت نفسه منع الفلسطينيين من السكن في أماكن أخرى، إذا ما أخذ هذا القانون إلى تفسيره العميق.

التقويم الرسمي

التقويم العبري هو التقويم الرسمي للدولة، وإلى جانبه يكون التقويم الميلادي تقويماً رسمياً.

يوم الاستقلال ويوم الذكرى

(أ) يوم الاستقلال هو العيد القومي الرسمي للدولة.

(ب) يوم ذكرى الجنود الذين سقطوا في معارك إسرائيل ويوم ذكرى الكارثة والبطولة هما يوما الذكرى الرسميين للدولة.

أيام الراحة والعطل

يوم السبت وأعياد الشعب اليهودي هي أيام العُطلة الثابتة في الدولة. لدى غير اليهود الحق في أيام عطلة في أعيادهم، وتفاصيل ذلك تحدد في القانون.

نفاذ القانون

أي تغيير في هذا القانون يستلزم أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست.

قراءة في بنود القانون والصيغة النهائية التي تم تمريرها تشير إلى عدم وجود مجموعة من المبادئ التي أرادتها المعارضة الصهيونية للحكومة. في هذا الفقرات يتم الحديث عن المعارضة من داخل المشروع الصهيوني للقانون، وليس المعارضة الفلسطينية له التي سنأتي عليها في الفقرة التالية، حيث لم تعارض الأحزاب الصهيونية المعارضة القانون مبدئياً وإنما تحفظت على بعض بنوده، أو بسبب غياب بنود كانت تعتقد بأهمية وجودها. عارضت الأحزاب الصهيونية القانون لاعتبارات ثلاثة:

غياب المساواة في القانون: فقد ادعت المعارضة أن القانون لا يشير إلى المساواة بين المواطنين وذلك بروح وثيقة استقلال إسرائيل عام ١٩٤٨. وبذلك فإنه يُميّز بين المواطنين. حيث تعتقد المعارضة الصهيونية أنه يمكن تشريع قانون قومية يُمثل حصرية تقرير المصير لليهود مع التأكيد على مبدأ المساواة بين المواطنين.

غياب الديمقراطية: تشير المعارضة إلى أن القانون لا يشير إلى أن النظام السياسي في إسرائيل هو الديمقراطية، لذلك فإن القانون، برأي المعارضة، يكسر التوازن القائم في قوانين أساس أخرى بين الطابع اليهودي للدولة وطابعها الديمقراطي، من خلال إعطاء امتياز وفوقية للطابع اليهودي من خلال شطب أي ذكر للطابع الديمقراطي. وكانت الحكومة قد شطبت بنداً في مسودة القانون، لمواجهة هذا الادعاء الذي كان يؤكد أن القضاء الإسرائيلي إذا واجهته قضية لا يجد فيها جواباً في القانون المدني أو التشريعات المدنية أو القرارات القضائية السابقة فيمكن له الاحتكام إلى القانون الديني اليهودي (الشريعة اليهودية) للبت في القضية، وتم شطب هذا البند كلياً لتعديل الطابع الديني للقانون.

إلغاء الطابع الرسمي للغة العربية: في هذه النقطة انطلقت المعارضة الصهيونية للقانون من اعتبار أن رسمية اللغة العربية لا تعني الإقرار بحقوق قومية للعرب في إسرائيل، حيث

إن ما كان لن يغير من حصرية حق تقرير المصير لليهود في إسرائيل، واعتبروا أن إلغاء الصفة الرسمية للغة العربية جاء من منطلقات عدائية للمتحدثين باللغة العربية. وأنه لا حاجة لهذا البند في القانون، وإبقاء الوضع القائم بالنسبة لمكانة اللغة العربية في البلاد.

بين ناظم الدولة وناظم المستعمرة

سنقوم بهذا المبحث بقراءة أولية دون عرض خلفية نظرية قد تتطلب دراسة أخرى ذات عمق أكبر. على كل حال، فإن مركبات الدولة الحديثة الأساسية كما تعرضها الأدبيات السياسية تتمثل في أربعة مفاهيم مركزية هي: الإقليم مع حدود واضحة له، السكان أو الأمة المدنية التي تسكن في الإقليم المحدد، وسلطة استعمال العنف واحتكاره، وحقوق مدنية وسياسية واضحة. في النظم الديمقراطية على هذه المفاهيم أن تكون متساوية، ويترتب على هذه المركبات وجود سيادة للسلطة على الإقليم. في المقابل ينطلق ناظم المستعمرة من نفي هذه المركبات أو إحداث ضبابية في تعريفها وتحديدها.

يؤسس قانون القومية لناظم المستعمرة من خلال نفيّ مركبات ناظم الدولة. فقانون القومية لا يحدد حدود الإقليم للكيان السياسي الذي يبغي تعريف طبيعته، وهنا لا بد من التأكيد على أن قانون القومية يحدد طبيعة الدولة أيديولوجياً، فقانون القومية يحدث ضبابية بين فكرة دولة إسرائيل وبين فكرة «أرض إسرائيل»، فأرض إسرائيل بذاتها غير معرفة، ولكن حتى في حدودها الانتدابية (فلسطين)، فهي قد تكون منطقة تتمدد لها دولة إسرائيل، وتفرض سيطرتها وسيادتها عليها. وهنا تتحول دولة إسرائيل إلى جزء من ناظم المستعمرة، وتنفي سعيها (الذي بدأ مع أوسلو) لتحديد حدودها.

يؤكد قانون القومية في بنوده على أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي في كل مكان، فدولة إسرائيل هي دولة كل يهودي في العالم حتى لو لم يحمل الجنسية الإسرائيلية، فمهمتها الدفاع عنه وحمايته في كل مكان، فضلاً عن كونها دولة المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لذلك فشعب دولة إسرائيل من اليهود لا يقتصر على من يعيش في حدود وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩، التي حظيت بشرعية دولية وحتى بشرعية منظمة التحرير في اتفاق أوسلو، وإنما تشمل اليهود غير المواطنين في العالم، واليهود المواطنين المستوطنين في الضفة الغربية.

وتترتب على ذلك حقوق متباينة بين كل اليهود وبين الفلسطينيين سواء المواطنين منهم في أراضي ١٩٤٨، والفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس فضلاً عن اللاجئين

الفلسطينيين. فحقوق اليهود في حدود إسرائيل ١٩٤٨ وفي المستوطنات والحقوق الكامنة لليهود في العالم غير المواطنين هي فوقية على حقوق كل الفلسطينيين، وهذا في صلب منظومة الحقوق في ناظم المستعمرة، حتى الدول السلطوية تفترض دستورياً (على المستوى الخطابي طبعاً) حقوقاً متساوية، ولكن ينطلق قانون القومية من تراتبية في الحقوق تنسجم مع التراتبية في ناظم المستعمرة. وعلى مستوى السلطة وما يترتب عليها من سيادة قانونية وسياسية، فإن قانون القومية لا يحدد حدود السلطة (النظام) ومساحتها من جهة ولا السيادة من جهة أخرى. فهو يفرض سلطة واحدة ذات طابع سيادي على كل فلسطين مع تراتبية في الحقوق المدنية والسياسية، وهي سياسة استعمارية بامتياز. إذن، يشكل قانون القومية في جوهره انتصاراً لناظم المستعمرة على ناظم الدولة في المشروع الصهيوني. وهذا يقلص القوة الكامنة في المواطنة لتغيير مكانة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، فمنذ التسعينيات ونتيجة تحولات اقتصادية ودستورية وسياسية مرت بها إسرائيل، أخذ الفلسطينيون منظومة المواطنة إلى حدها النهائي في النضال ضد السياسات الإقصائية والتمييزية ضدهم، محققين بعض الإنجازات التي انعكست على حقوقهم الجماعية حتى لو أن الدولة أو الجهاز القضائي لم يقصد ذلك بداية.

نقاش خاتمة

ماذا يعني إقرار قانون القومية على المشهد الإسرائيلي؟ انطلقت هذه الورقة من خلال منظومة تحليل تعتبر قانون القومية أيضاً انعكاساً لتحولات في المشهد الإسرائيلي والصهيوني، فهو يؤكد أن ناظم المستعمرة انتصر على ناظم الدولة في المشروع الصهيوني، فضلاً عن تعبيره عن مرحلة أخرى من هيمنة اليمين القومي الديني والشعبوي. فاليمين في إسرائيل تبنى سياسات نيوليبرالية اقتصادية ساهمت في تحسين مكانة الدولة اقتصادياً في العقود الأخيرة، وساعده في ذلك تخلي اليسار الإسرائيلي عن مفاهيم اليسار من الناحية الاقتصادية منذ منتصف الثمانينيات عندما ساهم في إضعاف دولة الرفاه في إسرائيل، ونتيجة لسياسات نيوليبرالية ساهمت في تقليص قيم التضامن، والتكتل الاجتماعي وإنتاج الفروقات الاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي، جاء اليمين الشعبوي الذي مثله نتنياهو في بناء هوية يهودية (وليس إسرائيلية) من خلال إقصاء الآخرين والتحريض عليهم، وتحديداً الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وتقليص الحيز الديمقراطي وقنوات النضال ضمن المواطنة الإسرائيلية لتحدي طابع الدولة اليهودي.

وضع نتنياهو خلال دورة حكمه الأخيرة

الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في صلب سياسته وخطابه، وذلك كجزء من عملية إنتاج «عدو» جديد، يعيد من خلاله إنتاج سياسات الهوية والخوف التي اعتمدها في مسيرته السياسية. كان الفلسطينيون في إسرائيل حاضرين بقوة في السنوات الأخيرة في خطاب التخويف الذي اعتمده نتنياهو، فاليمين في إسرائيل ومن يقف على رأسه، بنيامين نتنياهو، يتبعون بشكل مثابر، بمناسبة ودون مناسبة، سياسة الاستحضار من أجل التحريض على الفلسطينيين في إسرائيل حتى في أعقاب أحداث كانت في الماضي جزءاً من قوانين اللعبة غير الرسمية بين الدولة ومواطنيها الفلسطينيين، لذلك يشكل قانون القومية تحديداً لحدود المواطنة وجوهرها، ومحدودية قدرتها على تغيير مكانة غير اليهود، لا سيما الفلسطينيين في الدولة اليهودية.

إذن، يمثل قانون القومية إعلان تدشين جمهورية اليمين الشعبوي الجديدة، فكما مثلت وثيقة الاستقلال في العام ١٩٤٨ تدشين قيام دولة إسرائيل بقيادة المعسكر العمالي الاشتراكي الصهيوني برئاسة دافيد بن غوريون، يمثل قانون القومية وثيقة إعلان دولة اليمين القومي الديني الشعبوي الجديد في إسرائيل. علاوةً على ذلك، فإن قانون القومية يقوم بإحداث قطيعة عن اتفاق أوسلو، من حيث إن الاتفاق شكل بداية الانتقال من ناظم المستعمرة في التفكير الصهيوني إلى ناظم الدولة، حيث اتجهت إسرائيل، إلى أفق حل الصراع من خلال تسوية مستغلة ميزان القوة والقوى لصالحها لفرض تسوية غير عادلة على الفلسطينيين، ولكنها في النهاية تشكل بداية سيطرة ناظم الدولة ومحاولة تحديد حدودها، ومعنى المواطنة فيها وحدودها (عبر تشريع قوانين أساس كرامة الإنسان وحريته وحرية العمل في بداية التسعينيات) ومحاولة تنظيم الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة عبر قوننته وتكييفه نظرياً وسياسياً في الواقع الذي بدأ يتشكل مع بداية التسعينيات، في المقابل فإن قانون القومية يمثل قطيعة عن ناظم الدولة والانتقال بشكل قانوني إلى ناظم المستعمرة من خلال المقولة التي يعبر عنها القانون بأن المشروع الصهيوني لم ينته عام ١٩٤٨، بل لا يزال مستمراً، وما الدولة إلا أداة في المشروع الصهيوني وليست غايته. إذن، فالسجال الصهيوني على قانون القومية لا يتعلق بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل أو مستقبل القضية الفلسطينية، بل بالصراع بين من يمثل ناظم الدولة وبين من يمثل ناظم المستعمرة.

قناة البحرين.. مسوغات الرفض والقبول

عبد الغني سلامة *

المقدمة

طُرحت فكرة شق قناة للبحر الميت مرات عديدة منذ منتصف القرن العشرين، لكن الخبراء والمختصين كانوا يرفضونها على الدوام، خشية حدوث تداعيات غير متوقعة على بيئة البحر الميت وتركيبة مياهه. أما الحكومات فكانت ترفض الفكرة لأسباب مختلفة سياسية واقتصادية، من بينها تكاليف المشروع الباهظة، لاسيما أنه لا توجد ثقة كاملة بنجاحها.

بعد سنوات من الاجتماعات الثنائية والمتعددة، وسلسلة طويلة ومكلفة من الدراسات الجيولوجية والطبوغرافية ودراسات الجدوى الاقتصادية، وبعد تذليل بعض الصعوبات، أخيراً تم في العام ٢٠١٥ التوقيع على اتفاقية تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع قناة البحرين، حيث وقع وزير الري الأردني حازم الناصر ووزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي سيلفان شالوم اتفاقية بناء خط أنابيب ينقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت بطول مائتي كيلو متر على امتداد وادي عربة، مع إنشاء محطات لتحلية المياه وتوليد الكهرباء، بحضور ممثلين عن البنك الدولي والولايات المتحدة، ودون أي وجود للجانب الفلسطيني.[١]

بطبيعة الحال، كان لهذه الاتفاقية نصيبها من الجدل الدائر في الأوساط الشعبية والحزبية والسياسية الرسمية، بين مؤيد لها، يعتبرها حلاً مثالياً لمشاكل المنطقة البيئية والاقتصادية

* كاتب وباحث.

ومشكلة ندرة المياه، وبين مُعارضٍ يراها خطوة تطبيعية باتجاه تثبيت الكيان الإسرائيلي في المنطقة، والسماح له بنهب مواردها.

حسب اتفاقية أوسلو ومعاهدة وادي عربة، فإن أي مشروع كبير من هذا الحجم لا بد أن يتم بمعرفة الأطراف الثلاثة (الأردن، فلسطين، إسرائيل) وموافقتها، ووفقاً لما نصت عليه وثيقة المرجعية الخاصة بقناة البحرين، التي وقعتها الأطراف الثلاثة في العام ٢٠٠٥، فإن القرار النهائي بشأن إقرار تنفيذ المشروع سيؤخذ بالإجماع. ولكن فيما يتعلق بالتوقيع الأخـير بين الطرفين الأردنـي والإسرائيلي (شباط ٢٠١٥) فمن غير الواضح كيف جرى توقيع هذه الاتفاقية دون الرجوع إلى الطرف الفلسطيني، بالإضافة إلى توقيع البنك الدولي كراع لهذه الاتفاقية.

الطريقة التي تم الإعلان عنها، وسرعة استجابة البنك الـدولي، وموافقة الطرف الأميركي المضمونة دوماً، توحي أن هناك أمراً ما قد جرى إعداده في الخفاء ووراء الكواليس، وأن إسرائيل هي المستفيد الوحيد من المشروع، وأن الفلسطينيين والأردنيين لن يجنوا منه سوى الفتات. وفي هذه الدراسة سنناقش هذه المقولة.

خلفية تاريخية

مشروع قناة البحرين مشروع قديم متجدد، فقد كان ضمن الخطط الإسرائيلية المدرجة منذ زمن، وهو بالأساس فكرة بريطانية.[٢] وظل المـشروع في أدراج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ «بن غوريون»، مع أنها أعدت الدراسات الهندسية التي حددت مسار القناة حينها بربط البحر المتوسط بالبحر الميت.[٣] بعد وصول حزب الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧، أخذ المشروع بُعداً آخر بتكليف يوفال نئمان وزير الطاقة والعلوم آنذاك لإعداد دراسة أدق، الذي بدوره وضع ثلاثة خيارات للقناة، تمثل الأول في حفر قناة من خلال خليج حيفا إلى وادي الأردن عبر مدينة بيسان، والثاني بحفر قناة من ميناء أسدود إلى جنوب البحر الميت، والثالث بحفر قناة تمتد من تل القطيف قرب خان يونس إلى قلعة مسادا على البحر الميت، وبعد الدراسة أقرت حكومة بيغن الليكودية قراراً رسمياً بتبني التصور الثالث.[٤]

جوبه المـشروع، في تلك الفترة، برفض عربي، وتم استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد المشروع لانتهاكه السيادة الفلسطينية على الأراضي المحتلة، ولم يكن المشروع مقبولاً حتى من أطراف إسرائيلية داخلية، رأت أنه ينطوي على مخاطر بيئية، وفيه مغامرة اقتصادية.

وكانت إسرائيل على وشك البدء فيه في الثمانينيات؛ إلا أنَّ حكومة بيغن عام ١٩٨٤ جمَّدت المشروع لأسباب غير معلنة، قيل إنها

أسباب مالية تتعلق بالتكلفة العالية للمشروع التي قدرت آنذاك بنحو ١,٢ مليار دولار، وقيل إنها نتيجة للاعتراضات الشديدة العربية والدولية التي واجهت المشروع، أو بسبب عدم الحصول على الموافقة الأميركية.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو ومعاهدة وادي عربة، تأسست مجموعة عمل للمفاوضات حول المياه في مسار المفاوضات متعددة الأطراف، وتبنت الأطراف المشاركة في بكين ١٩٩٤ توصية حول إجراء دراسة لإقامة القناة، ثم أعيد طرح الموضوع في المؤتمر الاقتصادي الإقليمي في القاهرة ١٩٩٥,[٥]

بعدها عاد المشروع ليظهر على المستوى الدولي في مؤتمر الأرض في جوهانسبرج في آب ٢٠٠٢، على أساس أنه إنقاذ بيئي للبحر الميت، حسب ادعاء إسرائيلي مفاده أن منسوب البحر الميت ينخفض متراً واحداً كل عام، وعليه من المتوقع جفافه بالكامل في العام ٢٠٥٠.

رفضت المجموعة العربية، حينها، المشروع، باعتباره يخالف الثوابت التي تمنع التعاون مع إسرائيل. ثم طُرح مرة أخرى في مؤتمر كيوتو في اليابان عام ٢٠٠٣، لكن هذه المرة بمسار آخر للقناة، وهو مسار البحر الأحمر – الميت، وقد جاءت فكرة هذا المشروع من البنك الدولي وليس من الإسرائيليين حسب ما أعلن في وسائل الإعلام على أنه إنقاذ للأردن من مشكلة ندرة المياه (الأردن إحدى أفقر عشر دول مائياً في العالم، بحصة مائية سنوية للفرد تبلغ ١٦٠ متراً مكعباً مقابل ٦٦٧ متراً مكعباً على المستوى العربي)[٦]، وأن المشروع سيزيد حصة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من المياه المحلاة. ومرة أخرى تم طرح الفكرة كمشروع اقتصادي عملاق في المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد على الضفة الأردنية للبحر الميت في ٢٠٠٣.[٧]

أعيد المشروع في ٢٠٠٥ إلى طاولة الحوار مرة أخرى عن طريق وزير الخارجية الأردني «هاني الملقي» الذي التقى بكل من «أرييل شارون» و«بيريز» في مباحثات وصفت بأنها الأعلى دبلوماسياً منذ سنوات بين الطرفين.[٨] بعدها، وفي أيار من العام نفسه، وقّعت إسرائيل وفلسطين والأردن رسالة رسمية تطالب فيها البنك الدولي بعمل دراسة جدوى اقتصادية للمشروع، بتكلفة مقدرة بِـــ١٥,٥ مليون دولار، مع تكلفة مبدئية للمشروع تبلغ خمسة مليارات دولار، ليصل رد البنك الدولي بعدها بشهرين بالموافقة على تمويل دراسة الجدوى عبر جهات مانحة على رأسها الولايات المتحدة واليابان وإيطاليا وفرنسا.

القيمة الإستراتيجية لوادي الأردن والبحر الميت بالنسبة للفلسطينيين

تعتبر منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت أكبر وأهم احتياطي للأرض القابلة للتطوير في الضفة الغربية. مساحة المنطقة ١,٦ مليون دونم، وهي تُشكل ٢٨,٨٪ من مساحة الضفة الغربية، أي نحو ١٥٠٠ كيلومتر مربع.[٩]

تعتبر سيطرة الفلسطينيين الكاملة على غور الأردن أمراً ضرورياً وحاسماً لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة؛ ببساطة، لأنّ غور الأردن بموارده وموقعه وإمكانياته الواعدة هو ضمان الاستقلالية الاقتصادية للدولة الفلسطينية في المستقبل.

بسبب مناخ غور الأردن الحار، وخصوبة تربته، وقربه من نهر الأردن، وتوافر خزانات المياه الجوفية العذبة التي تختزنها أراضيه؛ صار يشكل سلة الغذاء الفلسطينية على مدار السنة. الأمر الذي شجع على نمو الصناعات الزراعية والغذائية وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات. ولو سلمت هذه المنطقة الحيوية من براثن الاحتلال لتحولت إلى مركز جذب لأصحاب المشاريع والاستثمارات، وأمكن لها تخفيف ازدحام السكان في مدن الضفة الغربية، ودعم الاقتصاد الفلسطيني.

علاوة على ذلك، يضم غور الأردن عدداً من المواقع الأثرية والطبيعية، الأمر الذي يجعله مكاناً مميزاً للسياحة، فضلاً عن احتوائه على ثروات طبيعية مهمة، مثل الفوسفات والبوتاس والأملاح وغيرها، ولهذه الأسباب يقدم البحر الميت ووادي الأردن فرصاً واعدةً في تنويع الاقتصاد وتقويته، سواء في مجال الصناعات السياحية أو الزراعية، وبالتالي فإنه يمثل العمود الفقري الاقتصادي للدولة الفلسطينية المستقبلية.[١٠]

يقدر خبراءٌ مواردَ البحر الميت للجانب الفلسطيني فقط بما يزيد على مليار دولار سنوياً، من المعادن الثمينة، وفي مقدمتها مخزونات ضخمة من مادتي البوتاس والبرومين. وأشاروا إلى أن تقارير دولية صادرة من البنك الدولي أوردت أن إسرائيل والأردن تحصلان معاً على نحو ٤,٢ مليار دولار من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وهو ما يمثل ١٪ من الإمدادات العالمية من البوتاس، و١٢٪ من إنتاج العالم من «البرومين». وبينت التقارير الدولية، أنه إذا تم الأخذ كمقياس متوسط القيمة المضافة لهذه الصناعات للاقتصادين الأردني والإسرائيلي، فسيكون بمقدور الاقتصاد الفلسطيني أن يضيف ما قيمته ٩٦٢ مليون دولار من القيمة المضافة سنوياً، أي ما يعادل ٩-١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وما يوازي تقريباً حجم قطاع الصناعات التحويلية الفلسطيني بأكمله.[١١] كما تشير

تقديرات البنك الدولي إلى أن صناعة السياحة الفلسطينية يمكن أن تولد ٢٩٠ مليون دولار من العائدات سنوياً و٢٩٠٠ فرصة عمل.[١٢] وتُقدر الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لموارد البحر الميت بنحو ١,١ مليار دولار أي ما يعادل ١٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ما يعني أنه في حال تمكن الفلسطينيون من الوصول إلى الثروات المعدنية، ومصادر الطاقة وإقامة مشاريعهم الاستثمارية الضخمة، "فإنهم سيتمكنون من إحداث تنمية اقتصادية مستدامة.[١٣]

بالنسبة للأردنيين

تقدر مساحة الأغوار في الجانب الأردني بـ(١٥٥٤,٣) كم٢، ويقيم فيها نحو ٤٪ من سكان المملكة، وهي من أخصب الأراضي الزراعية، وتشكل سلة خضار الأردن، وتعتبر مقصداً سياحياً لاحتوائها على الكثير من المناطق الطبيعية والأثرية والدينية. ولكن، من أشهر معالم الأغوار البحر الميت، الذي يعتبر من أهم المنتجعات السياحية في الأردن، حيث أقيمت على شاطئه العديد من الفنادق السياحية. وتساهم الأغوار في دعم الاقتصاد الأردني من حيث إنتاج البوتاس ومصنع إنتاج البرومين ومصنع ملح الصافي والمغنيسيوم ومصنع الفلاتر ومصنع الطين لمنتجات التجميل.[١٤]

بالنسبة للإسرائيليين

اتبعت إسرائيل، منذ احتلالها الضفة الغربية سياسةً توسعيةً استغلاليةً في غور الأردن، تقوم على نهب الموارد في المنطقة بصورة مكثفة وبأحجام تفوق كثيراً باقي مناطق الضفة الغربية، كما تسيطر إسرائيل على معظم مصادر المياه في المنطقة، وتخصصها حصرياً للمستوطنات، وهذا ما يفضح نواياها الحقيقية: الضم الفعلي لغور الأردن وشمال البحر الميت لدولة إسرائيل.[١٥]

نظرا للأهمية الجيوسياسية لغور الأردن، كثفت إسرائيل أنشطتها الاستيطانية فيه أكثر بعد بدء عملية السلام في أوائل تسعينيات القرن الماضي، فارتفع عدد المستوطنات في الأغوار إلى ٣٩ مستوطنة تضم نحو ١٠ آلاف مستوطن. في العام ٢٠٠٣، أعلن شارون أنه سيتم فصل غور الأردن عن الضفة الغربية من خلال بناء جدار يصل امتداه إلى ١٨٦ ميلاً.

يشكل نهر الأردن - حسب الإسرائيليين - الحدود الشرقية لكيانهم، وينظرون إلى هذه المنطقة باعتبارها منطقة عازلة يجب أن تظل تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، لأنها حسب زعمهم تضمن سلامة حدود دولتهم، لكن تكثيف المستوطنات والاستثمارات الإسرائيلية في عدد من المشاريع الاقتصادية والزراعية والسياحية في وادي الأردن يفضح زيف

الادعـاءات الإسرائيلية، ويؤكد أن الموضوع بالنسبة لهم بالدرجة الأولى أنها منطقة جذب للمستثمرين تدر على الخزينة مليارات الدولارات سنوياً. وفي تصريح للرئيس محمود عباس، نقلته صحيفة معاريف، قال فيه «إن غور الأردن يدر على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال مزارع النخيل ما يزيد على ٦٢٠ مليون دولار سنوياً».[١٦]

في تصريح ذكرته الصحيفة نفسها، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: «ستحافظ إسرائيل على بقاء قواتها داخل غـور الأردن في حـال حـدوث اتفاق بين الفلسطينيين والاسرائيليين مستقبلاً». وأشارت الصحيفة العبرية في تقرير مطول عن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الأغوار بالنسبة لإسرائيل، إلى أن تلك المنطقة قفزت للواجهة ضمن قضايا الحل النهائي المعقدة، لتوازي موضوعي القدس واللاجئين من حيث الأهمية. وشددت (معاريف) على أن إسرائيل غير مستعدة للتنازل عنها لأنها تعتبرها كنزاً إستراتيجياً، ولفتت الصحيفة إلى أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري عرض مؤخراً على نتنياهو أثناء لقائهما في روما أن تنسحب إسرائيل من الغور مقابل وجود قوات أميركية للحفاظ على أمن إسرائيل في تلك المنطقة.[١٧]

البحر الميت

يقع البحر الميت في المنطقة الحدودية الفاصلة بين الأردن وفلسطين، بمساحة حالية تقدر بنحو ٦٠٥ كم٢ وطول يبلغ ٥٠ كلم (بعد أن كان ٧٩ كم)، وعرض ١٥ كلم، وعمق يصل إلى نحو ٤٠٠ متر، ويقدر حجم مياهه بـــ ١٤٢كم٣ تقريباً. وتبلغ نسبة ملوحته ٣٤,٢٪، وهو ما يمثل تسعة أضعاف تركيز الأملاح في البحر المتوسط. وتقسم «شبه جزيرة اللسان» البحرَ إلى شطرين غير متساويين، فالشطر الجنوبي منه مستنقع مالح يبلغ عمقه من ٨ إلى ١١ متراً، وقد جف تقريباً.[١٨]

البحر الميت حالة جيولوجية ومناخية فريدة.[١٩] يقع في أكثر بقاع الأرض انخفاضاً (على عمق ٤١٧ متراً تحت سطح البحر بحسب قياسات عام ٢٠٠٣، بعد أن كان على عمق ٣٩٢ متراً في ستينيات القرن الماضي)، مما يعطينا فكرة عن كمية المياه التي فقدها البحر خلال العقود الماضية. يحصل البحر الميت على مياهه من نهر الأردن الذي يصب فيه من جهة الشمال وتأتيه شرقاً كميات لا بأس بها من المياه مصدرها وادي زرقاء ماعين ونهر الموجب، وغرباً من عين جدي.[٢٠]

بدأت منذ عقود مياه البحر الميت بالانحسار، بفعل ارتفاع الحرارة الذي يؤدي إلى تبخر المياه بكثافة، وشح الأمطار، واستخدام مياه الأمطار

التي تصب فيه لأغراض الزراعة في الأردن والأراضي الفلسطينية، بحيث أصبح ما يتبخر من مياهه بفعل الحرارة يفوق ما يحصل عليه بمعدل يزيد على المليار متر مكعب سنوياً. يقول الباحثون إن الحد الأعلى من فقدان المياه في البحار بحيث لا يؤثر على توازنها هو ميلمتر واحد لكل عشرة أعوام، أما في البحر الميت فالنسبة عشرة آلاف ضعف.

تحولت المناطق التي انحسرت عنها مياه البحر إلى مناطق يابسة هشة بها تراكيب ملحية كثيرة في طبقات الأرض السفلية، تذوب بفعل المياه العذبة التي تأتي إلى البحر الميت من عدة مصادر مما يخلق فجوات في طبقات الأرض، تؤدي لاحقاً إلى انهيارات.[٢١]

إذن، يواجه البحر الميت خطر الجفاف والـزوال، نتيجة تراجع منسوب المياه فيه بمعدل ١ متر سنوياً، إلى أن وصل عام (٢٠١٣) إلى ١٢٠ سم، بزيادة ٢٠٪ عما كان عليه قبل عام.. وعملياً، فقد بدأت أزمة البحر الميت إثر تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن – المزود الرئيس للبحر بالمياه – ومصادرة مياهه لصالح مشاريع تزويد صحراء النقب بالمياه في مطلع الستينيات. الأمر الذي أدى إلى انخفاض تدفقه، وحتى احتمالية جفافه. ومن المعروف أن نهر الأردن الذي ينبع من جبل الشيخ ومنطقة الجولان، كان يصب في بحيرة الحولة حتى الستينيات من القرن الماضي، ومن ثم يتجه إلى طبرية، ويتابع جريانه حسب مجراه الطبيعي حتى يصب في البحر الميت، إلا أنه في بداية الستينيات جففت إسرائيل بحيرة الحولة وحولت مجرى النهر إلى طبرية، ثم تابعت ذلك العمل حتى نقلت كل مياه النهر إلى جنوب طبرية.[٢٢] وقد انخفض منسوب مياه النهر إلى مائة مليون متر مكعب سنوياً حالياً من أصل ١,١ مليار متر مكعب قبل خمسين عاماً.

أهمية قناة البحرين من وجهة نظر خبراء

تقول دراسـة أجرتها شركـات عالمية متخصصة بتكليف من البنك الدولي إن البحر الميت يحتاج إلى مليار متر مكعب من المياه سنوياً ليحافظ على مستواه، ومساحته، كما كان الحال قبل نصف قرن. وحذرت الدراسة مما يشهده انخفاض مستوى سطح البحر الميت حالياً، موضحة أنه سجل انخفاضاً بمعدل يزيد على ١٠٠٠ ملليمتر سنوياً منذ العام ٢٠١٠. وخلال الأعوام الـ ٥٥ الأخيرة انخفض منسوب المياه في البحر الميت نحو ٢٤ متراً، وتقلص مسطحه المائي نحو ٣٣ في المائة، حيث تقلصت مساحته من ١٠٤٣ كيلومتراً مربعاً إلى ٦٣٧ كيلومتراً مربعاً عام ٢٠٠٥، مع احتمالية انخفاضها إلى ٥٨٢ كيلومتراً مربعاً عام ٢٠٥٠، وهي فترة الموت الفعلي للبحر الميت. وأسفر ذلك عن تزايد

التدهور البيئي وإلحاق الضرر بالصناعات والبنية التحتية، إضافة إلى آثار غير ملموسة وتكاليف كبرى، بحسب الدراسة.[٢٣]

قدرت مسودة التقرير النهائي لدراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية لمسار نقل مياه البحرين (البحر الأحمر – البحر الميت)، التكلفة الاقتصادية المباشرة، التي تتكبدها حكومات المنطقة والصناعات المتضررة مباشرة، من عدم تنفيذ (ناقل البحرين)، بنحو ٢,٩ مليار دولار على مدار الأعوام الـ٦٠ المقبلة.[٢٤]

أكدت الدراسة أهمية الأهداف الرئيسة في برنامج دراسة مشروع نقل المياه من البحر الأحمر للبحر الميت، والمتمثلة في إنقاذ البحر الميت من التدهور البيئي، وتحلية المياه، وتوليد الطاقة الكهرومائية بأسعار معقولة في الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وإنشاء رمز للسلام في الشرق الأوسط.

الجدوى الاقتصادية للمشروع

مشروع قناة البحرين، مشروع مائي عملاق يتضمن شق قناة وتوصيل أنابيب لنقل مياه البحر الأحمر إلى الميت، بهدف حل مشكلة ندرة المياه لدول المنطقة، وتوليد طاقة كهربائية، وتشغيل أيد عاملة، وتنشيط السياحة، وإعادة منسوب البحر الميت إلى سابق عهده قبل أن يتهدده خطر الجفاف. وبحسب التصريحات الرسمية الأردنية، فإن المشروع سيسحب ما يقارب ٣٠٠ مليون متر مكعب من مياه البحر الأحمر سنوياً، على أن تضخ باتجاه البحر الميت من خلال محطة ضخ ستوضع في مدينة العقبة، ثم عن طريق خط الأنابيب الذي سيمتد عبر وادي عربة على مسافة نحو ٢٠٠ كلم، وصولاً للبحر الميت، ثم في المراحل المستقبلية ستصل كمية المياه المسحوبة من البحر الأحمر إلى ملياري متر مكعب سنوياً.

أيضاً، سيتم إنشاء محطات تحلية مياه على أن تكون الطاقة الإنتاجية لأول محطة هي (٦٥) و(٨٥) مليون متر مكعب سنوياً، ومع تطويرها سيتم أيضاً إنشاء محطات توليد كهرباء للاستفادة من فرق المنسوب بين سطح البحر الأحمر وسطح البحر الميت والبالغ نحو ٤٠٠ متر ارتفاعاً، حيث إن البحر الميت هو النقطة الأكثر انخفاضاً في العالم.[٢٥]

حسب بنود الاتفاقية، فإن الجانب الإسرائيلي سيزود الجانب الأردني بِـ ٥٠ مليون متر مكعب إضافية من مياه بحيرة طبرية لسد العجز المائي لديه مقابل توقيعه على الاتفاق، أما الجانب الفلسطيني – الذي غاب عن التوقيع – فمن المفترض أن تصل حصته من المشروع لثلاثين مليون متر مكعب من المياه المحلاة.

المروَّج عن المشروع هو هذه الفوائد: تحلية مياه البحر لسد احتياجات الأردن وفلسطين

والكيان الإسرائيلي في منطقة تنخفض فيها حصة الفرد المائية باستمرار، وتدل الدراسات على دخولها في أزمة مائية قريبة وفي نطاق الشح المائي، ومن ناحية أخرى الاستفادة من انخفاض المنسوب الكبير واستغلال اندفاع المياه من أعلى لأسفل وصولاً للبحر الميت لتوليد الكهرباء، ومن ناحية ثالثة الفوائد البيئية المتمثلة في إنقاذ البحر الميت، واعتباره من أهم الأهداف الترويجية للمشروع. طبعاً إلى جانب الفوائد الاقتصادية الناتجة عن إعادة تأهيل المنطقة بيئياً، وتنشيط السياحة وتشغيل أيد عاملة.

لكن من وجهة نظر كثير من الخبراء، فإن أهم عقبة تواجه المشروع حالياً هي تكاليفه الباهظة، وغير المـبررة، قياساً مع الفوائد المرجوّة والمتوقعة؛ فقناة السويس المصرية مثلاً توفر عائداً يغطي ويزيد على تكاليف تشغيل القناة.[٢٦]

الموقف الأردني

بتحليل سريع لتطورات الموقف الأردني منذ خروج المشروع للعلن، نلاحظ أن الأردن بدأ يميل لتقبل المشروع بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤. بسبب الحاجة الملحة للمياه ومع الضغط الأميركي قررت الحكومة الأردنية المضي قدماً بهذا المشروع. ففي نيسان ١٩٩٦ قامت لجنة أردنية إسرائيلية مشتركة بدراسة خيارات القناة استعداداً لتسويقها دولياً.[٢٧]

وقع الأردن، في شباط ٢٠١٥، اتفاقية رسمية مع إسرائيل للبدء بتنفيذ القناة، وقد برر الأردن وعلى لسان حازم الناصر وزير المياه والري الاتفاقية بأنها تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة وتزيد حصة الفرد من المياه. واصفاً المشروع بأنه «وطني بامتياز»، مؤكداً أنه «يوفر الاحتياجات المائية المتنامية بأسعار منطقية، تناسب الظروف الاقتصادية الوطنية».

وأكد الناصر، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن المشروع يساعد أيضاً في تأمين احتياجات "الشعب الفلسطيني الشقيق" من المياه الصالحة للشرب، بواقع ٣٠ مليون متر مكعب سنوياً، لافتاً إلى أنه يتم حالياً الاتفاق عليها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. كما نوه الناصر بأن المشروع يشمل تنفيذ خط مياه لنقل المياه الناتجة عن عملية التحلية إلى البحر الميت، بما يحافظ على مستواه من الانخفاض كـ«إرث تاريخي عالمي».[٢٨]

وأكد وزير المياه الأردني أن بلاده ستحصل، بموجب الاتفاق، على كمية إضافية من مياه بحيرة طبرية، تبلغ ٥٠ مليون متر مكعب، زيادة على الاتفاقات السابقة للحقوق المائية الأردنية، إضافة إلى حصة المياه من محطة التحلية لتزويد مدينة العقبة.[٢٩]

والمشروع هو تجسيد للتعاون الاقتصادي الأكبر بين الكيان الإسرائيلي والأردن منذ عقود، وتبلغ تكلفته أحد عشر ملياراً من الدولارات، مع وجود واضح ومؤثر للبنك الدولي والولايات المتحدة كراعيين للاتفاق ومانحين من ضمن الدول الممولة للمشروع.[٣٠]

ويرى مؤيدو المشروع أنه سيعزز قدرات الأردن لتلبية احتياجاته المائية، حيث يعتمد الأردن على المياه الجوفية بنسبة ٥٤٪ لتوفير مياه الشرب، من خلال ١٢ حوضاً مائياً جوفياً، أغلبية هذه الأحواض مستنزفة بسبب الضخ الزائد. بما أن معدل النمو السكاني في الأردن يقدر بـ ٢,٥٪ سيصبح سكان المملكة نحو ٨ ملايين بحلول ٢٠٢٢، وهذا يعني أن كمية المياه المطلوبة تقدر بنحو ١١٠٠ مليونم٣، يتوافر منها ٩٤٠ مليون م٣، وبالتالي فإن هناك عجزاً مائياً لا بد من إيجاد الحلول الفورية والعاجلة له.[٣١]

يقول هؤلاء إن المشروع أردني الطرح، وينفذ بالكامل في الأراضي الأردنية، حيث يتم نقل المياه من خلال أنابيب، على مرحلتين: قناة أنابيب بطول ١٢ كيلومتراً من شاطئ العقبة باتجاه الشمال، بسعة تدفق تصل إلى ٦٠ متراً مكعباً في الثانية، لتصل بعد ذلك إلى محطة رفع تضخ المياه بالأنابيب إلى ارتفاع ١٢٦ متراً فوق سطح البحر، لتصب في أنابيب أخرى قطرها ٤ أمتار تنقل المياه بطول ١٨٠ كيلومتراً إلى الشاطئ الجنوبي للبحر الميت بالانسياب الطبيعي، لتصل إلى نقطة ترتفع عن سطح البحر بنحو ١٠٧ أمتار لتنساب إلى مستوى «٤٠٠ -» متر تحت سطح البحر، وبالتالي تتم الاستفادة من فرق المنسوب المقدر بـ٥٠٧ أمتار لتوليد الطاقة الهيدروليكية. أما المرحلة الثانية فتتضمن بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية للاستفادة من الارتفاع الشاهق لسقوط المياه، ليصار بعدها إلى تحلية هذه المياه.[٣٢]

ترفض أحزاب المعارضة والنقابات المهنية فكرة المشروع، حيث يعتبره البعض مشروعاً عدوانياً خطيراً يسعى لتوسيع مساحة إسرائيل، فيما يراه آخرون تطبيعاً بلا مقابل.[٣٣]

الموقف الفلسطيني

المخاوف التي تثير قلق الفلسطينيين من جراء شق القناة كثيرة، منها: استكمال تدمير بيئة الجزء السفلي لنهر الأردن، وهو هدف إسرائيلي يرمي إلى زوال هذا الجزء بشكل كامل كحدود مائية مع الأردن، ولشطب وإلغاء المطالب الفلسطينية بشأن حقوق المشاطئة في الحوض الرئيس لنهر الأردن والبحر الميت، ولإبعادهم عن الحدود السياسية مع الأردن التي يشكلها هذا الجزء من مجرى النهر، وأيضا لإبقاء تلك الحدود ومناطق الأغوار الفلسطينية

تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية الدائمة، مما سيترتب عليه انعكاسات كبيرة ستلحق بالفلسطينين جراء هذا المشروع بأبعاده المباشرة وغير المباشرة، وأهمها فقدان الفلسطينيين وإلى الأبد حلمهم وأملهم في استعادة نهر الأردن، وشطب حقوق المشاطئة الفلسطينية في حوض نهر الأردن، ودمار مناطق الأغوار سعياً لتفريغ هذه المنطقة من سكانها.[٣٤]

يرى خبراء أن مشروع قناة البحر الميت- الأحمر ما هو سوى فخ سيجعل الفلسطينيين يتوهمون بإمكانية الحصول على مياه إضافية، بدلاً من نصيبهم العادل في مـوارد المياه الجوفية القائمة، وأن هذا سيضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني الذي يطالب بحقوقه من المياه الجوفية. كما سيؤدي إلى فقدان حصة الفلسطينيين وحقهم في نهر الأردن إلى الأبد، وعوضاً عن ذلك سيكون عليهم شراء المياه المحلاة من قرب البحر الميت بثمن باهظ.

كما أن تحلية مياه البحر وإن كانت من الحلول الجزئية المطروحة، لكنها ليست الحل الأمثل لمشكلة قلة المياه، فالتحلية ليست حلاً مستداماً، بل هي حل مكلف للغاية يعني مزيداً من الاعتماد على الدول المانحة، حيث تبلغ تكلفة المياه المحلاة أعلى عشرة إلى عشرين ضعفاً من سعر المياه الجوفية، وهذا الحل تروج له إسرائيل بدلاً من منح الفلسطينيين حقهم من المياه الجوفية الموجودة أصلاً في أراضيهم.

في المفاوضات متعددة الأطـراف تحفّظ الطرف الفلسطيني على محاولات إسرائيل حذف الجزء المتعلق بالنواحي القانونية لحوض نهر الأردن، وعدم الإشارة لكل من سورية ولبنان، واعتبر أن إسرائيل هي التي تسببت في مشكلة البحر الميت. وقد حاولت إسرائيل وأصرت على عدم إدراج الجانب الفلسطيني كطرف رئيس، بل اعتباره طرفاً مستفيداً، وأن الأطراف الرئيسة هي فقط الأردن وإسرائيل. على إثر ذلك تجمدت المفاوضات، ولم يتسنَّ للأردن إدراج مشروع القناة في قمة دافوس في سويسرا عام ٢٠٠٣، ثم تواصلت الضغوط والمفاوضات بوساطة البنك الدولي من أجل المضي قدماً في إعداد دراسة الجدوى، وقد لعب الأردن دور الوسيط لتقريب وجهات النظر بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبناء عليه عبَّر الجانب الفلسطيني عن دعمه للطرح الأردني، ولكن بما لا يُجحف بالحقوق الفلسطينية، على أن تعترف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين في المشاطئة.

وفيما يخص المشاركة الفلسطينية في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية، فقد كان قرار المشاركة قد بُني على أساس الرسالة المشتركة التي وقعت عليها الأطراف الثلاثة بتاريخ ٩-٥-٢٠٠٥ التي تضمنت طلب الأطراف من البنك الدولي أن يتولى إعداد الدراسة، التي حددت

مواضيعها لتشمل دراسة الجدوى الاقتصادية، وفحص العوامل والأسباب كافة التي أدت إلى تدهور بيئة البحر الميت، واستخلاص العبر وتقديم المقترحات والتوصيات للحلول.

ما دفع الفلسطينيين للمشاركة في اعداد الدراسة هو أبعد بكثير من مكاسب التزود بالمياه المحلاة والطاقة الرخيصة التي سينتجها المشروع. فهي دوافع سياسية بالأساس، مرتبطة بجهود تثبيت حقوق المشاطئة الفلسطينية السيادية والقانونية في حوضي نهر الأردن والبحر الميت، دون أن تعني مشاركتهم في دراسات الجدوى الموافقة على تنفيذ المشروع، حيث إن موافقة الفلسطينيين على تنفيذ هذا المشروع قبل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن القضايا الجوهرية كافة للوضع الدائم بما في ذلك قضايا المياه والحدود، يعني تبرأتهم للانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة في حوضي نهر الأردن والبحر الميت، وتخليهم عن حقوقهم المائية وفي مقدمتها حقوق السيادة والمشاطئة القانونية الكاملة في هذين الحوضين.

ومن الجدير بالذكر، أن مسودة المرجعية الأساسية التي تسلمها الجانب الفلسطيني من البنك الدولي، تضمنت الجوانب السياسية والقانونية كافة التي تعترف للجانب الفلسطيني بأنه طرف وشريك في حوض البحر الميت، مثله مثل بقية الأطراف الأخرى، وله حق منح الموافقة أو التحفظ والاعتراض على مجمل الدراسة أو على أي جزء منها، في إطار اللجنة التوجيهية العليا للمشروع، التي تتخذ قراراتها بالإجماع كما ورد ضمن وثيقة المرجعية، وتكون قرارات هذه اللجنة ملزمة للبنك الدولي وللأطراف الثلاثة. [٣٥]

بيّن البنك الدولي، أيضاً، أن المشروع يتضمن مرحلتين: الأولى إعداد دراسة الجدوى والدراسات البيئية، والثانية البدء بتنفيذ المشروع وبناء القناة إذا أوصت الدراسة بذلك. وقد جاءت موافقة الفلسطينيين بعد موافقة الإسرائيليين على الإشارة إلى السلطة الفلسطينية كطرف مشاطئ، على قدم المساواة مع كل من الأردن وإسرائيل، وقد أدرج هذا النص في بنود اتفاقية دراسة الجدوى. [٣٦]

الاستفادة الإسرائيلية من المشروع

يرى باحثون ومختصون أن إسرائيل ستكون هي المستفيد الأول من مشروع قناة البحرين، حيث سيعمل على تعزيز القدرات النووية الإسرائيلية؛ فتل أبيب والتي تضع في برنامجها النووي إنشاء أربعة مفاعلات أخرى – لاستخدامات متعددة لا تقتصر على الطاقة السلمية – تبدو في حاجة لرافد ضخم من المياه لتبريد هذه المفاعلات دون الحاجة لإطالة عملية النقل. لذلك، في النية الإسرائيلية أن تكون

المفاعلات على طول القناة مع استخدام المياه المستجلبة من البحر الأحمر في تبريدها. [٣٧]

كما أن الكهرباء المنتجة (بحسب النائب الأردني رائد حجازين) سوف توفر على إسرائيل (٦٥٠) مليون دولار سنوياً، مع سد احتياجات إسرائيل من الكهرباء، فضلًا عن توسيع الرقعة الزراعية التي ستروَى بالمياه المحلاة مما يساهم في زراعة أراضي النقب، مما سيؤدي تلقائياً لتوسيع رقعة الاستيطان الإسرائيلي فيها، ورفع معدلات الهجرة إليها، مع إقامة مستعمرات صهيونية ضخمة جديدة وتحقيق الهدف الإسرائيلي الأهم (تكثيف الاستيطان).

ومع تعزيز مصادر الطاقة الإسرائيلية بهذا الشكل ينتج لدينا اقتصادٌ إسرائيلي قوي للغاية أضعاف ما هو عليه الآن، مع توسع تام في الصناعات الإستراتيجية وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، مما يؤدي لتثبيت الجذور الإسرائيلية في المنطقة ككيان يحاول الحفاظ على صلابته وزيادتها باستمرار.

وأيضا، ستشكل أنابيب نقل المياه خطوطاً فاصلة بين الأردن وإسرائيل، علما أنها ستقام على عمق ١٠٠ متر في الأراضي الأردنية، مع إمكانية تشريع حماية إسرائيلية مفهومة في سياق مشروع ضخم كهذا ونشر نقاط أمنية صهيونية، والأهم هو وضع عائق إستراتيجي أمـام أي مـشروع مستقبلي لإقامة دولة فلسطينية. [٣٨]

وعلينا أن نتذكر أن إسرائيل لا تفعل أي شيء إلا إذا كان في صالحها، ولا تعطي هباتٍ وتعاوناً بهذه السهولة، ما لم يكن مفيداً لها بالدرجة الأولى؛ ويرى خبراء أن إسرائيل ليست بحاجة للمياه المحلاة التي سينتجها هذا المشروع؛ فقد أقامت منشآت ضخمة لتحلية مياه البحر الأبيض المتوسط، أقيمت على امتداد الساحل وقريبة جداً من التجمعات السكانية الرئيسة، وتقدر إنتاجية تلك المنشآت بنحو ٥٠٠ مليون م٣ في السنة، وستكون هذه الإنتاجية قابلة للزيادة مستقبلاً إلى الضعف حسب التخطيط المعد بهذا الخصوص في إطار السياسة المائية الإسرائيلية البعيدة المدى. [٣٩]

مخاطر المشروع على المنطقة

على الرغم من الصورة المثالية التي يبدو عليها المشروع، فإنه في حقيقة الأمر لا يبدو على هذا القدر من الأمان قطعاً، فالتغيير العنيف والمتسارع والمفاجئ على هذا المستوى البيئي الكبير سيصاحبه جانب من خطر غير محدود، وتداعيات غير متوقعة، أو يصعب تلافيها، خاصة على الحياة البرية والتوازن البيئي والتنوع الحيوي. ومن ناحية ثانية، فإن من أخطار القناة تغيير المنسوب المائي والإخلال به بين البحر الأحمر والمحيط الهندي نتيجة سحب المياه المتوالي سنوياً، ثم الأهم وهو رفع

مستوى مياه البحر الميت مما سينتج عنه إغراق أراض أردنية وفلسطينية متاخمة للبحر، وهذه الأراضي مقامة عليها صناعات كبيرة ومهمة (مصنع البوتاس)، وعدد من الفنادق والمنشآت السياحية المتاخمة لشواطئ البحر الميت بمساحة تقترب من الكيلومتر؛ وهذا أيضاً سينتج عنه تهجير قسري للسكان هناك. وكذلك، فإن البحر الميت يقع فوق منطقة زلزالية نشطة، ومع حجم المياه المتدفق من البحر الأحمر وارتفاع منسوب البحر الميت سيزيد الضغط على القاع مما سيؤدي احتمالاً إلى نشاط زلزالي مرتفع في المنطقة. وهناك مخاوف من انخفاض نسبة التركيز الملحي في البحر الميت (يعتبر من بين أكثر البحيرات ملوحة في العالم)؛ تبعاً لكميات المياه المتدفقة عليه من البحر الأحمر الأقل ملوحة، مما سيفقد البحر الميت أهم خاصية له، وسيلحق ضرراً بصناعات البوتاسيوم الأردنية شديدة الأهمية للزراعة والصناعة على سواء. خاصة أن بعض الأبحاث التي أجريت بناءً على خلط نسب من مياه البحرين قد أظهرت نمو أنواع من الطحالب المائية في مياه البحر الميت بعد خلطها بمياه البحر الأحمر، بسبب عدم التوافق الكيميائي بين مياه البحرين، وكذلك تغير لون مياه البحر. [٤٠]

ولكن، في المقابل، يرى خبراء أنه إذا كان المشروع عبارة عن أنابيب مغلقة؛ فإن احتكاكه بالبيئة سيكون محدوداً، وبالتالي أثره البيئي أيضاً محدوداً، أما بخصوص تأثير الوزن الإضافي الزائد على القشرة الأرضية، وإمكانية زيادة احتمالية وقوع زلازل، فتجدر الملاحظة أن الزيادة ستكون تدريجية، وستصل إلى المستوى الذي كانت عليه في السابق (أي قبل ٥٠ سنة) وبالتالي فإن احتمالية الزلازل ستبقى كما هي.

من الجدير بالذكر أن الأردن التي تنادي دائماً بإنقاذ البحر الميت، هي أكثر من يدرك ومعها العرب أن سبب جفاف البحر الميت الأساسي هو تحويل إسرائيل مجرى مياه النهر الأردني – الرافد الأساسي للبحر – واستيلاؤها على مياهه العذبة عن طريق سد «دغانيا» الذي يسحب المياه المتوجهة إلى البحر الميت ويرسلها لجنوب إسرائيل، مما سيتسبب أيضاً في جفاف بحيرة طبرية نفسها (أهم مورد مائي لإسرائيل).[٤١]

من ناحية أخرى؛ فإن البدء بتنفيذ مشروع القناة، سيعني بالضرورة أنها تشكل الحل الوحيد لإنقاذ البحر الميت من خطر الزوال، وبالتالي لن يقوم أحد بالمطالبة بإعادة تأهيل نهر الأردن، وإعادة مجراه الطبيعي كما كان عليه في السابق، وهو ما يعني جفاف الجزء السفلي من نهر الأردن؛ وبالتالي تحويل منطقة الأغوار الفلسطينية التي كانت تشكل في السابق سلة غذاء فلسطين إلى صحراء، وتهجير أهلها،

وإحكام السيطرة العسكرية الإسرائيلية على هذه المنطقة.

خلاصة واستنتاجات

وفقاً للقانون الدولي، يعتبر حوض نهر الأردن من منشئه إلى مصبه وبكل روافده ومكوناته بما فيها البحر الميت حوضاً مائياً دولياً- تتشارك فيه الأطراف المتشاطئة (سورية، لبنان، الأردن، فلسطين، إسرائيل)، ولا يحق لأي طرف اتخاذ إجراءات من شأنها الإخلال بالنظام البيئي أو المائي، أو انتهاك حق أي طرف من الأطراف، ويشترط إقامة أي مشروع داخل الحوض موافقة الأطراف مجتمعة، بحيث لا يكون غبن لأي طرف.

البحر الميت، الـذي هو الهدف المعلن للمشروع، من المفترض أن تنتفع من خيراته وموارده شعوب المنطقة بعدالة وإنصاف، لكن إسرائيل التي تحتل الشاطئ الغربي للبحر، تمنع الفلسطينيين كلياً من الاستفادة منه. أما استفادة الجانب الأردني منه فهي أقل بكثير من استغلال الإسرائيليلين له. ومن نافلة القول إن هذا الوضع ينطبق تماماً على نهر الأردن وثروته المائية. المشكلة أن إسرائيل هي التي تتحمل مسؤولية انخفاض منسوبهما وتعرضهما للجفاف، وتسوِّق المشكلة عالمياً على أنها مجرد مشكلة بيئية، وليست نتاج مشاريع النهب الإسرائيلية.

وإزاء مشروع قناة البحرين، كانت إسرائيل منذ البداية تنطلق من رؤيتها الإستراتيجية المتمثلة بضرورة التحكم بمياه المنطقة، حيث إن إسرائيل لا تتعاطى مع أي مشروع إلا إذا كان يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، ولذلك كانت حكومة شارون من أشد المتحمسين لمشروع القناة. وقد صرح شارون في حينه، وتحديداً بعد الإعلان عن اتفاقية دراسة جدوى قناة البحرين (عام ٢٠٠٥)، بأن هدف إسرائيل من الآن وحتى العام ٢٠٢٠ هو توطين مليون يهودي في صحراء النقب، وطبعاً فإن أول شرط لتوطين هؤلاء هو توافر المياه.[٤٢]

أما مسألة إنقاذ البحر الميت، فيبدو أنها الواجهة فقط التي تريد إسرائيل الاختفاء خلفها للتنصل من انتهاكاتها بحق نهر الأردن والبحر الميت، التي كانت السبب الأهم والرئيس في تراجع منسوبهما، وتعريضهما لخطر الجفاف.

الآن نحن أمام أمر واقع، بمعزل عن الأبعاد السياسية والاقتصادية للموضوع، ومن وجهة نظر بيئية، سنجد أن نهر الأردن تراجع مستواه إلى درجة خطيرة، حتى بات مجرد جدول ضحل، والبحر الميت تقلصت مساحته قرابة الثلث خلال نصف قرن فقط، ومن المتوقع أن يختفي ويجف بعد نصف قرن آخر، إذا

ما استمر معدل جفافه على الوتيرة نفسها، وبالتالي سيتحول البحر إلى شبه مستنقع من الحفر الانهدامية المالحة والخطرة، وستتحول الأغوار من سلة غذاء للأردن وفلسطين إلى صحراء قاحلة، وهذا ينطوي على مخاطر بيئية خطيرة تهدد التنوع الحيوي في المنطقة.

الحل الحقيقي لهذه المشكلة يتمثل في إعادة تأهيل نهر الأردن، وإعادة مجراه الطبيعي إلى سابق عهده، وإيقاف المشاريع الإسرائيلية كافة التي تقوم على تحويل مجراه لصالح مشاريع استيطانية في صحراء النقب، وإيقاف التدابير والإجـــراءات التي اتخذتها إسرائيل في نهر اليرموك وغيره من الروافد والأقنية التي كانت تصب في نهر الأردن والبحر الميت. بمعنى أن تُوقف إسرائيل حجبها تدفق مياه بحيرة طبرية إلى نهر الأردن (نحو ٦٥٠ مليون متر مكعب يتم نهبها سنوياً من حوض نهر الأردن)، فضلاً عن وقف نشاطات المصانع الإسرائيلية المستنزفة لمياه البحر الميت (أكثر من ٢٥٠ مليون متر مكعب تستنزفها المصانع من البحر).[٤٣]

وحل مشكلة ندرة المياه هو التقاسم العادل والمنصف للمياه الجوفية الموجودة في فلسطين، دون استحواذ وهيمنة وتحكم جائر من إسرائيل، وهي كميات متجددة وكافية لأن تنعم شعوب المنطقة بأمان مائي لمئات السنين.

بالنسبة لـــلأردن، فهناك حوض الديسي على الحدود السعودية، تستغل الأردن منه ما معدله ٢٠٪ من حصتها في الحوض، القادر على تزويدها بـــ١٢٠٠ مليون م٣. وأيضا، يرى خبراء أن أبرز الحلول التي يمكن العمل بها لتخطي الأزمة المائية تتمثل بمشروع الطاقة النووية، حيث توفر هذه الطاقة ما يلزم لتشغيل تربينات تحلية مياه البحر الأحمر وجر مياه الديسي إلى العاصمة عمّان.[٤٤]

ومع ذلك، فإن مشروع قناة البحرين يمكن أن يكون مشروعاً اقتصادياً وبيئياً واعداً يخدم شعوب المنطقة، حيث إنه سيعوض النقص في مياه البحر الميت، وسينقذه من خطر الجفاف، وسيعيد الاعتبار للمنطقة، بما ينشطها اقتصادياً وسياحياً، وسيزودها بالطاقة الكهربائية الرخيصة، وبكميات ضخمة من مياه البحر المحلاة، بما يخفف الضغط على مصادر المياه الجوفية العذبة. لكن أهم ما في الموضوع، ألا يكون مشروع قناة البحرين بديلاً عن تأهيل نهر الأردن، لأنه في هذه الحالة سيؤدي إلى جفاف النهر، وسيكون غطاء لجرائم إسرائيل المائية والبيئية.

وأيضا، يجب أن يكون تقاسم منافع القناة منصفاً وعادلاً بين شعوب المنطقة، بحيث لا تكون اليد الطولى لإسرائيل، وأن تتوفر ضمانات دولية بحيث لا تتعسف إسرائيل وتتحكم في توزيع منافع القناة المائية والكهربائية. وهذا

يعني أن على الفلسطينيين أن يربطوا موافقتهم على مشروع القناة بإنجاز قضايا الحل النهائي، وخاصة قضايا المياه والحدود. لأن موافقتهم على المشروع قبل ترسيم حدود الدولة الفلسطينية، والحصول على اعتراف إسرائيل (والعالم) بحقوق الفلسطينيين المشروعة والثابتة في المياه، ستعني ضياع الحقوق المائية الفلسطينية، والإقرار بالوضع الجديد الذي سيمكن إسرائيل من مواصلة تحكمها بالمياه على نحو غير عادل.

وكذلك، وقبل الشروع في التنفيذ يجب وضع الخطط والبدائل لإنقاذ البيئة المحيطة من مخاطر القناة المحتملة، خاصة في مجال التوازن البيئي والتنوع الحيوي، والمشاكل الناجمة عن إغراق المناطق المتاخمة للبحر الميت. حيث إن الشروط المرجعية التي حددها البنك الدولي ذكرت أهمية إجراء دراسة بيئية شاملة بالتوازي مع دراسة الجدوى الاقتصادية.

الهوامش

- ١ اتفاق أردني إسرائيلي على إطلاق مشروع وصل البحر الأحمر بالميت، قناة روسيا اليوم، ٢٧-٢-٢٠١٥.
- http://shino.me/HBJrw
- ٢ م. عبد الناصر فيصل نهار، ماذا عن قناة النهر والبحر، موقع إيلاف، ٢٧ حزيران ٢٠٠٣.
- ٣ فضل كعوش، مشروع قناة البحرين إلى مرحلة التنفيذ ونهر الأردن إلى الزوال، موقع أمد للإعلام. ٤-٣-٢٠١٥. 64003=http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID
- ٤ م. عبد الناصر فيصل نهار، ماذا عن قناة النهر والبحر، مصدر سبق ذكره.
- ٥ د. شداد العتيلي، رئيس سلطة المياه الفلسطينية سابقاً، ورقة عمل بعنوان مشروع قناة البحرين، الاعتبارات الفلسطينية للموافقة على دراسة الجدوى، مقدمة للمجلس التشريعي، ٢٥-٢-٢٠٠٧.
- ٦ ندوة تحت عنوان (المياه العربية: الأزمة، المشكلات، والحلول) مؤتمر مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، دمشق. ١٠-٢- ٢٠٠٥.
- ٧ هيثم قطب، لماذا ستغير القناة المائية الإسرائيلية الأردنية المنطقة؟ http://www.sasapost.com/israeli-VPVea4dCWaU.faceboo.#/2-jordanian-canal
- ٨ هيثم قطب، لماذا ستغير القناة المائية الإسرائيلية الأردنية المنطقة؟ المصدر السابق نفسه.
- ٩ نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن، بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أيار ٢٠١١. http://q9r.me/wi8d
- ١٠ انظر http://www.al-monitor.com/pulse/ar/jordan-valley-israel-occupation-/03/2014/originals palestine-peace-kerry.html##ixzz3VNp9kgvE
- ١١ بيان صادر عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، ١٥-٢-٢٠١٥، جريدة فلسطين أون لاين. http://q9r.me/c80h
- ١٢ البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني يخسر ٣,٤ بليون دولار بسبب القيود الإسرائيلية على المنطقة ج، مركز الزيتونة للدراسات، html.55502/http://www.alzaytouna.net/permalink
- ١٣ معتصم عوض، تحديات العملية التنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، ٢-١٠-٢٠١٢. http://www.wafa.ps/arabic/index. 139581=php?action=detail&id

- ١٤ جمال خليفة، غور الأردن قبلة السياح، جريدة الدستور، ٢٤-١٢-٢٠١٠، http://s20.co/6EvUv
- ١٥ نهب واستغلال، مصدر سبق ذكره.
- ١٦ جريدة معاريف، ترجمة صحيفة الرسالة، غزة، 9-3-2013، http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=82537
- ١٧ جريدة معاريف، ترجمة صحيفة الرسالة، غزة، المصدر السابق نفسه.
- ١٨ د. محمد حيحن، بعض الحقائق عن البحر الميت، كلية الهندسة - جامعة النجاح. http://www.najah.edu/sites/default/files/Dead_Sea_Newsletter38_39_40.pdf
- ١٩ البحر الميت، الموسوعة الفلسطينية، http://q9r.me/ndwf
- ٢٠ انحسار مياه البحر الميت كارثة جيولوجية، معهد المياه الفلسطيني، جريدة القدس، ٢٠١٠/٢/١، http://q9r.me/xa1t
- ٢١ انحسار مياه البحر الميت كارثة جيولوجية، المصدر السابق نفسه.
- ٢٢ ماجد الأمير، الجفاف يتهدد البحر الميت والاقتصاد الأردني، مجلة المجلة، ٧-٤-٢٠١٣. http://s20.co/aFo5Y
- ٢٣ ماجد الأمير، الجفاف يتهدد البحر الميت مصدر سبق ذكره.
- ٢٤ ماجد الأمير، الجفاف يتهدد البحر الميت، مصدر سبق ذكره.
- ٢٥ هيثم قطب، لماذا ستغير القناة المائية الإسرائيلية الأردنية المنطقة؟ مصدر سبق ذكره.
- ٢٦ فهد الأحمدي، مشروع قناة البحرين، جريدة الرياض، http://www.alriyadh.com/20831
- ٢٧ فهد الأحمدي، مشروع قناة البحرين، المصدر السابق نفسه.
- ٢٨ الأردن وإسرائيل يوقعان اتفاق «قناة البحرين».. عندما تجمع الحاجة للمياه ما تفرقه السياسة، CNN بالعربية، ٢٧-٢-٢٠١٥. http://arabic.cnn.com/2015/middleeast/27/02/jordan-israel-dead-sea-red-sea?hpt=continous
- ٢٩ قناة البحرين مكاسب إستراتيجية لإسرائيل وتحقيق لحلم قادتها، قناة الميادين، ٢٧-٢-٢٠١٥. http://shino.me/p4Ld427606
- ٣٠ هيثم قطب، لماذا ستغير القناة المائية الإسرائيلية الأردنية المنطقة؟ مصدر سبق ذكره.
- ٣١ د. ثابت المومني، خبير المياه الأردني، نصيب الفرد من المياه في الأردن الأقل عالميا بما يعادل ٨٠ لتراً يومياً، وكالة إنجاز الإخبارية. http://www.enjaznews.com/details.aspx?id=2367
- ٣٢ ماجد الأمير، الجفاف يتهدد البحر الميت والاقتصاد الأردني، مجلة المجلة، ٧-٤-٢٠١٣. http://s20.co/aFo5Y
- ٣٣ هيثم قطب، لماذا ستغير القناة المائية الإسرائيلية الأردنية المنطقة؟ مصدر سبق ذكره.
- ٣٤ فضل كعوش، مشروع قناة البحرين إلى مرحلة التنفيذ ونهر الأردن إلى الزوال. مصدر سبق ذكره.
- ٣٥ فضل كعوش، مصدر سبق ذكره.
- ٣٦ د. شداد العتيلي، رئيس سلطة المياه الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.
- ٣٧ هيثم قطب، مصدر سبق ذكره.
- ٣٨ هيثم قطب، مصدر سبق ذكره.
- ٣٩ فضل كعوش، مصدر سبق ذكره.
- ٤٠ جورج كرزم، صفعة أردنية لمشروع القناة، مجلة آفاق البيئة والتنمية، http://pengon.blue.ps/ar/node/26.html
- ٤١ هيثم قطب، مصدر سبق ذكره.
- ٤٢ جورج كرزم، مصدر سبق ذكره.
- ٤٣ جورج كرزم، المصدر السابق نفسه.
- ٤٤ د. ثابت المومني، خبير المياه الأردني، نصيب الفرد من المياه في الأردن الأقل عالمياً بما يعادل ٨٠ لتراً يومياً، وكالة إنجاز الإخبارية. http://www.enjaznews.com/details.aspx?id=2367

إدارة ترامب تعلن الحرب على الشعب الفلسطيني: مخالفات بالجملة للعديد من قواعد القانون الدولي

بقلم: د. عبد الله موسى أبو عيد*

مقدمة

لا بد لنا في هذه المقدمة من تبيان أن ما تقوم به الإدارة الأميركية الحالية ليس أمراً جديداً على الإدارات الأميركية المتعاقبة خاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حين بدأت الولايات المتحدة تستعد لكي ترث الدول الأوروبية الرئيسة بعد أن أصابها الدمار، بدءاً بإنشاء مشروع مارشال سنة ١٩٤٧ وإنشاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) سنة ١٩٤٩ مروراً بالتدخلات المسلحة في عدد من دول أميركا الجنوبية والوسطى لحماية الأنظمة الفاسدة من السقوط أو القضاء على أنظمة ليست موالية لأميركا، كما حدث في نيكاراغوا (١٩٥٤) والدومنيكان والبرازيل (١٩٦٥) والتشيلي (١٩٧٣) والأرجنتين (١٩٧٦) إلى أن وصل الأمر إلى غزو جزيرة صغيرة عدد سكانها لا يزيد على ثمانين ألف نسمة والقبض على رئيسها وسجنه حتى الموت كما حدث في جزيرة غرينادا الواقعة في البحر الكاريبي عام (١٩٨٣) وكذلك في بنما (١٩٨٩)، وعدد آخر من الدول.

لم تكن هذه السياسات مجرد عمليات عسكرية عمياء، بل كانت تطبيقاً لأفكار وفلسفات سياسية تدعو لاستخدام القوة بنوعيها «القوة العنيفة» و«القوة الناعمة» لحماية مصالح أميركا في أرجاء الكرة الأرضية، وفقاً لنظريات الفيلسوف السياسي جون ديوي المستندة إلى النظرية الذرائعية أو البراغماتية

* أستاذ في القانون الدولي والعلاقات الدولية.

وغــيره من منظري السياسة الخارجية وفلاسفتها من أمثال جورج كينان وهنري كيسنجر وغيرهما.

أسوق هذه المقدمة كي أبين لمن يستغرب من المواطنين العرب قيام أميركا، الدولة العظمى، بإجراءات وتصرفات قد تخجل دول صغرى وفقيرة من القيام بها، وأقول لهؤلاء إن هذه التصرفات ليست غريبة على الإدارات الأميركية خاصة بعد خروج الولايات المتحدة من سياسة العزلة في نهاية الحرب العالمية الأولى بعد إعلان مبدأ الرئيس مونرو القائل (أميركا للأميركيين) عام ١٨٢١ والذي جعل أميركا تكتفي بنفوذها في أميركا الجنوبية والوسطى وتعزل نفسها عن العالم الآخر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

خروق بالجملة لقواعد القانون الدولي الأساسية

لم يسبق لأي إدارة أميركية أن سرعت في إجراءاتها العنيفة والدبلوماسية والاقتصادية ضد الشعب الفلسطيني كما فعلت إدارة ترامب الحالية ولعل أسباب ذلك تعود إلى الظروف العربية والدولية والفلسطينية السائدة حالياً وكذلك إلى نوعية الجهات الداعمة للرئيس ترامب وأيديولوجياتهم ذات الطابع المسيحياني الداعمة لحق اليهود فيما يزعمون أنه وطن الأجداد الذي وعدهم الله به، بالإضافة إلى نوعية اليمين الحاكم في إسرائيل الذي تربطه بالعديد من المؤسسات المؤيدة لترامب روابط أيديولوجية ومصلحية.

لذلك فإن الإدارة الأميركية الأكثر يمينية منذ عقود واليمين الاستيطاني الحاكم في إسرائيل وجدا أن الوقت لن يكون أكثر مناسبة من هذا الوقت كي ينهوا القضية الفلسطينية ويقضوا على أهم عناصرها ومكوناتها: القدس، الحق في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، حق عودة اللاجئين، وصولاً للسيطرة على الأراضي واستيطانها.

بدأت إجــراءات الولايات المتحدة الأخيرة بالاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، مــروراً بحجب المساعدات عن وكالة غوث اللاجئين (UNRWA) وانتهاء بالتوقف عن دفع معونات المستشفيات في القدس ومنظمات شبابية فلسطينية وصولاً إلى إلغاء ممثلية فلسطين في واشنطن وطرد عائلة السفير بأسلوب بدائي تخجل حتى الأنظمة الدكتاتورية من القيام به. ولعل أحد أخطر الإجراءات الأخيرة هو اعتبار استيلاء المستوطنين على أراضي الشعب الفلسطيني واستيطانها بالقوة المسلحة «مجرد توسع في البناء» كما ذكر مستشار الأمن القومي الأميركي ذو التوجهات اليمينية المتطرفة جون بولتون.

الخروق الأميركية لقواعد القانون الدولي في ميزان القانون الدولي

يمكننا تصنيف الإجراءات الأميركية المشار إليها أعلاه وإلقاء الضوء على موقف القانون الدولي من تلك الإجراءات، التي تعتبر جميعها بمثابة خروق خطيرة (Grave Breaches) لقواعد القانون الدولي الآمرة (jus cogens) التي لا يجوز لأي دولة أو هيئة من هيئات المجتمع الدولي خرقها وإلا اعتُبر أنها ارتكبت مخالفة خطيرة قد ترقى إلى مستوى جريمة دولية، يترتب عليها عدة أنواع من المسؤولية الدولية: مسؤولية جزائية على أعضاء الدولة الذين ارتكبوها، ومسؤولية مدنية على الدولة تجاه الدولة أو الأشخاص المتضررين منها، ومسؤولية إدارية تقتضي قيام الدولة المخالفة بتقديم اعتذار للدولة المعنية أو للأفراد المتضررين كما حدث في الإجراء المنافي للعرف الدبلوماسي السائد دولياً الذي ارتكبته الإدارة الأميركية ضد عائلة السفير الفلسطيني في واشنطن.

ونورد أدناه أهم الخروق المرتكبة بحق قواعد القانون الدولي وهي:

١. الاعتداء على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره:

حق الشعوب في تقرير مصيرها في الاستقلال والحرية وبناء دولة مستقلة على أرض وطنها اعتبر بعد الحرب العالمية الثانية ضمن أهم الحقوق الأساسية للشعوب وهو حق ثابت للشعب الفلسطيني بموجب عشرات القرارات الدولية المتخذة بأغلبية كبرى لأصوات الدول بلغت في قرار الجمعية العامة رقم (٢٣٣٤) الصادر في ٢٠١٢/١١/٢٩ نسبة ٩٢٪ من الدول الأعضاء في الجمعية العامة الحاضرين والمصوتين (كما تنص المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة) أي ١٣٨ دولة ضد ٩ دول فقط.

وهذا الحق منصوص عليه في عدد من المواثيق والمعاهدات الدولية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة (المادتان ١، ٥٥) والعهدان الدوليان لحقوق الإنسان الصادران عام ١٩٧٧ (المادة الأولى المشتركة) وعشرات القرارات المهمة للجمعية العامة. وجميع هذه المواثيق الدولية تعتبر هذا الحق حقاً ملزماً لا يجوز معارضته والتنصل منه، أي ما يطلق عليه (jus cogens).

لذلك فإن تنكر الولايات المتحدة لهذا الحق ومحاولتها القضاء عليه بالتناغم والتآمر مع حكومة إسرائيل إنما يرتب على أميركا مسؤولية قانونية تجاه الشعب المعتدى عليه.

٢. القدس:

يعتبر اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها خرقاً خطيراً لعدد من المواثيق الدولية، مثل قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) الصادر عام

١٩٤٧ الذي اعتبر القدس (مدينة دولية مقدسة للأديان كافة) ولا يجوز ضمها إلى سيادة أي دولة. وقد دعم هذا القرار بقرارات عدة صادرة عن مجلس الأمن مثل: قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٢) لسنة ١٩٦٨، وقرار رقم (٢٩٨) لسنة ١٩٧١، وقرار رقم (٤٦٥) لسنة ١٩٨٠، وقرار رقم (٤٧٦) لسنة ١٩٨٠، وقرار رقم (٤٧٨) لسنة ١٩٨٠، وجميعها نصت على رفض المجلس ضم القدس إلى إسرائيل وأي إجراءات استيطانية أو تتنافى مع الحريات الدينية للأديان كافة وحقوق أتباعها في زيارة تلك المقدسات.

أما الجمعية العامة فأصدرت أيضاً عدداً كبيراً من القرارات المماثلة نشير إلى واحد منها وهو القرار رقم (E ١٦٩/٣٥) الصادر في ١٩٨٠/١٢/١٥ الذي نص على «وجوب المحافظة على الصفة الخاصة بالقدس، وبشكل خاص الحاجة لحماية وتأمين البعد الروحي المميز للأماكن المقدسة في المدينة».

لكل هذه الأسباب، فإن ما قامت به الإدارة الأميركية يعتبر خرقاً كبيراً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بالإضافة إلى كونه خرقاً فاحشاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

٣. الاستيطان:

لعل أكبر خرق لقواعد آمرة في القانون الدولي ارتكبته الإدارة الترامبية هو دعمها للاستيطان اليهودي وسرقة الأراضي الفلسطينية الخاصة والعامة ونقل سكانها المدنيين لاستيطانها. ونشير هنا إلى أن عدة معاهدات دولية مهمة جرمت الاستيطان ونصت على منع نقل السكان المدنيين من إقليم دولة الاحتلال إلى أراضي الإقليم المحتل كما نصت عليه المادة (٤٩) من معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. كما نصت المادة (٨٥) من البروتوكول الدولي الأول المضاف لمعاهدات جنيف الأربع على اعتبار أن الاستيطان في الإقليم المحتل من ضمن المخالفات الخطيرة التي اعتبرت ضمن جرائم الحرب.

كذلك نصت المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ميثاق روما ١٩٩٨) على اعتبار الاستيطان من ضمن جرائم الحرب.

ينشأ عن ذلك كله أن الإدارة الأميركية بتأييدها ودعمها المتواصل للاستيطان الإسرائيلي إنما تعتبر شريكاً في جرائم الحرب المذكورة وتترتب على ذلك مسؤولية دولية جزائية ومدنية.

٤. حجب الدعم عن وكالة غوث اللاجئين:

لا يمكننا عزل عملية حجب الدعم الأميركي عن وكالة الأونروا عن مجريات الأمور الأخرى التي تقوم بها هذه الإدارة الأميركية إذ إنها

جميعها متكاملة ومترافقة تهدف إلى إنهاء قضية اللاجئين وإلغاء حقهم في العودة والقضاء على أي إمكانية لإنشاء دولة فلسطينية. وجميع هذه التصرفات تعتبر خروقاً خطيرة لقواعد القانون الدولي المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم كما أشرنا إليه أعلاه.

٥. الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري المتزايد لإسرائيل:

يفترض بأميركا أن تكون محايدة فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. لكن الدعم الأميركي المستمر لإسرائيل بجميع الوسائل وخاصة الدعم العسكري ومدها بوسائل الدمار المتطورة لقتل المدنيين والأطفال والنساء، يجعل الولايات المتحدة شريكاً في الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني والحرب التي تشن ضده، ويرتّب عليها مسؤولية دولية.

لذلك فإن الولايات المتحدة يمكن اعتبارها محرضاً وشريكاً في معظم ما ترتكبه إسرائيل من خروق خطيرة لعدد كبير من قواعد القانون الدولي. ولا شك في أن الإدارة الأميركية سوف تحاسب في المستقبل على هذه التصرفات العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

إسلامية-علمانية:
من المعجزة إلى الإعجاز!

د. وليد الشرفا*

«فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً، وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ» صدق الله العظيم. لا تنفك هذه الآية وغيرها عن تأكيد نفسها الاعتقادي الصلب والقاطع الدلالة على مستوى التقعيد عند المفسرين، بصرف النظر عن شجون التفسير وخلافه بين من فسرها.

تؤكد هذه الدلالة القطعية التأسيس المطلق والمتعالي للثنائية المزمنة، بين الحق والباطل، علماً أن مدلولاتها ترتكن إلى استعارات مرتبطة بالطبيعة والممارسة الاجتماعية الدقيقة في ذلك العصر، مفادها أن الزبد يذهب إلى الهباء وأن ما ينفع الناس يبقى، على اعتبار التعارض بين الهباء والثابت النافع، وصولاً إلى تجريدها لتصبح: إن الحق باق في مواجهة الباطل إلى يوم الدين.

تسير آفاق التأويل الإسلامي بشكل متواتر: الحق المطلق في مواجهة الباطل المطلق، لا تخلق هذه المعادلة أي خلاف أو صدمة في أنساق التأويل، الذي سيصبح أكثر تعقيداً بعد مغادرة «براءة» الطبري وابن كثير إلى «إثم» المعضلة المزمنة بعد وفاة النبي الكريم؛ وهي وراثة الحق المطلق لمواجهة الباطل المطلق أو تأسيسه، وما فجرته سقيفة بني ساعدة في المواجهة الأولى «المحايثة» بين المطلق: الوحي والنبي، وبين السياق: التفسير والخليفة، أي صعود الدنيوي مرة، و»تدنية» المقدس مرة أخرى. بين الخلفاء والأمراء وبين المهاجرين والأنصار، هذا الغبار

* روائي، أستاذ الإعلام والدراسات الثقافية في جامعة بير زيت.

الذي لقح رحم التاريخ الإسلامي لإنتاج مطلق دنيوي هو «آل البيت».

قبل الوصول إلى الانشقاق الجذري بين تاريخين ومطلقين وسياقين: السنة والشيعة، لابد من الربط بين المتوالية الدلالية لربط الحق بالمعجزة، التي تكفي لقلب المعادلة الدنيوية، بداية من القرآن نفسه مروراً بمعجزات النبي الخاصة والعامة التي شهدها المسلمون، انتصار بدر والإسراء والمعراج وغيرها، هذه المعجزة التي من المستحيل أن تورث بالممارسة، لكنها ستكون موروثة «غصباً» من خلال التأويل الذي سيورث البشري (الخليفة) كرامة النبي وقدرته على الإعجاز.

تحقق الاتصال بشروط الحق وتبعاته في التوريث، من الوصية المباشرة إلى تأسيس شرعية وراثة النبي بالتفسير بعد تعطيل النسب، بغية عدم الضلال بضمان «تركة» النبي، هذا القرآن وسنتي، إن عدم الضلال هنا يعني استمرار فاعلية المطلق وتبعاته الإعجازية أيضاً، ضمن التفسير.

الخلافة كمعجزة نصية

تشكل الخلافة حقلاً لاستمرار الحق بما هو دنيوي، وتحمل الدلالة اللغوية تأكيد التابع كخليف لحالة من الكمال جسّدها النبي، يجب أن تستنسخ مجدداً، ولضمان ذلك لابد من رفع الدنيوي لصالح العلوي، إذ تصبح المسافة بين الخليفة والنبي والله صفراً.

لم تكن قضية التحكيم معزولةً عن هذا السجال، ولم تكن الفتنة إلا لفظاً سحرياً لمخاتلة الصراع الدموي على قداسة من يستحق الخلافة، وبالتالي الصراع على وراثة الله، ولم يكن الخوارج إلا عطشى للمعجزة في تحققها مع الإمام علي، تنفيذاً لوعد إلهي، كما سيكون الشيعة فيما بعد معجزة الصمود والصلابة في الدفاع عن آل البيت.

لعل قضية حصار الخليفة عثمان بن عفان أربعين يوماً وقتله – بلا رحمة فيما بعد – إلا تحقيقاً للوعد الرباني الذي يكافئ من يحققه إما بالشهادة وإما بالخلافة، وكيف اعتبر الخليفة عثمان تشبثه بالخلافة اتصالاً مطلقاً مع الله وتحقيقاً لرغبته، عندما قال مقولته المزمنة: «لن أنزع سربالاً سربلنيه الله». إن فكرة السربلة هنا بما تعنيه من لبوس حتمي ورباني للخلافة لا تعني أكثر من دفاع عن حق رباني وليست سوى إعادة إنتاج للآية: «فأما الزبد فيذهب جفاء...». إذ لا فرق هنا بين ما ينفع الناس وبين السربال الرباني كحق مطلق، يستلزم معجزة الدفاع والشهادة، وهو الحكم أو الخلافة.

يصبح الأمر أكثر تعقيداً فيما بعد، عندما تتأسس الخلافة الأموية على أنها «دعوة» واستمرار لروح النبي، وأن خلفاءها هم خلفاء لله أيضاً وظلاله على الأرض، وأن من

يعارضهم إنما يفتتن ويفتن، ويكسر معجزة تحقق المستحيل «النصر» كشرط رباني في قضية الولاء. ولا حاجة لسرد مجموع الأحاديث التي تبيح قتل الخارج على الحاكم ضمن أي مبرر، واللغط الكبير حول سياقها ومصدرها وتأويلها.

لا يختلف الأمر كثيراً في الحالة العباسية وما بعدها، وصولاً إلى الخلافة العثمانية، كونها ذروة القطيعة الموجبة لذروة التواصل.

إحياء الخلافة أم المعجزة

يتطور المفهوم والتأويل بشكل أكثر تعقيداً بعد انهيار الخلافة العثمانية أو الإمبراطورية، إذ اعتمدت بكائية الفقدان على استعادة ما ينفع الناس في مواجهة الزبد، الذي هو كل شيء غير الخلافة التي مثلت الفردوس المفقود وأبطل غيابها التدخل الرباني القادر على إحداث المعجزة، ضمن قراءات وتأويلات واستبدالات جديدة تحاول استعادة الجنة واللغز المفقود.

يتخذ السجال بين الحركات الإحيائية التي تحاول استعادة الثقة الربانية وبين مناوئيها شكلاً أكثر تعقيداً، مفاده أن كل من لا يتبنى هذا التفسير إنما يضع نفسه في تعارض مع الله ومع ممثليه من الربانيين، وعليه فإن الحوار لا يتخذ طابع التناظر والمساواة، وإنما طابع التعالي بين دنيويين علويين وبين دنيويين ضالين، تعود العلاقة إلى حالة أكثر تطرفاً من الصفرية في العلاقة مع الله، إذ تنتقل معجزة الإخلاص لخلافة الله «السربال» من الخلافة إلى الجماعة، ليعود فعل التنزيه والإعجاز بين أفراد مقدسين إلى فعل بين جماعة مقدسة، ويعود الخلاف بين الوارثين بالنسب وبين الوارثين بالانتساب إلى وارثين بالتأويل والاستعادة، الذين كانت لديهم القدرة على إحداث حالة من التطابق بينهم وبين النص، فاتخذوا المعجزة «المنتظرة» غاية لإعجاز معارضيهم، هذا الإعجاز الذي يمنحهم التفرد بخير الدنيا والدين، ومرة أخرى: «فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً، وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ».

يحدث الاستبدال هنا بين الزبد والنفع، بدوال جديدة، تستبدل الحكم بالحاكمية، وتستبدل الخلافة بالدال المطلق في تصلب جديد هو «الإسلام» ضمن شعار جديد كبير يضمن المعجزة والله والدنيا معاً، سيصبح فيما بعد: «الإسلام هو الحل».

لم يكن التآمر على معنى الحاكمية بعد سقوط أسطورة الحكم وبالتالي تعطل المعجزة ووجوب العقاب، وليد سيد قطب وحده بل تفجرت خلال مرحلة الهوان والسقوط ودخول بلاد المسلمين تحت الغزو والاستعمار، وبالتالي كان اللجوء إلى تعطل المقدس دافعاً للبحث عن فكرة أن التصدي لا يتم إلا بالمعجزة والتدخل الرباني. وهي فكرة ستنخر التأويل الإسلامي فيما بعد بدخول دوال جديدة.

كانت العلمانية الزبد الجديد والدال الأوحد على معاني الخطيئة، وبالتالي تحديد الباطل بصفته عدواً ولعنة معاً، عدو لأنه يهدف فطرياً للقضاء على الإسلام، كما أنه لعنة توجب العقاب «من اعتز بغير الله ذل»، «إن تنصروا الله ينصركم» و«إذ نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق». «كانت هذه الآيات مفاتيح إعجازية تشهر بوجه كل من يعارض جماعة المؤمنين في حربها ضد الحق؛ وهي خطاب يتقمص المعجزة كأنها تحققت ويتحدى الخصوم الإتيان بمثلها، وبالتالي تصبح أقصى درجات الإقصاء والإخضاع في التعامل مع المجتمع والسلطة معاً.

لم يكن سيد قطب نموذجاً غريباً، بل كان استجابة قصوى لهذه التأويلات، فهو يتلمس عدواً يحاول أن يقضي عليه، كي يصبح بالإمكان حصره ومعالجته على نحو يكفل إدانته والتهيؤ لتصفيته حسب مقولة محمد حافظ ذياب، هذا العدو العلماني المعطل للمعجزة والمحقق للخطيئة، ولتحقيق ذلك لا بد من تعطيل كل الأسئلة التاريخية لصالح النص، أو تأويله بالأحرى انتظاراً للمعجزة بالنجاة واستعادة الفردوس المفقود.

بعد ما يسمى الربيع العربي، يبقى التساؤل هل سقطت المعجزة وبقي الإعجاز، وماذا تبقى من جبال الجدل العلماني والإسلامي بعد استبدال المواقع والمواقف، وتعطل الحكم والحاكمية!!!

فلسطين: الخطيئة والتكفير

كانت فلسطين علامةً على تعطل المعجزة وحلول اللعنة بسقوطها، وكانت نصاً مقدساً، يوجب التكفير والتعارض مع الزبد، وكان كل من يموت في سبيلها دون تقمص للمعجزة ضالاً، وكانت الحاكمية وحدها من تبطل الثورة، والمعجزة وحدها تكفي عن نرجسية الوطني. وكانت أرض الإسلام هناك في كل مكان غيرها.

الآن بعد كل ما جرى، تقف فلسطين بلا معجزة وتمتلئ باللعنات، تعاني فقط تحت وطأة الحكم الذي يرتبط فقط بالابتلاء ليس تحقيقاً لمعجزة ولا انتظار لوعد، إنما هو السربال الذي لم يسربله الله لأحد. والحال يقول افعل ما تفعل لكني لست أنت!!!

أو أنت لست أنا.

من يعيد للشهداء الآبقين دمهم، ومن يستعيد لهم ذكريات الأبناء. وماذا بقي من ثنائية الإسلامي والعلماني، وأين ذهبت كرامات الرحمن في جهاد الأفغان!!

ملاحظة: هل ما زال ياسر عرفات علمانياً!

تحليل أداء بورصة فلسطين وتعزيز دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية

د. محمد كمال أبو عمشة*

١- مقدمة

لا يستطيع أحد أن يتجاهل دور الاستثمارات الأجنبية بالتنمية الاقتصادية في الدول جميعها، وخاصة الدول النامية التي ينقصها رأس المال، حيث تكون معدلات الادخار في تلك الدول عادة منخفضة.

تمارس أسواق الأوراق المالية دوراً كبيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية، أو استثمارات الأجانب المالية، ما يساهم في توفير التمويل اللازم للشركات المحلية لتوسيع أنشطتها الإنتاجية، وخاصة في حالة الاكتتابات الأولية، وهو ما ينعكس على زيادة الدخل والتوظيف، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة في البلد. كما تساهم أسواق رأس المال في المحافظة على رؤوس الأموال الوطنية، وتحول دون تسربها إلى الخارج بحثاً عن فرص مجزية للاستثمار، مما يزيد من قدرة الاقتصاد على تحويل مدخراته إلى أنشطة إنتاجية وطنية. وكذلك، فإن أسواق المال، من خلال آلية السعر، تقدم مؤشراً يعكس أداء الشركات المدرجة فيها، وبالتالي فهي توجه الاستثمارات المالية الأجنبية والمحلية نحو الفرص الاستثمارية الأكثر كفاءة وربحية في الأمد البعيد، ما ينعكس بدوره على ارتفاع معدلات النمو والتوظيف.

تعرضت المدخرات الوطنية في دولة فلسطين إلى التباين زيادةً ونقصاناً نتيجة تعرض الاقتصاد

* أستاذ مساعد قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة فلسطين التقنية – خضوري

الفلسطيني إلى تقلبات منذ العام ١٩٦٧، نتجت عن التدمير الممنهج ومحاولة جعل تبعيته إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وما صاحب ذلك من عدم استقرار سياسي واقتصادي خلال العقود الماضية وخاصة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول عام ٢٠٠٠.

حاولت السلطة الفلسطينية تشجيع الاستثمار من خلال سياسات تقوم على تحسين البيئة الاستثمارية، وسن التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار، وتحديث البنية التحتية، وبناء المؤسسات، وغيرها. وتشجيع إقامة سوق للأوراق المالية في فلسطين من أجل المساهمة في تجميع المدخرات الوطنية والأجنبية، وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية تعزز الاقتصاد الوطني.

قبل شهور قليلة، احتفلت بورصة فلسطين بالذكرى الحادية والعشرين لتأسيسها. وقد أظهر تقييم تجربة العقدين الماضيين نجاحات عديدة - كانت متواضعة في مجالات وكبيرة في مجالات أخرى - من أهمها التطور المهم في مسيرة السوق وتحولها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية.

لن نحاول في هذه الدراسة إعادة تقييم تلك التجربة، ولكننا سنحاول تقييم الدور الذي يمكن أن تلعبه بورصة فلسطين في جذب الاستثمارات الأجنبية لسد الفجوة بين الادخارات المحلية والاحتياجات الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني، وخاصة المتعلقة ببورصة فلسطين، بغية الخروج بسياسات وآليات لتفعيل دور السوق في جذب الاستثمار الأجنبي للاقتصاد.

٢- مشكلة الدراسة

تواجه بورصة فلسطين مشكلات تحد من تطورها، وتتمثل هذه المشكلات بضآلة حجم البورصة، وقلة عدد الشركات المدرجة فيها وأدواتها المالية الاستثمارية، وعدم القدرة على جذب المدخرات والاستثمارات الأجنبية، وافتقادها إلى الانفتاح على الأسواق المالية العربية بما يؤمن تعبئة المدخرات وتوظيفها وتفعيل البورصات العربية الموحدة وتبني نظام للإفصاح المالي والالتزام به وتبادل طرح الإصدارات.

نجد مما سبق أن الاستثمارات الأجنبية في سوق فلسطين للأوراق المالية لا تمثل إلا جـزءاً صغيراً من السوق وأن الاستثمارات الأجنبية تستحوذ على أكثر من ٤٠٪ في بعض الأحيان من إجمالي الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ونشير إلى أن نسبة المستثمرين الفلسطينيين من المقيمين فـي الخـارج والمستثمرين ببورصة فلسطين تستحوذ على الجزء الأكبر من هذه النسبة.

كما أن بورصة فلسطين للأوراق المالية تشهد عودة للاستثمار الخارجي منذ منتـصف العـام

٢٠٠٧، وهذه الاستثمارات مستمرة في القدوم إلى فلسطين ولكن ببطء شديد، ومن المتوقع أن تجذب بورصة فلسطين مزيداً من الاستثمارات وتشهد انتعاشاً ملموساً إذا تقدمت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية للحل النهائي، وإذا ما اتجهت الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية إلى مزيد من الاستقرار. وذلك لحاجة دولة فلسطين إلى تمويل العديد من المشروعات القومية نتيجة وجود فجوة تمويلية لسد تلك المشروعات وتمويلها.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيس الآتي:

★ هل ساهمت الاستثمارات الأجنبية في تطوير أداء بورصة فلسطين للأوراق المالية؟

تساؤلات الدراسة

★ ما دور بورصة فلسطين للأوراق المالية في تشجيع الاستثمار الأجنبي؟

★ ما هي نسبة الاستثمار الأجنبي في سوق فلسطين للأوراق المالية؟[١]

* ما هي عوامل جذب المستثمرين إلى بورصة فلسطين؟

* ما هي محددات حماية المستثمرين في بورصة فلسطين؟

٣- أنواع الاستثمارات:

٣-١ الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرفه الراوي: «الاستثمار تضحية بالثروة الحالية (مؤكدة Certain) لثروة في المستقبل (Uncertain Possibly) غير مؤكدة» تعوضه عن المخاطر والنقص المتوقع في القوة الشرائية بفعل التضخم،[٢] تعرف الأدبيات[٣] الحديثة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بأنه التدفقات المالية الوافدة إلى دولة غير دولته الأصلية والمستخدمة مباشرة للغرض الذي تم التمويل من أجله، حيث ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يمتلك المستثمر الأجنبي جزءاً من المشروع أو كله بالإضافة إلى المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية والمهارات الإدارية والتسويقية والمالية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة.[٤] وعلى الرغم من هذه الإيجابيات فإن هناك العديد من المحددات والمعيقات التي تحد من تدفق هذا النوع من الاستثمارات، من أهمها محددات سياسية واجتماعية وأيديولوجية وأمنية.

من هنا تسعى الدول المضيفة إلى إزالة هذه المعوقات ورسم سياساتها لجذب أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها إلى قطاعات محددة للمساهمة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية لهذه الدول وتحقيق الاستفادة القصوى من هذه التدفقات الاستثمارية.

٣-٢ الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر[٥] بالاستثمارات المحفظية في أسواق الأوراق المالية في الدول المضيفة، وأهم ما يميز هذا النوع من الاستثمارات سهولة الدخول والخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة، من خلال تعديل مراكزهم الاستثمارية بالخروج والدخول إلى أسواق الأوراق المالية وما لذلك من انعكاسات على استقرار أسواق الأوراق المالية في هذه الدول. إضافة إلى أنه يعمل على زيادة السيولة في أسواق الأوراق المالية وعمقها. ومن أبرز سلبيات هذه النوع من الاستثمار[٦] صعوبة تحكم الأسواق المالية المضيفة في مثل هذه الاستثمارات وضبط إيقاعها، حيث قد تنسحب هذه الاستثمارات بصورة مفاجئة على شكل موجات بيع ضخمة نتيجة لعوامل عديدة، الأمر الذي يؤثر سلباً على استقرار سوق الأوراق المالية في البلد المضيف وبالتالي ينعكس سلباً على تنمية الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (١) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (٢٠١٥-٢٠١٧) مليار دولار

الدول	التدفقات إلى الداخل				
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير عام ٢٠١٧ (٪)	الحصة للعالم عام ٢٠١٧ (٪)
العالم	٨٤٢,١	١٠٤٥,٨	١٢٩٦,٦	٢٩,٩	١٠٠
الدول المتقدمة	٦١٨,٩	٧٩٠,٣	٩٥٧,٥	٤٥,٣	٦٥,٧
جنوب – شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٦٩,٣	٨٥,٣	١٤٣,٦	٦٨,٣	٥,٣
الدول النامية	٦٢,٤٣	٧٣,١٥	٩٩,٦٦	٣٦,٢	٤,٨
آسيا وأوقيانوسيا	٣٧٩,١	٥٤٥,٥	٤٥٢,٣	٢٠,٦	٢٩
أميركا اللاتينية	٢٢٠,٩	٣٢١,٥	٣٩٩,٦	٢٤,٣	١٦,٧
الدول العربية	٨٣,٨	٩٧,٧	١٠٨,٣	١٠,٩	٦,٤

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠١٧)

٤- اتجاه الاستثمارات الأجنبية ودور دولة فلسطين والدول العربية في جذب الاستثمارات الدولية

تزايد الاهتمام بدراسة سلوك الاستثمار الأجنبي واتجاهاته في العقدين الأخيرين نتيجة العولمة والانفتاح الاقتصادي اللذين يشهدهما العالم، أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية إلى الدول الناشئة، فقد تواصل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكل أهم مصادر التمويل الخارجية في العالم، فبلغ ١٠٤٥,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٦ و١٢٩٦,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٧، أي بزيادة نسبتها ٢٩,٩ في المائة.[٧]

وتأتي مجموعة دول أميركا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الثانية، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نحو ٣٢١,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٣٩٩,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتها ١٦,٧ في المائة، وتعتبر البرازيل والمكسيك وتشيلي أكثر دول هذه المجموعة استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر. ويلي ذلك في المرتبة الثالثة الدول العربية التي تلقت استثمارات أجنبية بنحو ١٠٨,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٧ مقابل ٩٧,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتها ١٠,٩ في المائة، غير أن نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي إلى الداخل بقي في مستوى ٦,٤ في المائة عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. فقد بلغ حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية في العام ٢٠١٥ «٨٣,٨ مليار دولار» (أونكتاد، ٢٠١٧). أما القارة الإفريقية فقد شهدت تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وبلغ مجموع ما تلقته في العام ٢٠١٧ نحو ٢٠ مليار دولار، مما يشكل نسبة انخفاض بنحو ٢٥ في المائة عن مستوى العام ٢٠١٦، وقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة رئيسة في دولتين، هما نيجيريا وغينيا الاستوائية، وبالنسبة لاقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقط بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة نحو ٦٩,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٤١,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦، أي بزيادة ملحوظة بلغت نسبتها ٦٨,٣ في المائة.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية وحجمها مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فلا توجد مصادر توفر بيانات دقيقة حول هذه المؤشرات، وإن بدأت حديثاً بعض الجهات الدولية رصد الاستثمارات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط ومتابعتها. ووفقاً للبيانات الصادرة عن الأونكتاد (٢٠١٧) فقد بلغت الاستثمارات العربية البينية في العام ٢٠١٥ «٧,٢ مليار دولار» مقابل مبلغ ٥,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦ وتشير هذه الأرقام إلى أن الاستثمارات العربية ما زالت أقل من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية، حيث تمثل الاستثمارات العربية البينية ما نسبته ١٠ في المائة من حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية.

٥- خصائص بورصة فلسطين كإحدى الأسواق المالية العربية:

تشترك غالبية البورصات العربية ومنها بورصة فلسطين في بعض الميزات على الرغم من تباينها فيما يتعلق ببعض المؤشرات، يشير (Mitchell and Jerold and Robert, 2002)[٨] إلى بعض هذه الخصائص كما يلي:

١. **ضيق السوق:** تتميز البورصات العربية بضيقها سواء من حيث عدد الشركات المدرجة أو من حيث القيمة الإجمالية للأسهم المسجلة.
٢. **التركيز (Concentration):** يقيس هذا المؤشر قيمة مساهمة مجموعة الشركات المقيدة بالبورصة من حيث ترتيبها في الرسملة الإجمالية للبورصة.
٣. **التذبذب (Volatility):** يقيس هذا المؤشر مدى تذبذب وعدم استقرار عائدات السوق، ويقاس باحتساب النسبة بين سعر السهم إلى أرباحه، وهي النسبة التي تسجل ارتفاعات كبيرة في معظم الأسواق الناشئة مما جعلها أسواقاً تتميز بدرجة مخاطرة كبيرة، وقد سجلت هذه النسبة في بورصة دبي ومصر وتونس ما مقداره ثماني مرات النسبة المسجلة في بورصة هولندا.

ويضيف (Susmel, R., 2001)[٩] الخصائص الآتية:

٤. **التطور السريع:** سجلت الأسواق المالية العربية في فترة وجيزة نمواً كبيراً في عدد الشركات المدرجة بها وكذلك حجم الأوراق المالية المتداولة فيها، مع دخول تلك البلدان في تطبيق برامج خصخصة واسعة.
٥. **افتقارها للتنظيم:** وتتعلق الجوانب التنظيمية بالشروط الخاصة بقيد الشركات في هذه الأسواق، وتكلفة نشر المعلومات عن تلك الشركات والحصول عليها، والمعاملات في الأسواق من حيث فرض شروط تأديبية على جميع أعضائها والوسطاء فيها.[١٠]
٦. **ارتفاع عوائد الاستثمار فيها:** تمثل الأسواق العربية مركزاً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، لا سيما من المستثمرين في الأسواق المتقدمة لما يحققونه من عوائد مرتفعة على استثماراتهم في هذه الأسواق مقارنة بالأسواق المتقدمة.
٧. **ضعف استقبال الاستثمارات الأجنبية:** فعلى الرغم من تزايد رؤوس الأموال المتجهة نحو البوصات العربية من ١٣ مليار دولار في العام ٢٠١٠ إلى ٦١ في العام ٢٠١٣ لتصل إلى أكثر من ٢٣٧ مليار دولار في العام ٢٠١١ فهناك دراسات للبنك الدولي توضح أن الحصة الأكبر من رؤوس الأموال المستثمرة في الأسواق المالية الدولية تتركز فيها، من بين الدول الصناعية وذلك لأن الأسواق المالية الناشئة أكثر مردودية وتنوعاً.

٦- دور بورصة فلسطين في النشاط الاقتصادي:

تلعب أسواق رأس المال دوراً بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد القومي، وفي هذا السياق تسعى دول العالم المختلفة وخاصة الدول النامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، نظراً إلى ما تعود به هذه الاستثمارات من فوائد اقتصادية على تلك الدول ومنها فلسطين.

الأسواق المالية وديناميكية التنمية الاقتصادية في دولة فلسطين

يرى (Ross Leven, 1996)[١١] أن وجود مثل هذه الأسواق في دولة فلسطين يسهم في إحداث ديناميكية اقتصادية وبالتالي تحريك عجلة التنمية بها، وتبرز هذه المساهمة من خلال الأوجه الآتية:

أولاً: وجود هذه الأسواق يساهم في تعبئة الادخارات المحلية المتناثرة لدى الأطراف الاقتصادية كافة لخدمة الاستثمار المحلي بما يوفر فرصة تحقيق عوائد مجزية.

ثانياً: يعتبر نشاط أسواق الأوراق المالية الفلسطينية، والأسواق عموماً مؤشراً يعكس حقيقة النشاط الاقتصادي من حيث انتعاشه أو ركوده.

ثالثاً: وجود هذه السوق يساعد على استقطاب رؤوس الأموال المحلية المستثمرة بالخارج أو المودعة في مصارف أجنبية، بغرض خدمة الاستثمار المحلي واستغلال هذه الموارد المالية بفلسطين، مما يزيد من عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق التوازن المالي بين العجز والفائض في القطاعات المختلفة.

رابعاً: المساهمة في تخفيف الضغط على موازنة دولة فلسطين لا سيما ما يتعلق بالمديونية الخارجية، فوجود فرصة استبدال ديون تلك الدول بمساهمات في بعض من شركاتها يمكن هذه الدول من تخفيف هذه المشكلة ويزيد من سيولتها.

خامساً: يمكن للبورصة الفلسطينية أن تضطلع بمهمة التمويل بالوساطة المالية كأسلوب حديث في التمويل، وبالتالي تحجيم دور المؤسسات المالية خاصة البنوك التجارية في القيام بالتمويل في آجاله الطويلة كأسلوب تقليدي في ذلك.

٧- متطلبات جذب الاستثمار في بورصة فلسطين كإحدى أسواق المال العربية

حتى تكون أسواق المال قادرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، هناك عدة عوامل يجب على دولة فلسطين خاصة والدول العربية عامة ممثلة بالجهات المشرفة والقائمة على أسواق المال توفيرها، ويمكن تلخيص هذه العوامل بالآتي:[١٢]

١. **عوامل تعود على النظام السياسي والاقتصادي ومن أهمها:** الاستقرار السياسي والاقتصادي، والإدارة العامة: وتشمل السياسات الضريبية، والبيروقراطية، والحكم الرشيد، والقضاء وغيرها. وتطوير القطاع المصرفي، من العوامل الرئيسة المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في جمع الموارد المالية من المودعين ونقلها للاستثمار في السوق المالية.
٢. **عوامل خاصة بالسوق المالية مثل:** تنوع الأدوات الاستثمارية: والتي توفر فرصاً استثمارية أكبر وتقلل من المخاطر. إضافة إلى كفاءة السوق المالية: المتعلقة بالكفاءة التشغيلية في السوق وكفاءة العمليات بإنجاز الصفقات، وسرعة تنفيذ العمليات، وبيئة التداول العادل، وسيولة السوق (عمقها واتساعها).
٣. **عوامل تنظيمية وإشرافية وقانونية:** تطوير الأنظمة والقوانين، لتعزيز فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي لسوق الأوراق المالية. وحماية حقوق المستثمرين، وذلك من خلال تعزيز عمليات الإفصاح وتوفير معلومات مالية ملائمة بصورة دورية وفورية، واتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لمنع الغش والتلاعب في عمليات التداول، وتخفيض تكاليف التداول ما أمكن.
٤. **متطلبات على المستوى العربي الكلي:** تحرير الأسواق المالية، من خلال إزالة المعيقات التي تحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية. مواءمة الأنظمة والتشريعات فيما بينها، وتشجيع عمليات الإدراج المشترك. الحملات الترويجية، بالتركيز على الجانب التسويقي للأسواق المالية، وتنفيذ حملات ترويجية متخصصة تبرز مزايا وفرص الاستثمار التي يمكن أن توفرها الأسواق العربية.

٨- الاستثمار في أسواق المال «واقع التجربة الفلسطينية»

مراحل التطوير:

تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية «بورصة فلسطين»[١٣] في العام ١٩٩٥ كشركة

مساهمة خاصة، لتبدأ أولى جلسات التداول في ١٨ شباط ١٩٩٧. وفي مطلع شباط من العام ٢٠١٠ كان التطور المهم في مسيرة السوق وتحولها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية. وفي أيلول ٢٠١٠ أطلقت السوق هويتها المؤسساتية الجديدة لتصبح «بورصة فلسطين» علامتها التجارية متخذة من «فلسطين الفرص» شعاراً لها.

تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤. وتسعى البورصة إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن.

في العام ٢٠٠٩، وضمن تصنيف أسواق المال على صعيد حماية المستثمرين، حصلت البورصة على المركز الـ٣٣ عالمياً، والمركز الثاني بين الأسواق العربية.

بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة ٤٨ شركة كما بتاريخ ٣١/٠٧/٢٠١٨ بقيمة سوقية تجاوزت ٣,٧٥٤ مليون دولار موزعة على خمسة قطاعات هي: البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات. في حين وصل عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء في البورصة إلى ٨ شركات.

تتمثل القيم والمبادئ الأساسية للبورصة في: الحوكمة الرشيدة، وتحقيق العدالة، والشفافية، والكفاءة، وتوفير الفرص المتساوية للمستثمرين كافة.

٨-١ أداء بورصة فلسطين:

بدأت سوق فلسطين للأوراق المالية بشكل متواضع وذلك بعقد جلستي تداول أسبوعياً وعدد قليل من الشركات المدرجة بلغ ١٨ شركة مساهمة عامة، لا يتجاوز رأس مالها ٨٢ مليون دولار، وكما يتضح من الجدول رقم ٢ فقد ارتفع حجم التداول من ٢٥,١٥٨,٤٧١ مليون دولار في العام ١٩٩٧ إلى نحو ٢,٠٩٦,١٧٨,٢٢٣ مليون دولار ليصل إلى أعلى قيمة له في العام ٢٠٠٥، وفي العام ٢٠٠٧ بدأ بالتراجع ليحقق في ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ و٢٠١١ و٢٠١٣ و٢٠١٥ على التوالي بمقدار ٨١٣,٤٦٩,٠٩٠ و٥٠٠,٣٩٣,٣٩٨ و٣٦٥,٦٤٨,٢١٥ و٣٤٠,٧٧٤,٢٧٠ و٣٢٠,٣٨٨,٢١٤، ليعاود الارتفاع في العام ٢٠١٧ بمقدار ٤٦٩,٠٧٠,٢٢١ مليون دولار، وترجع أسباب التراجع إلى عملية التصحيح في العام ٢٠٠٧ التي أثرت بشكل مباشر على أداء الأسواق المالية العالمية والعربية، ومن بينها السوق المالية الفلسطينية التي ترتبط بشكل مباشر بالأسواق الدولية نظراً لحرية تنقل المستثمرين الأجانب

ودخولهم وخروجهم من السوق للحصول على عوائد ومكتسبات لتعويض خسائر محافظهم الاستثمارية في الأسواق الأوروبية والأميركية والآسيوية واقتناص الفرص في الحصول على أعلى العوائد. أما الارتفاع الكبير خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٥ فيمكن رده إلى مجموعة من الأسباب أهمها: النتائج الجيدة للشركات، والتأثر بالطفرة العالمية والإقليمية، كما شهدت تلك الأعوام سن عدد من القوانين المتعلقة بسوق المال مثل قانون الأوراق المالية وقانون هيئة سوق رأس المال. تعمل في السوق المالية الفلسطينية حالياً ٨ شركات وساطة تقوم بدور الوسيط بين المستثمرين والسوق المالية.

جدول رقم (٢): مؤشرات السوق المالية الفلسطينية (١٩٩٧-٢٠١٧)

السنة	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	قيمة الأسهم المتداولة (مليون)	عدد الجلسات التداول	عدد الصفقات	القيمة السوقية (مليار دولار)
١٩٩٧	١٠,٠٠٠,٢٧٦	٢٥,١٥٨,٤٧١	٦٦	١,٩٥٧	٥٢٩,٠٥٧,٣٦٨
١٩٩٩	٦٨,٨٩٢,٦٠٧	١٥٠,٢٤٣,٩١٩	١٤٦	١٠٦٢٥	٨٤٨,٩٣٥,٧٧٥
٢٠٠١	٣٣,٤٥٦,٥٣٥	٧٤,٥٢٨,٣٥١	١٦١	٨,٢٠٥	٧٢٢,٦٣١,٧٨٥
٢٠٠٣	٤٠,٣٥٠,٧٨٨	٥٨,٣٢٦,٤٤٥	٢٢٣	١٠,٥٥٢	٦٥٠,٤٦٨,٩٢٨
٢٠٠٥	٣٦٩,٥٦٧,٢٩٥	٢,٠٩٦,١٧٨,٢٢٣	٢٤٦	١٦٦,٨٠٧	٤,٤٥٧,٢٢٧,٣٠٥
٢٠٠٧	٢٩٩,٤٢٢,٨١٤	٨١٣,٤٦٩,٠٩٠	٢٤٨	١٥٧,٣٠٠	٢,٤٧٤,٦٧٩,٠١٨
٢٠٠٩	٢٣٨,٨٧٧,٣٧٣	٥٠٠,٣٩٣,٣٩٨	٢٤٦	٨٨,٨٣٨	٢,٣٧٥,٣٦٦,٥٣١
٢٠١١	١٨٤,٥٤٤,٣٧٥	٣٦٥,٦٤٨,٢١٥	٢٤٨	٦١٩٢٨	٢,٧٨٢,٤٦٩,٩٠٠
٢٠١٣	٢٠٢,٩٦٥,٩٣٩	٣٤٠,٧٧٤,٢٧٠	٢٤١	٤٤,٤٢٥	٣,٢٤٧,٤٧٨,٣٨٥
٢٠١٥	١٧٥,٢٢٩,٤٦٣	٣٢٠,٣٨٨,٢١٤	٢٤٦	٣١,٠١٤	٣,٣٣٩,١٩٦,٣٧٩
٢٠١٧	٢٧١,١٦٣,٧٥٠	٤٦٩,٠٧٠,٢٢١	٢٤٣	٥٣,٢٠٥	٣,٨٩١,٤٩٥,٥٣١

المصدر: التقرير السنوي لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسوق فلسطين للأوراق المالية.

شكل رقم (١)

مؤشر القدس

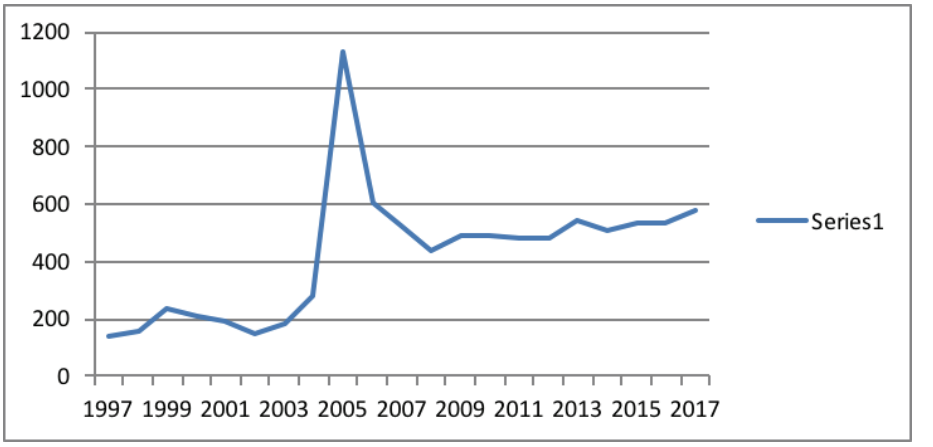

المصدر: من إعداد الباحث، بيانات البورصة الفلسطينية

أما فيما يخص أداء مؤشر بورصة فلسطين للأوراق المالية «القدس» (شكل رقم ١) وهو المؤشر الرئيس لبورصة فلسطين، فمنذ إنشاء السوق في العام ١٩٩٧، حافظ مؤشر السوق على نسب مطردة، فأغلق في نهاية العام ١٩٩٧ على ١٣٩,١٣ نقطة ليرتفع في العام ١٩٩٩ إلى ٢٣٦,٧٦ نقطة، ليعاود الانخفاض حتى العام ٢٠٠٣ ليغلق على ١٧٩,٨١ نقطة محققاً بذلك نسبة نمو بلغت ١٩٪ عما كان عليه النمو في العام ٢٠٠٢ البالغ ١٥١,١٦ نقطة.

واصل مؤشر «القدس» نموه ليغلق على ٥٠٣,٧٤ نقطة نهاية العام ٢٠١٠، إلا أنه سرعان ما تراجع في العام ٢٠١١ نتيجة عمليات تصحيح وجني أرباح، فتراجع بنسبة ١٠,٩٪ مقارنة مع العام ٢٠١٠ وبنسبة ١,٥٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨، حيث بلغ المؤشر ٥١١,١٤ نقطة ليواصل ارتفاعه في العام ٢٠١٤ و٢٠١٥ بواقع ٥٣٢,٧٣ نقطة مقارنة مع العام ٢٠١٣ ليعاود انخفاضه إلى ٥٣٠,١٦ نقطة في العام ٢٠١٦ بنسبة صغيرة جداً، ويرجع ذلك الاستقرار خلال هذه السنوات الثلاث إلى عدة أسباب أهمها عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي في دولة فلسطين وعدم وجود اضطرابات كبيرة تؤثر على أداء الشركات والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتعايش المستثمرين مع الوضع الفلسطيني العام، ووصل ذلك ذروته في العام ٢٠٠٥ حيث أغلق على ١١٢٨,٥٩ نقطة ناتجة عن المضاربات الكبيرة في السوق.

٨-٢ الشركات المدرجة في السوق:

هناك ٤٨ شركة مساهمة عامة في سوق فلسطين للأوراق المالية حتى لحظة إعداد هذه الدراسة، موزعة على خمسة قطاعات رئيسة، وهي قطاعات البنوك، التأمين، والخدمات، والاستثمار، والصناعة. وفيما يلي نبذة عن كل من هذه القطاعات.

٨-٢-١ قطاع البنوك:

يعد قطاع البنوك في السوق من القطاعات القيادية والمؤثرة خاصة في قيم التداول وأحجامه، ويضم قطاع البنوك ٧ مصارف من أصل ٤٨ شركة مدرجة في السوق، ليشكل ما نسبته ١٤,٦٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وبقيمة سوقية بلغت نحو ١,٢٢٩,٨٤٧,١٢٠ دولار أميركي في نهاية العام ٢٠١٧ وهو بذلك يشكل ما نسبته ٢٨,٩٪ من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من العام ٢٠١٧.

جدول ٣: المؤشرات الرئيسة لقطاع المصارف والخدمات المالية

المؤشر	قطاع المصارف والخدمات المالية	حصة القطاع من السوق (٪)
القيمة السوقية	١,٢٢٩,٨٤٧,١٢٠	٣١,٦٪
قيمة الأسهم المتداولة	١٤٠,١٩١,٢٩٢	٢٩,٩٪
عدد الأسهم المتداولة	٧٨,٣٣١,٧٧٥	٢٨,٩٪
صافي الأرباح بعد الضرائب	٣٠,٦٠٥,٣٢٥	١٤٪
إجمالي عدد المساهمين	٧١٢٠	١٠٪

المصدر: التقرير السنوي، بورصة فلسطين، ٢٠١٧

٨-٢-٢ قطاع التأمين:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات، سواء من حيث عدد الشركات المدرجة أو من حيث قيم التداول وأحجامه، ووصل عدد شركات هذا القطاع مع نهاية العام ٢٠١٧ إلى ٧ شركة من أصل ٤٨ شركة مدرجة، ليشكل ما نسبته ٢٨,٩٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة، فيما بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع نحو ١٥٩,٦٨٨,٠٠٠ دولار أميركي وهو بذلك يشكل ما نسبته ٤,١٪ من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية العام ٢٠١٧.

جدول ٤: المؤشرات الرئيسة لقطاع التأمين

المؤشر	قطاع التأمين	حصة القطاع من السوق (٪)
القيمة السوقية	١٥٩,٦٨٨,٠٠٠	٪٤
قيمة الأسهم المتداولة	١١,٨٠٧,٨٨٠	٢,٥
عدد الأسهم المتداولة	٢٥,٤٦١,٥١٦	٩,٤
صافي الأرباح بعد الضرائب	١,٢٢٠,٥٩٥	٪١
إجمالي عدد المساهمين	٣٦٨٠	٪٥

المصدر: التقرير السنوي، بورصة فلسطين، ٢٠١٧

٨-٢-٣ قطاع الاستثمار:

بلغ مجموع شركات قطاع الاستثمار مع نهاية العام ٢٠١٧ عشر شركات من أصل ٤٨ شركة مدرجة في السوق، ليشكل نحو ٢٠,٨٣٪ من إجمالي الشركات المدرجة، وبلغت القيمة السوقية لهذا القطاع نحو ٨٥٤,٤٢٧,٠٤٢ دولار أميركي، وهو بذلك يشكل ما نسبته نحو ٢٢٪ من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية العام ٢٠١٧.

جدول ٥: المؤشرات الرئيسة لقطاع الاستثمار

المؤشر	قطاع الاستثمار	حصة القطاع من السوق (٪)
القيمة السوقية	٨٥٤,٤٢٧,٠٤٢	٪٢٢
قيمة الأسهم المتداولة	١٨٨,٥٨٨,٠١٩	٪٤٠,٢
عدد الأسهم المتداولة	١٠٩,٨٤٧,٤٣٥	٪٤٠,٥
صافي الأرباح بعد الضرائب	٤٥,٢٩٠,٣٨٠	٪٢٨

المصدر: التقرير السنوي، بورصة فلسطين، ٢٠١٧

٨-٢-٤ قطاع الصناعة

ضم قطاع الاستثمار الصناعي في نهاية العام ٢٠١٧ ثلاثة عشر شركة من أصل ٤٨ شركة مدرجة في السوق المالية، ليشكل ٢٧,١٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وقد بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع ٣٩٣٤٠٠٧٦٢ دولار أميركي، وهو بذلك يشكل ما نسبته نحو ١٠,١١٪ من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية العام ٢٠١٧.

جدول ٦: المؤشرات الرئيسة للقطاع الصناعي

المؤشر	قطاع الاستثمار الصناعي	حصة القطاع من السوق (٪)
القيمة السوقية	٣٩٣٤٠٠٧٦٢	٪١٠,١١
قيمة الأسهم المتداولة	٢٠,١٥٦,٠٨٧	٪٤,٣
عدد الأسهم المتداولة	٨,٩٤٤,٥١٥	٪٣,٣
صافي الأرباح بعد الضرائب	١٠,٠٨٥,١٨٠	٪٥,٢٥
إجمالي عدد المساهمين	١٥,٤١٧	٪٢٢

المصدر: التقرير السنوي، بورصة فلسطين، ٢٠١٧

٨-٢-٥ قطاع الخدمات

ضم قطاع الخدمات في نهاية العام ٢٠١٧ إحدى عشرة شركة من أصل ٤٨ شركة مدرجة في السوق المالية، ليشكل نحو ٢٢,٩٢ في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة، وقد بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع نحو ١,٢٥٤,١٣٢,٥٧٨ دولار أميركي، وهو بذلك يشكل ما نسبته نحو ٣١,٤ في المائة من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية العام ٢٠١٧.

جدول ٧: المؤشرات الرئيسة لقطاع الخدمات

المؤشر	قطاع الخدمات	حصة القطاع من السوق (٪)
القيمة السوقية	١,٢٥٤,١٣٢,٥٧٨	٣١,٤
قيمة الأسهم المتداولة	١٤٠,١٩١,٢٩٢	٪٢٩,٩
عدد الأسهم المتداولة	٣١,٩٤٤,٧٧٢	٪١١,٨
صافي الأرباح بعد الضرائب	٩,١٠٥,١٨٠	٪٥
إجمالي عدد المساهمين	١٦,١١٠	٪٢٢

المصدر: التقرير السنوي، بورصة فلسطين، ٢٠١٧.

٨-٣ الإطار القانوني

خضعت بورصة فلسطين لرقابة لجنة وزارية تشكلت من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووزارة التجارة، وسلطة النقد الفلسطينية بموجب اتفاقية التشغيل الموقعة بينهما وذلك حتى صدر قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٨٥، وقانون هيئة سوق رأس المال وبموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٠) بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ. أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، فيتطرق القانون لموضوع التملك والاستثمار في أسهم السوق من خلال بنود عدة، إلا أنه لا يتطرق بشكل مباشر إلى الاستثمارات الأجنبية في سوق المالية، من حيث تنظيمها، وتقييدها، وتحديدها. وهذا الأمر لا يعتبر نقصاً أو ضعفاً إذا ما اعتبرنا أن القيود والإجراءات والشروط، وخاصة على الاستثمار الأجنبي ستكون معوقاً لا مشجعاً لتدفق الاستثمارات. وقد ترك القانون نسبة تملك الأجانب في الشركات لقانون الشركات نفسه ولأنظمة الشركات الداخلية. وقد حدد قانون الأوراق المالية صلاحيات السوق، ولكنه أخضعها لرقابة هيئة سوق رأس المال، التي منحها القانون أيضاً حق التفتيش والإشراف على سجلات السوق. وقد بين القانون شروط إصدار الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب العام، وشروط الترخيص لشركات الأوراق المالية والخدمات التي تقدمها. أما قانون هيئة سوق رأس المال، فقد أنشأ هيئة اعتبارية تسمى «هيئة السوق المالية» وحدد أهدافها وصلاحياتها ومهامها، التي تشمل الإشراف على بورصة فلسطين، والتنظيم والرقابة والإشراف على نشاطات المؤسسات التي تعمل في قطاعات السوق المالية.

٨-٤ الاستثمارات الأجنبية في بورصة فلسطين:

ينقسم الاستثمار في السوق المالية حسب الجهة المستثمرة إلى نوعين: استثمار الشركات، واستثمار الأفراد. ويمكن التمييز بينهما عبر التمييز بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي. ولتحليل الاستثمارات الأجنبية في بورصة فلسطين، فإن القيمة المثلى هي اعتبار قيمة الاستثمار المباشر في لحظة القيام به. وكما يتضح من جدول رقم ١٨ فإن نسبة الأسهم المملوكة للأجانب لم تتجاوز ٣٠ في المائة في الفترة بين العامين ٢٠١٢-٢٠١٤. ونلاحظ ارتفاع هذه النسبة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ فقد ارتفعت نسبة ملكية الأجانب إلى ٣٥ في المائة في العام ٢٠١٥، وفي العام ٢٠١٦ ارتفعت إلى ٤٤,٣٥٪ قبل أن تعاود التراجع في العام ٢٠١٧ إلى ٢٠,٥٣٪. ارتفع عدد الأسهم المملوكة للأجانب إلى أكثر من الضعف ليصل إلى ٩٩,٦٥٧,٨١٣ مليون سهماً في العام ٢٠١٦، إلا أنه تراجع بعدها

متأثراً بالوضع السياسي في فلسطين الذي ما زال يراوح مكانه إضافة إلى الطفرة التي وصلت إليها بورصة فلسطين خلال السنتين السابقتين، مما دعا المستثمرين إلى القيام بعمليات جني الأرباح، ويعزى دخول مستثمرين جدد إلى السوق بشكل مباشر إلى إدراج شركات جديدة في بورصة فلسطين التي سمحت بتملك الأجانب، وكذلك لوجود فرص استثمارية عالية العوائد في بورصة فلسطين، حيث تصل نسبة متوسط الأرباح في بورصة فلسطين إلى ما يزيد على ٣٠٠٪ وهي نسبة عالية تحقق عوائد عالية.[١٤]

جدول ٨: التوزيع النسبي للقيمة السوقية للاستثمارات الأجنبية بين القطاعات (٢٠٠١-٢٠١٠)

السنة	إجمالي عدد الأسهم	استثمار محلي	استثمار أجنبي	نسبة الأسهم المملوكة للأجانب (٪)	قيمة الأسهم بالدولار
٢٠١٢	١٤٣,٣٨٠,٩٢٥	١٠٤,٤٢٩,٦٦٩	٣٨,٩٥١,٢٥٦	٪٢٧,١٧	٢٦٣,١٤٣,٢٦٤
٢٠١٣	١٩٦,٠٩٧,٦٦٣	١٤٦,٨٩٥,٨٣٦	٤٩,٢٠١,٨٢٧	٪٢٥,٠٩	٣٢٧,٩٠٩,٧٩٢
٢٠١٤	١٧١,٧٧٠,٢٢٢	١٢٦,٩٤٠,٣٤١	٤٤,٨٢٩,٨٨١	٪٢٦,١٠	٣٣٢,١٧٥,٨٦٣
٢٠١٥	١٦٧,٦٠٨,٩٥٩	١٠٨,٣٠٦,١٥٤	٥٩,٣٠٢,٨٠٥	٪٣٥	٣٠٤,٥٧٠,٢٩٧
٢٠١٦	٢٢٤,٧١٩,٨٥٤	١٢٥,٠٦٢,٠٤١	٩٩,٦٥٧,٨١٣	٪٤٤,٣٥	٤٣١,٣٨٩,٩٠٥
٢٠١٧	٢٦٣,١٩٥,٢٧٦	٢٠٩,١٥٣,١٦٩	٥٤,٠٤٢,١٠٧	٪٢٠,٥٣	٤٤٩,٩٢٤,٣٠١
٢٠٠٧	٦٢,٧٧١,١٩	٣٧٠٣٥,٠٠٢١	٢٣٨٥٣,٠٥٢٢	٪٣٨	١٨٨٣,١٣٥٧
٢٠٠٨	٦٠,٦٣٤,١٠	٣٣٩٨٥,٤١٣٠٥	٢٤٨٥٩,٩٨١	٪٤١	١٧٨٨,٧٠٥٩٥
٢٠٠٩	٥٧,١٢٩,٢٦	٣٣١٣٤,٩٧١	٢٢٢٨٠,٤١١٤	٪٣٩	١٧١٣,٨٧٧٨
٢٠١٠	٣٣,٠٠٦,٩٢	٣٣٠٠٦,٩٢	١٣٨٦٢,٩١	٪٤٢	٩٧٣٧,٠٤١٤

المصدر: بورصة فلسطين، التقرير السنوي ٢٠١٤ - ٢٠١٧.

٩- تقييم جاذبية بورصة فلسطين للاستثمار الأجنبي

من الصعب استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي لتحليل دور سوق الأوراق المالية في بورصة فلسطين في جذب الاستثمار الأجنبي، نظراً إلى عدم توافر سلاسل زمنية دقيقة منهجية، ولتأثير العوامل السياسية الكبيرة على الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى، إضافة إلى أمور منهجية أخرى، وبالتالي سوف نلجأ في هذه الدراسة إلى أسلوب التحليل الوصفي، ونحاول في هذا الجزء تطبيق المعايير التي تمت الإشارة إليها في الجزء السابق، لتقييم قدرة بورصة فلسطين للأوراق المالية على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى دولة فلسطين، والحيلولة دون خروج رؤوس الأموال الفلسطينية والأجنبية إلى الأسواق المالية في الخارج.

٩-١ عوامل الاقتصاد الكلي:

٩-١-١ الاستقرار السياسي والاقتصادي

عانت الأراضي الفلسطينية ومازالت تعاني من حالةٍ من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة السياسات والإجراءات الإسرائيلية التعسفية، من: حصار، ومصادرة للأراضي والمياه، وبناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري، وتجريف الأراضي، والسيطرة على المعابر وحركة التجارة مع العالم الخارجي... وزاد الطين بلة الانقسام الحاد بين شقي الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة)، خاصة أن قطاع غزة يتمتع بموارد اقتصادية وفرص استثمارية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى وجود تشوهات كبيرة في التجارة الخارجية والعلاقات الخارجية للأراضي الفلسطينية مع بقية العالم، وذلك على الرغم من التحسن النسبي الذي حدث خلال السنوات الثماني السابقة في الضفة الغربية دون قطاع غزة.

انعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية المختلفة. وكما يتضح من الجدول رقم ٩، فقد انخفض نصيب الفرد المحلي إلى نحو ٧٠٪ مما كان عليه في العام ١٩٩٩ وارتفع معدل البطالة في العام ٢٠١٧ إلى نحو ٢٧,٤٪، أي ضعف ما كان عليه في العام ٢٠١٠.

جدول ٩: بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٩-٢٠١٧)

المؤشر	١٩٩٩	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	٤,٢٧١,٢	٤,٩١٠,١	٨,٩١٣,١	١١,٢٧٩,٤	١٢,٤٧٦,٠	١٢,٧١٥,٦	١٢,٦٧٣,٠	١٣,٤٢٥,٧	١٤,٤٩٨,١
نصيب الفرد من ن.م.ج	١,٨٢٦,٩	١,٥٧٣,١	٢,٤٩٦,٦	٢,٩٩٩,١	٣,٢٧٠,٥	٣,٣٠٥,٢	٣,٢٥٠,٩	٣,٣٧٤,٩	٣,٥٢١,٩
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج (٪)	٤,٨	(-١١.)	(-٧)	٦,٥	١٠	٩	٥,٦	٦	٨,٣
معدل البطالة عن العمل (٪)	١١,٨	٢٣,٧	٢٣,٧	٢٣,٠	٢٣,٤	٢٦,٩	٢٥,٩	٢٦,٩	٢٧,٤

من الواضح أن حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبية في فلسطين تساعد على جذب تدفقات الحقائب الاستثمارية الأجنبية إلى بورصة فلسطين على المدى القصير والمتوسط، ويعكس هذا المؤشر وجود مستوى من المخاطرة وعدم اليقين في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، على الرغم من وجود فرص استثمارية قد يساعد الاستقرار السياسي والأمني وإنهاء الانقسام على توافر فرص استثمارية كبيرة جداً مع وجود السلام الاقتصادي في ظل توافر حرية التحرك للبضائع والأفراد من خلال توفير ميناء بحري وبري وجوي.

٩-١-٢ القطاع المصرفي في الأراضي الفلسطينية

شهد القطاع المصرفي نمواً ملحوظاً لا سيما بعد العام ٢٠١٠، حيث مُنح الفلسطينيون سيادة محدودة على المناطق المصنفة (أ) فهناك ١٥ بنكاً، منها ٧ محلية و٨ وافدة، وبلغ عدد الفروع ٣٦٠ فرعاً. وتصنف جميع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية كبنوك تجارية، بما فيها البنوك الإسلامية، وتقدم باقة من الخدمات المصرفية التقليدية كفتح الحسابات المصرفية بأنواعها، وتقديم التسهيلات الائتمانية، وخدمات الصراف الآلي... وقد بدأت البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية تقديم الخدمات الإلكترونية (E-Banking) إلا أن هذه الخدمات لا تزال تقتصر على طلب كشف

حساب وتحويل الأموال بين الحسابات وتسديد الفواتير وإصدار بعض البطاقات الإلكترونية.

٩-١-٣ مؤشرات جاذبية السوق

نستعرض في هذا الجزء بعض المؤشرات التي تعكس جاذبية بورصة فلسطين للأوراق المالية.

*** نسبة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي**

يشير الشكل رقم ٢ إلى تباين في نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرين عاماً الماضية حيث كانت أعلى نسبة في العام ٢٠٠٥ والعام ٢٠٠٨ ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية في فلسطين، حيث شهدت بورصة فلسطين نشاطاً وطفرة غير مسبوقة في العام ٢٠٠٥ لإقبال الشعب على تجربة التجارة في البورصة، ويؤخذ على تلك الفترة حتى نهاية العام ٢٠٠٦ أنه لا يمكن القياس عليها لأنها كانت ناتجة عن مضاربات كبيرة في البورصة لتحقيق أرباح غير عادية، أما العام ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ و٢٠١١ و٢٠١٣ و٢٠١٥ فقد شهدت طفرة نتيجة محاولة بعض المستثمرين جني أرباح وتعويض خسائرهم الناتجة عن الأزمة المالية العالمية من خلال البحث عن أسواق جديدة وفرص استثمارية تعوض خسائرهم في المحافظ الاستثمارية الدولية. أما الفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ و٢٠١٢ و٢٠١٦ و٢٠١٧ فقد شهدت هبوطاً طفيفاً ناتجاً عن أوضاع اقتصادية اعتاد عليها الاقتصاد الفلسطيني منها: البطالة وعجز الموازنة واحتجاز الاحتلال أموال الضرائب. لتعاود القيمة السوقية الارتفاع حتى نهاية العام ٢٠١٧ بشكل طفيف.

شكل رقم ٢:

نسبة القيمة السوقية للناتج المحلي الإجمالي

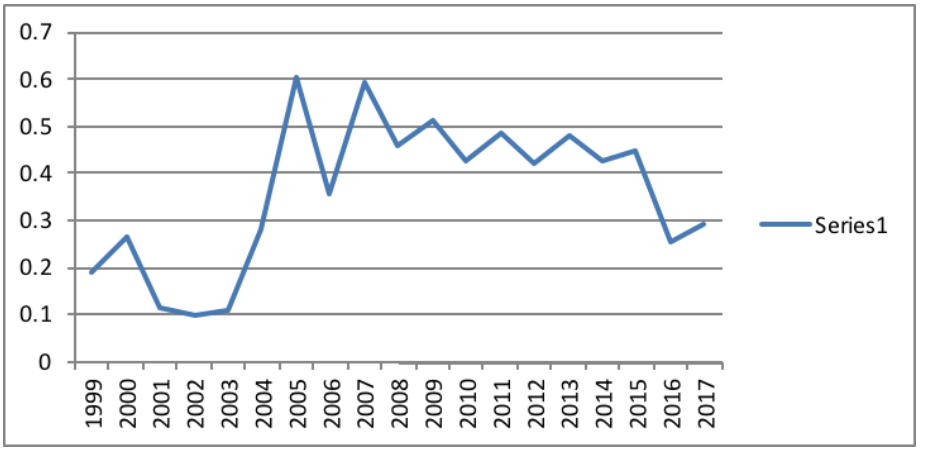

المصدر: من إعداد الباحث التقرير السنوي هيئة سوق رأس المال

*** نسبة حجم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

يعكس هذا المؤشر في الشكل رقم ٣ سيولة الأصول المتداولة في السوق كجزء من الاقتصاد الكلي، ويدل على قدرة السوق على توفير سيولة نقدية للمستثمرين. ونلاحظ من الشكل ٤ ارتفاعاً في قدرة السوق على توفير السيولة النقدية للمستثمرين خلال فترتين هما: الفترة ١٩٩٩ -٢٠٠٥، والفترة التالية وحتى نهاية العام ٢٠١٧ أخذت بالتراجع النسبي نتيجة عدم إقبال المستثمرين على الدخول إلى بورصة فلسطين، وبالتالي انخفاض عدد الأسهم المتداولة في السوق مقارنة بالعام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى أنها شهدت ارتفاعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم ٣:

نسبة حجم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي

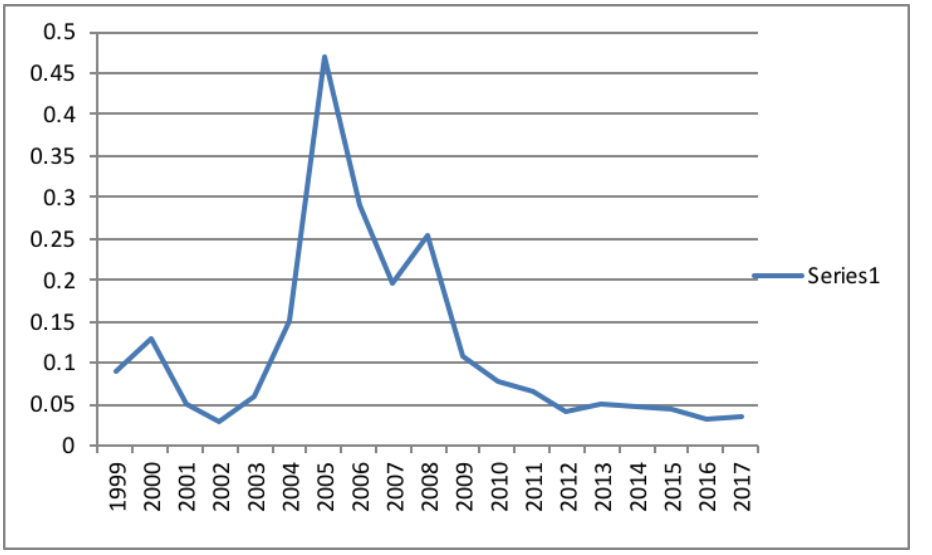

المصدر: من إعداد الباحث التقرير السنوي هيئة سوق رأس المال

٩-٢ حماية المستثمرين

٩-٢-١ التشريعات والقوانين

تبنت دولة فلسطين مبادئ الاقتصاد الحر، كما هو موثق في المادة رقم (٢٨) من الدستور الفلسطيني، التي تسمح بحرية تدفق الأموال من الدولة وإليها من دون أى قيود. وتعتبر حركة رأس المال من العوامل المشجعة على الاستثمار في دولة فلسطين، إذ تمكن المستثمرون من سحب استثماراتهم متى رغبوا في ذلك. تحاول بورصة فلسطين للأوراق المالية اجتذاب المستثمرين المحليين

والأجانب، وبخاصة المستثمرين العرب وتحديداً المستثمرين الإستراتيجيين، من خلال تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل السوق، وتعزز مبادئ الحوكمة والشفافية، وتمنع التلاعب والمضاربة، وذلك لطمأنتهم وحماية حقوقهم، سواء أكانوا محليين أم أجانب. ومن بين الأنظمة التي أصدرتها بورصة فلسطين للأوراق المالية، وأقرتها هيئة سوق رأس المال نظام العضوية، ونظام قواعد السلوك المهني داخل السوق، ونظام فض المنازعات والتحكيم. وسوف نستعرض هذه الأنظمة نظراً إلى تأثيرها على تعزيز ثقة المستثمرين في السوق، ما ينعكس إيجاباً على التدفقات النقدية الداخلة إلى الدولة.

٩-٢-٢ نظام الإدراج

يعتبر هذا النظام أساساً للتعامل بين الشركات المساهمة العامة وبورصة فلسطين للأوراق المالية، الذي يتم من خلاله ضمان حقوق جميع الأطراف، وأهمها المساهمون. ويحتوي النظام على عدة جوانب مهمة يجب أن تلتزم البورصة والشركات بها. فيحتوي نظام الإدراج على تفصيل للأوراق المالية التي تم إدراجها في البورصة. وعلى الرغم من أن الوضع الحالي يتم فيه تداول الأسهم فقط، فإن النظام يسمح بتداول عدة أنواع من الأوراق المالية، مثل سندات القرض، والسندات طويلة الأجل وقصيرة الأجل الصادرة عن الحكومات، وغيرها من الأوراق المالية، مما يوفر بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب بسبب تعدد الخيارات أمامهم.

٩-٢-٣ نظام الإفصاح

يتناول هذا النظام عملية الإفصاح للجهات الثلاث الرئيسة: الشركات المدرجة، والشركات طالبة الأرباح، والأشخاص المطلعين وذوي العلاقة، والشركات الأعضاء والشركات طالبة العضوية. وعلى الرغم من تخصيص فصل كامل في النظام لكل جهة، فإن النظام خصص الجزء الأكبر من المواد لتفصيل عملية الإفصاح للجهة الأولى (الشركات المدرجة والشركات طالبة الإدراج). وتلزم مواد النظام الشركات المدرجة بالإفصاح للسوق عن كل معلومة و/أو أمر جوهري يمكن أن يؤثر في تقييم أي من أوراقها المالية لدى السوق.

قسم النظام عملية الإفصاح إلى عدة مراحل، مع العلم أنه أفرد مواد للحديث عن التفاصيل التي يجب توافرها في التقرير السنوي (الوضع المالي، أعمال الشركة، البحث والتطوير، الممتلكات، الأسهم وعوائدها، الإجراءات القانونية.. .).

٩-٢-٤ حوكمة الشركات

تعتبر الحوكمة مفهوماً قديماً جديداً في دولة فلسطين بشكل خاص، وفي الدول العربية بشكل عام. وقد قامت هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع معهد الحوكمة الفلسطيني بإعداد مدونة الحوكمة التي طبقت على الشركات المدرجة كمرحلة أولى، إيماناً منها بأن الحوكمة أصبحت من الأسس العالمية المهمة في تقييم سلامة البيئة الاستثمارية، وعنصراً مهماً من عناصر جذب الاستثمار.

وقد تم تشكيل لجنة وطنية قامت بإعداد مدونة الحوكمة في دولة فلسطين، وتبع ذلك تعيين فريق فني ليتعرف إلى آليات إعداد قواعد الحوكمة وتجربة الدول العالمية والعربية، والتشاور مع الأطراف المعنية وصولاً إلى صيغ أولية للمدونة، ومناقشتها على المستوى الوطني، ومن ثم إقرار المدونة وتنفيذها.

١٠- الخلاصة

تطرقت الدراسة إلى الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تم بداية التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. ويتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بطول الأمد والقيمة المضافة التي يضيفها إلى الاقتصاد الوطني، بينما يتخذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر شكل المحفظية في الأسواق المالية للدولة المضيفة، وما يتبعه من انعكاسات سلبية على السوق المالية المحلية في حال انسحابه بصورة سريعة. ومن ثم استعرضت الدراسة اتجاهات الاستثمارات الأجنبية وتدفقاتها إلى الدول المختلفة في العالم والدور الرئيس الذي تلعبه أسواق رأس المال في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة نسبة الادخار في المجتمع، وتقليل تكاليف المعلومات والمعاملات، كما تساهم السوق المالية في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الرقابة الإدارية.

حددت الدراسة متطلبات جذب الاستثمار في أسواق رأس المال العربية من خلال عوامل تعود على النظام السياسي والاقتصادي، وعوامل خاصة بالسوق المالية من حيث تنويع الأدوات الاستثمارية وزيادة كفاءة السوق. وفي ختام الدراسة تم التطرق إلى واقع التجربة الفلسطينية ودور بورصة فلسطين في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تم تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصة فلسطين، ونسبة توزيعها على القطاعات المختلفة في السوق، وذلك بعد التعرف إلى أداء بورصة فلسطين خلال السنوات الماضية.

المراجع:

- الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠١٧.
- بورصة فلسطين، دليل الشركات المساهمة العامة، ٢٠١٧.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠١٧.
- د. محمد كمال أبو عمشة، تعزيز دور بورصة قطر في جذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، العددان ٦١-٦٢، شتاء-ربيع، ٢٠١٣.
- Billmeier A. and Massa I., What drives stock market development in the Middle East and central Asia- institutions, rimittances, or natural resources? IMF working paper, WP/07/157, 2007.
- De La Torre A. Gozzi, J. C., and Schmukler S. L., Stock market development under globalization: Whither the gains from reforms? World Bank Policy Research, Working paper 4184, 2007.
- Bekaert, G., Harvey, C. R., Lundblad, C., 2001. Does financial liberalization spurgrowth? NBER Working Paper No. 8245.
- Billmeier A. and Massa I., What Drives Stock Market development in the Middle eastand central Asia- institutions, remittances, or Natural resources? IMF Working Paper; WP/07/157, 2007.
- Boyd, J et al., The Impact of Inflation on financial Sector Performance, Journal ofMonetary Economics, Vol. 47, Issue 2, 2001.
- De La Torre A. Gozzi, J. C., and Schmukler S. L., Stock Market Development Under Globalization: Whither the Gains from Reforms? World Bank Policy Research Working Paper 4184, 2007.
- Garcia V. and Liu L., Macroeconomic determinants of Stock Market development, Journal of Applied Economics, Vol. II, No. 1, 1999.
- Huang W, emerging Markets financial Openness and financial Development, Discussion Paper NO. 06/588, University of Bristol, 2006.
- Klien M, G. Olivie (2001), "Capital account liberalization, financial depth and economic growth", mimeo (Medford, MA: Tufts).80
- Ladekarl J. and Zervos S., Housekeeping and Plumbing: the Inevitability of Emerging Markets, World Bank policy research Working Paper 3299, 2004.
- Levine R. and Zervos S., Stock Market Development and Long- run growth, World Bank, 1996.
- Mohtadi H. and Agrwal S. (2002), Stock market Development and economic Growth: evidence from Developing Countries, A Working Paper University of Wisconsin- Milwaukee, http://www.uwm.edu/~mohtadi/PA1-4-01.pdf.
- Nieuwerburgh, s.v., Buelens, F. and Cuyvers, L. 2006, Stock Market Development and Economic Growth in Belgium, Explorations in Economic History, Volume 43, Issue 1.
- OECD, Principles of Corporate Governance, 2004, http://www.oecd.org/dataoecd/32/18/31557724.pdf.
- World Bank, The World Bank Economic Review. Vol. 10, no. 2, May 1996, Washington D.C.
- Yartey C. Adjasi C., Stock Market Development in Sub-Saharan Africa: Critical Issues and Challenges, IMF Working Paper; WP/07/209, 2007.
- http://www.hrinfo.net/palestine/gcrl/2007/pr0709.shtml
- http://www.doingbusiness.org/ExploreEconomies/?economyid=204.

الهوامش:

١. أعدت هذه الدراسة من قبل الباحث لمعهد السياسات العامة.

٢. محمد مجد الدين باكير، محافظ الاستثمار إدارتها واستراتيجياتها، شعاع للنشر والعلوم، ٢٠٠٨، ص١٥.

3. Billmeier A. and Massa I., What drives stock market development in the Middle East and central Asia– institutions, rimittances, or natural resources? IMF working paper, WP/07/157, 2007.

4. De La Torre A. Gozzi, J. C., and Schmukler S. L., Stock market development under globalization: Whither the gains from reforms? World Bank Policy Research, Working paper 4184, 2007.

5. Bekaert, G., Harvey, C. R., Lundblad, C., 2001. Does financial liberalization spur growth? NBER Working Paper No. 8245.

6. Billmeier A. and Massa I., What Drives Stock Market development in the Middle east and central Asia– institutions, remittances, or Natural resources? IMF Working Paper; WP/07/157, 2007.

٧. للمزيد من التفاصيل راجع التقرير الاقتصادي، صندوق النقد الدولي (٢٠١٧).

8. Mitchell Conover, Jerold R. Jensen, Robert R. Johnson, Op cit.

9. Susmel, R., 2001. Extreme observations and diversification in Latin American emerging equity markets, Journal of International Money and Finance 20, 971–986.

10. De La Torre A. Gozzi, J. C., and Schmukler S. L., Op Cit.

١١. روس ليفين، أسواق الأوراق المالية دفعة للنمو الاقتصادي، مجلة التمويل والتنمية، آذار ١٩٩٦.

١٢. د. محمد كمال أبو عمشة، تعزيز دور بورصة قطر في جذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، العددان ٦١-٦٢، شتاء-ربيع، ٢٠١٣.

13. http://www.pex.ps/PSEWebSite/AboutPSE.aspx?TabIndex=0

١٤. النشرة السنوية لبورصة فلسطين، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧.

علاقة السياسات التعليمية ببطالة الشباب في المجتمع الفلسطيني

منصور أبو كريم *

تعتبر البطالة من التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية على مر العصور، ويكاد لا يوجد مجتمع إلا ويعاني من هذه المشكلة سواء أكان من المجتمعات المتقدمة أم النامية، فضلاً عن المجتمعات التي تعيش تحت احتلال دولة أخرى كالمجتمع الفلسطيني.

أصبح ارتفاع نسب البطالة في صفوف الشباب والخريجين أزمة يعاني منها المجتمع الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة على وجه التحديد، ما ينعكس بشكل سلبي على معدلات الفقر والجريمة والتسول نتيجة قلة فرص العمل وتدني الأجور. هناك علاقة عكسية بين البطالة والسياسات التعليمية ومخرجات التعليم العالي في دول العالم كلها، فالنهضة التي شهدتها أوروبا قامت على أساس البحث العلمي وإعمال العقل محل الغيبيات، فكلما كانت مخرجات التعليم والتعليم العالي متوافقة مع احتياجات سوق العمل والتطور السريع في التكنولوجيا انعكس ذلك بكل تأكيد على معدل البطالة خاصة بين فئة الشباب في أي مجتمع.

يعاني المجتمع الفلسطيني من زيادة معدلات البطالة خاصة في فئة الشباب بسبب سياسات الحصار الإسرائيلي ونقص الموارد وقلة فرص العمل والانقسام الفلسطيني بالإضافة لمخرجات التعليم العالي (الجامعات، والمعاهد)، خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من تردي الأوضاع الإنسانية والاجتماعية.

* كاتب وباحث سياسي.

يتحمل الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الجزء الأكبر من المسؤولية عن هذا الوضع المتردي، ومع ذلك فإن هناك جزءاً مهماً تتحمله السياسات الفلسطينية في زيادة معدلات البطالة التي وصلت بشكل عام إلى ٤٣٪ في قطاع غزة و١٣٪ في الضفة الغربية خاصة السياسات التعليمية الخاطئة التي تساهم بصورة مباشرة في زيادة معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني عبر منح شهادات لتخصصات لا تتلاءم مع سوق العمل.

تحاول هذه الورقة بحث العلاقة التفاعلية بين السياسات التعليمية (مخرجات الجامعات والمعاهد) وعلاقتها ببطالة الشباب والخريجين في المجتمع الفلسطيني نظراً لانعكاساتها السلبية على مخرجات التعليم العالي في فلسطين وبطالة الشباب.

أولاً: بطالة الشباب في المجتمع الفلسطيني

يعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني. تزداد أهمية هذه الظاهرة في الدول النامية، حيث يوجد هناك ١٦ مليون شاب عاطل عن العمل في المجتمعات العربية حسب مؤتمر دافوس الاقتصادي، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى زيادة الضغوط على القطاعات الإنتاجية والخدمية فيها، بالإضافة إلى أن للبطالة آثاراً سلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

يؤدي انتشار البطالة إلى أضرار كبيرة ومفاسد خطيرة، فإذا لم يجد الفرد عملاً يغنيه فإنه يتجه إلى ما يضر به نفسه وغيره من أبناء مجتمعه بالإضافة إلى اغتيال البطالة لأحلام الشباب وإغلاق آفاق المستقبل أمامهم.[١]

البطالة مشكلة تؤرق المجتمع الفلسطيني كونها تؤدي لزيادة معدلات الفقر والجريمة التي ارتفعت حسب تقارير أجهزة الأمن في غزة من ٩٠٢٤ جريمة سرقة في العام ٢٠١٦ إلى نحو ١١٣٦٥ جريمة في العام ٢٠١٧، فمع سنوات الانقسام المستمر زادت أزمة البطالة في المجتمع الفلسطيني حدةً خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من ترد في الأوضاع الإنسانية بسبب سياسات الحصار الإسرائيلي والحروب المتكررة التي أدت لتدمير البنية التحتية فيه وتدمير آلاف المباني والبيوت، إلى جانب استمرار الانقسام بعد سيطرة حركة حماس على القطاع قبل ١١ عاماً تقريباً.

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الأخير من العام ٢٠١٧م، بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في المجتمع الفلسطيني نحو ٤٤,١٪ بين الأفراد ١٥ سنة فأكثر، وبلغ عدد المشاركين في القوى العاملة ١,٣٤٨,٦٠٠ شخص منهم ٨٤٩,٧٠٠

شخص في الضفة الغربية و٤٩٨,٩٠٠ شخص في قطاع غزة. وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية ٤٤,٠٪ مقابل ٤٤,١٪ في قطاع غزة، ومن الواضح أن الفجوة في المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والإناث ما زالت كبيرة حيث بلغت ٦٨,٦٪ للذكور مقابل ١٨,٨٪ للإناث.[٢]

أكدت بيانات الجهاز للربع الأخير من العام ٢٠١٧ أن عدد العاطلين عن العمل بلغ حسب تعريف منظمة العمل الدولية ٣٢٩,٩٠٠ شخص، بواقع ٢١٣,١٠٠ في قطاع غزة مقابل ١١٦,٨٠٠ في الضفة الغربية. ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في قطاع غزة ٤٢,٧٪، مقابل ١٣,٧٪ في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ ١٩,٥٪ للذكور مقابل ٤٣,٠٪ للإناث.[٣]

يعتبر العام ٢٠١٧ الأسوأ اقتصادياً في غزة مقارنة بالأعوام السابقة، بعد ما صنف البنك الدولي معدلات البطالة في قطاع غزة ضمن الأعلى عالمياً. حيث شهد الربع الثالث من العام ٢٠١٧ ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات البطالة في قطاع غزة، بعد بلوغها ٤٦,٦٪ في الربع الثالث من العام ٢٠١٧ وتجاوز عدد العاطلين عن العمل ما يزيد على ٢٤٣ ألف شخص بحسب جهاز الإحصاء المركزي.

في هذا السياق، يرى الخبير الاقتصادي ماهر الطباع أن معدلات البطالة، ارتفعت بين فئة الشباب والخريجين في الفئة العمرية من ٢٠-٢٩ سنة الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط أو بكالوريوس في قطاع غزة لتتجاوز ٦٧٪، وشهد ٢٠١٧ حالة من الركود التجاري في القطاع لم يسبق لها مثيل نتيجة خصم نحو ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية فقط.[٤]

سُجلت أعلى معدلات بطالة في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة، فقد بلغت ٤٠,٧٪ في الربع الأخير من ٢٠١٧. أما على مستوى السنوات الدراسية، فقد سجلت الإناث اللواتي أنهين ١٣ سنة دراسية فأكثر أعلى معدلات بطالة، بواقع ٤٨,٢٪ من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة من هذه الفئة. وارتفع عدد العاملين في السوق المحلية بين الربع الثالث والربع الرابع للعام ٢٠١٧ وارتفع عدد العاملين في السوق المحلية من ٨٦٨,٠٠٠ عامل في الربع الثالث ٢٠١٧ إلى ٨٨٩,٢٠٠ عامل في الربع الرابع ٢٠١٧، إذ ارتفع العدد في قطاع غزة بمقدار ٦,٧٠٠ عامل، وارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية بمقدار ١٤,٥٠٠ عامل للفترة نفسها[٥]

يعتبر قطاع الخدمات الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلية فقد بلغت نسبة العاملين فيه من بين العاملين في الضفة الغربية

٣٣,٣٪ مقابل ٥٤,٣٪ في قطاع غزة، وهناك ٢١,٢٪ من العاملين يعملون في القطاع العام، بواقع ٣٦,٢٪ في قطاع غزة، و١٥,٣٪ في الضفة الغربية.[٦]

ثانياً: واقع التعليم العالي في فلسطين

على مدار تاريخ تطور الأسرة الفلسطينية، شكل التعليم العالي إحدى ركائز الأسرة الفلسطينية في مواجهة التحديات، فعلى الدوام كان التعليم العالي يهدف لتأمين مستقبل الأسرة المادي من خلال تعليم أحد أبنائها للحصول على وظيفة في مؤسسة دولية، أو الحصول على مكانة اجتماعية أو تعزيز هذه المكانة، لكن خلال هذه الفترة تحول التعليم العالي إلى أزمة في حدة ذاته لدى الأسرة الفلسطينية بسبب ارتفاع معدل تكاليفه نظراً لأنه تعليم مدفوع الأجر وليس مجانياً كما في معظم الدول العربية، وتحول الطالب إلى صفوف البطالة عقب تخرجه لعدم ملاءمة التخصصات مع سوق العمل وندرة الوظائف.

تمتلك فلسطين بنية تحتية جيدة لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين، سواء في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، ومع استمرار الانقسام الفلسطيني وعدم التخطيط الجيد لكيفية تحول هذه المؤسسات من التعليم التقليدي إلى التعليم الرقمي والتقني تحولت هذه المؤسسات على الرغم من عددها الكبير إلى أزمة في حد ذاتها؛ نتيجة غياب معايير الجودة والتركيز على التخصصات الأدبية التي لا تكلف هذه المؤسسات أي متطلبات سوى الكادر الأكاديمي من جانب، وظهور العديد من المؤسسات التعليمية في قطاع غزة دون ترخيص رسمي خلال سنوات الانقسام من جانب آخر، حتى أصبحت لدينا ١٤ مؤسسة تعليم عال ما بين جامعة وكلية ومعهد غير مرخصة بشكل رسمي، ولا تخضع لمراقبة وزارة التربية والتعليم من حيث جودة التعليم والخدمات والتخصصات.

بلغ عدد المؤسسات المعتمدة والمرخصة ٤٩ مؤسسة تعليم عال موزعة كالآتي:[٧]

- ١٤ جامعة تقليدية.
- جامعة واحدة تعليم مفتوح.
- ١٦ كلية جامعية.
- ١٨ كلية مجتمع متوسطة.

الضفة الغربية

يوجد في الضفة الغربية ٣٣ مؤسسة تعليم عال موزعة كالآتي:[٨]

- ٩ جامعات تقليدية (اثنتان حكوميتان وست عامة وواحدة خاصة)
- ١٢ كلية جامعية (أربع حكومية، وخمس خاصة، واثنتان عامتان،

وواحـــدة تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين)

- ١٢ كلية مجتمع متوسطة (واحدة حكومية، ست عامة، وأربع خاصة، وواحـــدة تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين).

قطاع غزة:

مؤسسات التعليم العالي المعترف بها

يوجد في القطاع ١٥ مؤسسة تعليم عال معترف بها موزعة كالآتي:[٩]

٥ جامعات تقليدية (واحدة حكومية واثنتان عامتان واثنتان خاصتان)؛ وهما: الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهـــر، جامعة الأقصى (حكومية) جامعة القدس المفتوحة، جامعة فلسطين.

٤ كليات جامعية (اثنتان حكوميتان واثنتان خاصتان)

٦ كليات مجتمع متوسطة (واحدة عامة، وواحدة حكومية، واثنتان خاصتان، واثنتان تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين).

أمـــا التعليم المفتوح فتوجد جامعة واحدة تتوزع مراكزها بين الضفة وغزة بواقع ٢٢ مركزاً، (١٧) مركزاً في الضفة و(٥) مراكز في غزة.

مؤسسات التعليم العالي غير المعترف بها

حسب تصنيف وزارة التربية والتعليم في غزة، هناك ٢٩ مؤسسة تعليم عال معترف بها، منها ٨ جامعات بزيادة ٣ جامعات على إحصائيات وزارة التربية والتعليم في رام الله.

هناك ٢ بولتكنيك هما بولتكنيك فلسطين، وبولتكنيك المستقبل التطبيقي، و٨ كليات جامعية بزيادة ٤ كليات على إحصائيات وزارة التربية والتعليم في رام الله: هي الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، والكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- خان يونس، كلية فلسطين التقنية – دير البلح، وكلية الرباط الجامعية، وكلية تنمية القدرات – خان يونس، كلية الدعوة الإسلامية -دير البلح، كلية فلسطين للتمريض، وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، بالإضافة لعشر كليات مجتمع، هي كلية الدراسات المتوسطة – الأزهر، كلية مجتمع الأقصى للدراسات المتوسطة، كلية نماء للعلوم والتكنولوجيا، كلية الزيتونة للعلوم والتنمية، كلية مجتمع تدريب غزة – الوكالة، الكلية العربية للعلوم التطبيقية، كلية مجتمع تدريب الوكالة خان يونس، كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية والتطبيقية، كلية النهضة، كلية العودة الجامعية.

تؤكد هذه الأرقام والمعطيات أن في قطاع غزة نحو ١٤ مؤسسة تعليمية غير معترف بها تخرج كل عام آلاف الطلبة دون شهادات معتمدة من وزارة التربية والتعليم العالي في رام

الله، ودون رقابة حقيقية على نوعية التعليم المقدم، والكفاءات الأكاديمية التي تقدم الخدمة التعليمية.

تخدم تلك الجامعات والكليات والمعاهد نحو ٢ مليون مواطن، أكثر من نصفهم يعيش تحت خط الفقر، في ظل ارتفاع معدل البطالة إلى ٤٤٪ تقريباً، ما يعني أن لكل ٧٠ ألف مواطن في غزة مؤسسة تعليم عال.

الطلبة الجدد

بلغ عدد الطلبة الجدد الذين التحقوا بمؤسسات التعليم للعام الأكاديمي (٢٠١٦/٢٠١٧) (٥٩,٣١٨) طالباً وطالبة (٣٤,٩٧٥ أنثى و٢٤,٣٤٣ ذكراً) موزعين كالآتي: [١٠]

الجامعات التقليدية: (٣٤,٠٠٣) طالباً منهم (٨ دكتوراه، ٢,٩٩٧ ماجستير، ١٢ دبلوم عال، ٢٩٣٥٤ بكالوريوس، ١,٤١٦ دبلوم متوسط، ٥٨ دبلوم مهني، ١٥٣ تأهيل تربوي، ٥ فرعي).

الكليات الجامعية: ٥,٩٣٢)) طالباً منهم ((٢,١٣١ بكالوريوس، ٣,٧٦٣ دبلوم متوسط، ٣٨ دبلوم مهني).

كليات المجتمع المتوسطة: (٤,٩٠٧)

توزيع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب نوع المؤسسة والمنطقة وجهة الإشراف:

نوع المؤسسة	جهة الإشراف	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
جامعات تقليدية	حكومية	٢	١	٣
	عامة	٦	٢	٨
	خاصة	١	٢	٣
	المجموع	**٩**	**٥**	**١٤**
كليات جامعية	حكومية	٤	٢	٦
	عامة	٢	-	٢
	خاصة	٥	٢	٧
	وكالة الغوث	١	-	١
	المجموع	**١٢**	**٤**	**١٦**
كليات مجتمع	حكومية	١	١	٢
	عامة	٦	١	٧
	خاصة	٤	٢	٦
	وكالة الغوث	١	٢	٣
	المجموع	**١٢**	**٦**	**١٨**
التعليم المفتوح	عامة	١		١
المجموع العام		**٣٤**	**١٥**	**٤٩**

طالباً منهم (٤,٨٦٧) دبلوم متوسط، ٣٩ بكالوريوس، ١ دبلوم مهني(.

التعليم المفتوح: (١٤,٤٧٦) طالباً منهم (١٠,٩٨٧) بكالوريوس، ٣,٢٣٧ سنة تحضيرية، ٢٥٢ شهادة تأهيل تربوي).

الطلبة المسجلون

بلغ عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي (٢٠١٦/٢٠١٧) ٢١٨,٤١٥) (طالباً وطالبة ((١٣٣,٠٣٢أنثى و (٨٥,٣٨٣)ذكراً، موزعين كالآتي:[١١]

الجامعات التقليدية ((١٣٦,٤٥٩ طالباً منهم (٢٧ دكتوراه، ٨,٦٧١ ماجستير، ٢٦ د بلوم عال، ١٢٤,٣٤٠ بكالوريوس، ٢,٩١٦ د بلوم متوسط، ٣٨٢ تأهيل تربوي، ٨٨ دبلوم مهني، ٩ فرعي).

الكليات الجامعية: ١٤,٨٧٦طالباً منهم (٦,٥٦٢ بكالوريوس، ٨,٢٧٦ دبلوم متوسط، ٣٨ دبلوم مهني).

كليات المجتمع المتوسطة: (١١,٠٥٣) طالباً ((١٠,٨٤٤ دبلوم متوسط، ٤ دبلوم مهني، ٢٠٥ بكالوريوس).

التعليم المفتوح: ٥٦,٠٢٧)) طالباً منهم ((٥٢,٢١٩ بكالوريوس، (٣,٢٣٧) سنة تحضيرية، ٥٧١)) شهادة تأهيل تربوي).

الطلبة المتخرجون

بلغ عدد الطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (٢٠١٥/٢٠١٦) (٤٤,٤٤٦) طالباً وطالبة (٢٧,٠٣٥ أنثى و١٧,٤١١ ذكراً) موزعين كالآتي:[١٢]

الجامعات التقليدية: (٢٧,٢٣١) طالباً منهم) ٢ دكتوراه،٢,٣٨١ ماجستير، ٦٨ دبلوم عال، ٢٢,٩٦١ بكالوريوس، ١,٣٠٢ د بلوم متوسط، ٩٢ دبلوم مهني، ٤٢٢ تأهيل تربوي، ٣ فرعي).

الكليات الجامعية: (٢,٧٣٩) طالباً منهم ((١,٠٩١ بكالوريوس، (١,٥٩٤) دبلوم متوسط، ٥٤ دبلوم مهني).

كليات المجتمع المتوسطة: (٣,٧١٢) طالباً (٣,٦٧٤ دبلوم متوسط، ٧ دبلوم مهني، ٣١ بكالوريوس).

التعليم المفتوح: ((١٠,٧٦٤ طالباً منهم ١٠,٢٠٩ بكالوريوس، ٥٥٥ شهادة تأهيل تربوي).

ثالثاً: أسباب ارتفاع بطالة الشباب

هناك مجموعة من الأسباب التي تقف خلف زيادة معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة على وجه التحديد، ويمكن حصر هذه الأسباب في الجوانب الآتية:

علاقة السياسات التعليمية ببطالة الشباب

تحتفي الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بتخريج الآلاف من طلابها كل عام، غير آبهة بظروف الحياة القاسية التي تُحتّم عليهم خوض معركة شرسة لمواجهة سوق العمل الموصدة في وجوههم. ففي قطاع غزة فقط نحو ٢٩ مؤسسة تعليم عال بين جامعات وكليات ومعاهد تُخرج سنوياً نحو ٢٥٠٠٠ طالب وطالبة، بحسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم بغزة.[١٣] بينما يوجد في الضفة الغربية نحو ٣٣ مؤسسة تعليم عال، تم ذكر تفاصيلها في متن الدراسة.

حسب الإحصاءات المتوافرة في العام ٢٠١٦ فإن ٣٨٪ من الشباب (١٥-٢٩) سنة ملتحقون بالتعليم بواقع ٨٢٪ من الشباب ضمن الفئة العمرية (١٥-١٧) سنة، و٤٥٪ ضمن الفئة العمرية (١٨-٢٢) سنة و٨٪ ضمن الفئة العمرية (٢٣-٢٩) سنة. كما تشير الإحصاءات إلى أن معدلات التسرب الإجمالية (الذين تركوا التعليم قبل إنهاء المرحلة التعليمية التي التحقوا

توزيع الطلبة المسجلين حسب نوع المؤسسة

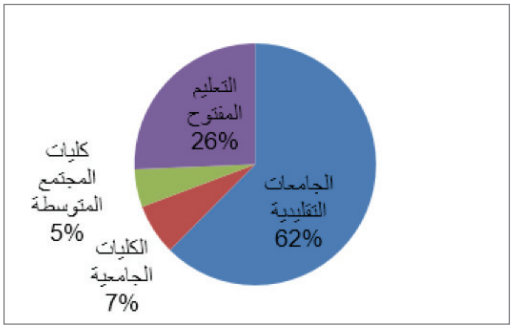

توزيع الطلبة المسجلين حسب الشهادة

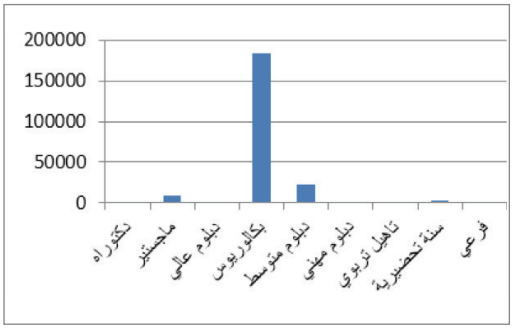

توزيع الطلبة المتخرجين حسب نوع المؤسسة

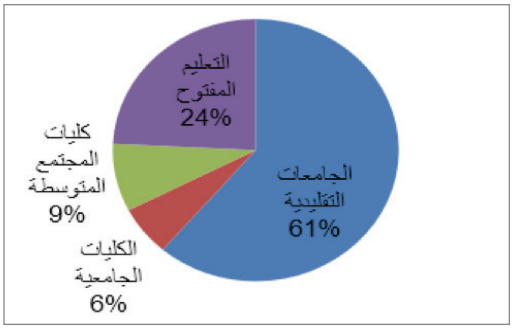

توزيع الطلبة المتخرجين حسب الشهادة

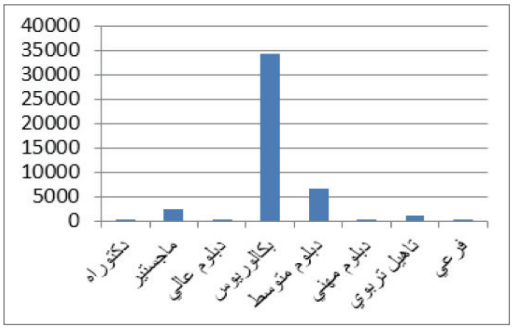

بها) بين الشباب (١٥-٢٩) سنة في فلسطين بلغت ٣٤٪ (٤٢٪ للذكور و٢٧٪ للإناث). وبلغت نسبة التسرب من المرحلة الثانوية في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ بين الشباب (١٥-٢٩) سنة في فلسطين، ٢,٠٪ (٢,١٪ للذكور و١,٨٪ للإناث).[١٤]

بحسب إحصاءات رسمية صدرت في غزة عام ٢٠١٥ فإن ما يزيد على ١٥٠ ألف خريج جامعي عاطل عن العمل، الأمر الذي يشير إلى زيادة العدد في وقتنا الحاضر، أما عن نسبة البطالة في غزة فقد بلغت قرابة ٤١,٥٪ وفق ما ذكره مركز الإحصاء الفلسطيني في بيان نشره سابقاً، في حين أن نسبة البطالة في الضفة الغربية بلغت ١٥,٤٪. وبلغ عدد الخريجين في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، في جامعات غزة، ٩٤٥٤ خريجاً من الذكور، و٩٣٧١ خريجة من الإناث، وفق بيانات حصلت عليها «الرسالة» من وزارة التربية والتعليم العالي في غزة.[١٥]

كان وزير العمل الفلسطيني الدكتور مأمون أبو شهلا قد أكد خلال مؤتمر حول تحديات الواقع الإنساني في غزة نظمه معهد بيت الحكمة للاستشارات وحل المنازعات أن الجامعات الفلسطينية جزء من أزمة البطالة في المجتمع الفلسطيني التي وصلت إلى ٤٣٪ بشكل عام وإلى ٦٥٪ بين الشباب في قطاع غزة عام ٢٠١٧ بسبب مخرجات التعليم العالي التي لا تتوافق مع سوق العمل، وأكد أن الجامعات الفلسطينية تخرج أكثر من ٨٠ ألف خريج دون أي تأهيل حقيقي لدخول سوق العمل التي تتطلب مواصفات محددة.[١٦]

أكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في بيان حول أوضـاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، عشية اليوم العالمي للشباب عام ٢٠١٧ أن نسبة الشباب (١٥-٢٩) سنة في فلسطين، بلغت ٣٠٪ من إجمالي السكان، يتوزعون بواقع ٣٦٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة، و٦٤٪ في الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة، وبلغت نسبة الجنس بين الشباب ١٠٤ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، علماً أن تقديرات عدد السكان في فلسطين منتصف العام ٢٠١٧، تشير إلى أن إجمالي عدد السكان بلغ نحو ٤,٩٥ مليون نسمة، وأكد المركز أن ٧ أسر من كل ١٠ أسر في فلسطين لديها شاب واحد على الأقل.[١٧]

تشير بيانات مسح الشباب الفلسطيني ٢٠١٥ إلى أن نسبة الأسر التي يترأسها شباب (١٥-٢٩) سنة، بلغت ١٤٪ بواقع ١٣٪ في الضفة الغربية و١٧٪ في قطاع غزة. كما أشارت البيانات إلى أن ٧٢٪ من الأسر لديها شاب واحد على الأقل، بواقع ٧١٪ في الضفة الغربية و٧٤٪ في قطاع غزة. وبلغ معدل البطالة بين الشباب (١٥-٢٩) سنة، ٤٠٪ من بين الشباب المشاركين في القوى العاملة، وقد سجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة،

بواقع ٤٤٪ مقابل ٣٦٪ بين الأفراد (٢٥-٢٩) سنة.[١٨]

بلغ معدل البطالة بين الخريجين الشباب ٥٣٪ خلال الربع الأول ٢٠١٧ (٣٦٪ للذكور و٦٩٪ للإناث)، ليسجل الخريجون من تخصص العلوم الطبيعية أعلى معدل بطالة، إذ بلغ ٧٠٪ (٤٨٪ للذكور و٧٨٪ للإناث)، بينما سجل الخريجون من تخصص الصحة أدنى معدل بطالة، إذ بلغ ٣٢٪ (١٩٪ للذكور و٤٩٪ للإناث). وبينت نتائج المسح أن أقلية من الشباب (١٦٪) أتموا الانتقال إلى عمل مستقر أو مرضٍ في العام ٢٠١٥ مقارنة مع ١٥٪ في العام ٢٠١٣ (٢٨٪ للذكور، ٤٪ للإناث في العام ٢٠١٥)، وزادت نسبة مشاركة الشباب في الانتقال بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥، من ٣٩٪ في العام ٢٠١٣ إلى ٤٢٪ في العام ٢٠١٥ (٢٥٪ للذكور، ٥٩٪ للإناث).[١٩]

لا يختلف واقع التعليم العالي في فلسطين كثيراً عن التعليم العالي في الدول العربية، إذ إن الأنظمة والقوانين المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني تتشابه إلى حد بعيد مع مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، كما أن المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي الفلسطيني تكاد تكون المشكلات نفسها التي يعاني منها التعليم العالي في كثير من الدول العربية، يضاف إلى ذلك أن ثمة مشكلات خاصة بالتعليم العالي الفلسطيني نظراً للظروف التي يمر بها الوطن الفلسطيني من احتلال وما ينجم عنه من صعوبات ومشكلات تواجه الجامعات الفلسطينية؛ فهناك الإغلاقات والحواجز التي تمنع الطلبة من الوصول إلى جامعاتهم بالإضافة إلى النقص الواضح في تمويل التعليم العالي ليواكب التطورات التي يمر بها التعليم في الدول المتقدمة وغيرها من المشكلات التي تحد من قدرة نظام التعليم العالي الفلسطيني على تحقيق الأهداف المرجوة.[٢٠]

تشير المـؤشرات الإحصائية حول قطاع التعليم في فلسطين إلى أن هناك تحسناً ملموساً في مدى توافر الخدمات التعليمية ونسب الالتحاق بالجامعات وأن هناك ازدياداً واضحاً في مجموع أعداد الطلبة في المدارس الحكومية من ذكور وإناث. هذا الازدياد المطرد أدى إلى تحسن في معدلات معرفة القراءة والكتابة. هناك أيضاً تحسن في وضع الجامعات الفلسطينية من حيث تحسن معدلات عدد الطلبة والمدرسين.[٢١]

لا يختلف اثنان على أن مخرجات الجامعات الفلسطينية تلعب دوراً مؤثراً في زيادة أعداد بطالة الخرجين والشباب بشكل عام نظراً لعدم توافق مخرجات أغلب الجامعات والكليات والمعاهد الفلسطينية مع احتياجات سوق العمل، التي أصبحت تتطلب نوعية محددة من التخصصات التي تعتمد على التعليم التقني

وصناعة البرمجيات والتطبيقات الحديثة لأجهزة الهاتف المحمول وغيرها من الأجهزة.

علاقة الحصار الإسرائيلي ببطالة الشباب

ليس هناك أدنى شك في وجود علاقة مباشرة بين ممارسات الاحتلال الإسرائيلي سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة لدى مختلف الشرائح في المجتمع الفلسطيني خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من ترد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مع زيادة في معدلات الفقر والبطالة ونقص الخدمات الأساسية.

المحدد الأساسي لمشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي، فهو يلعب دوراً مركزياً في زيادة نسبة البطالة عبر القرارات المباشرة وغير المباشرة التي يتخذها من إغلاق المعابر وتدمير البنى الاقتصادية ومن بينها مشاريع ومصانع تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للتصنيع مما يعرقل إدارة العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء الاقتلاع والتجريف والحصار المفروض جواً وبحراً وبراً، وغيرها من القرارات العاملة على الإضرار بالاقتصاد الفلسطيني، فالاستقرار السياسي يعتبر عاملاً أساسياً في بناء الاقتصاد.[٢٢]

أكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة للعام العاشر على التوالي رفع نسبة الفقر بين سكانه إلى ٦٥٪.

وذكر المركز في تقرير صدر عنه أن نسبة البطالة في غزة ارتفعت في الآونة الأخيرة إلى ٤٧٪، وأن ٨٠٪ من سكان القطاع باتوا يعتمدون على المساعدات الخارجية لتأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة اليومية. وأكد التقرير أن الحصار الإسرائيلي المتواصل منذ عشر سنوات يمثل «انتهاكاً صارخاً لحقوق سكان غزة الاقتصادية والاجتماعية»، وكان البنك الدولي أصدر تقريراً في أيلول ٢٠١٦ أفاد بأن نسبة البطالة في غزة بلغت ٤٣٪ وأن نسبة الفقر بلغت ٦٠٪.[٢٣]

أدى الحصار الإسرائيلي المتواصل منذ عشر سنوات إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة التي اعتبرتها مؤسسات دولية الأعلى عالمياً، فأصبحت فرص العمل للخريجين والشباب معدومة، حتى على صعيد المؤسسات الدولية، فالعديد منها قلصت مشاريعها في قطاع غزة واستغنت عن العديد من الكفاءات الفلسطينية التي أصبحت بلا عمل. وأضاف التقرير إنه على الرغم من كل ما يعانيه القطاع الخاص الفلسطيني فإنه يعتبر المشغل الرئيس للعمالة في فلسطين، ولفت إلى أن نسبة العاملين في القطاع الخاص بلغت ٦٦,٣٪ في فلسطين في

العام ٢٠١٥ مقارنة مع ٦٥,٤٪ في العام ٢٠١٤، وبلغت النسبة في قطاع غزة ٦٣,١٪ في العام ٢٠١٥ مقارنة مع ٥٨,٥٪ في العام ٢٠١٤.[٢٤]

أشار تقرير أصدره البنك الدولي في أيلول عام ٢٠١٧م حول رؤية جديدة للاقتصاد الفلسطيني، إلى أن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية قد تكون هائلة في حالة رفع القيود الإسرائيلية بحلول العام ٢٠٢٥، حيث من الممكن أن يصل معدل النمو السنوي إلى ٦٪ في الضفة الغربية و٨٪ في قطاع غزة، مما قد يسفر عن توفير ٥٠ ألف فرصة عمل جديدة في الضفة الغربية، و٦٠ ألفاً في قطاع غزة. وبين أن رفع الحصار المفروض على غزة، من شأنه أن يفتح المجال أمام حركة التجارة شديدة الأهمية اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية لغزة واقتصادها، وتحسين الأوضاع المعيشية السيئة للغاية، محذراً من أن عدم معالجة أزمة الوظائف المتفاقمة سيؤدي إلى زيادة نسبة البطالة المرتفعة بالفعل بين الشباب والبالغة ٤٢٪، وسيؤدي التقاعس عن اتخاذ ما يلزم إلى أن يصبح نحو نصف القوى العاملة في قطاع غزة دون عمل بحلول العام ٢٠٢٥.[٢٥]

تأكيداً لما سبق نستأنس بما قدمه صندوق النقد الدولي من أسباب في أحد تقاريره الخاصة بالأراضي الفلسطينية:[٢٦]

أ. القيود المفروضة على الواردات والصادرات تُشكِّل عائقاً خاصّاً بعينه، ولكنه ليس حصريّاً أمام خلق فرص العمل في قطاع غزة، حيث تُوجد قيود شديدة مفروضة تشمل الحظر الافتراضي على التصدير، والقيود الشديدة على الواردات من مواد البناء.

ب. القيود المفروضة بصورة مستمرة على حركة الأيدي العاملة وعلى إعادة تخصيص رأس المال المُنتج بين قطاع غزة والضفة الغربية.

ج. المستويات المنخفضة من الاستثمار في القطاع الخاص، بخلاف الاستثمار في الإنشاءات.

د. الأجور المُرتفعة التي يقبل بها بعض الباحثين عن فرص العمل. فربما يختار بعض أولئك الباحثين البقاء عاطلين عن العمل، أو العمل ضمن إطار مفهوم «البطالة الجزئية» لفترة مؤقتة على أمل الحصول على عمل في القطاع العام.

هـ. الحجم الصغير لمعظم المؤسسات، فأكثرية المؤسسات في قطاع غزة تستخدم أقل من ٢٠ موظّفاً، وتميلُ هذه المؤسسات إلى أن تكون أكثر مرونةً من المؤسسات الكبيرة.

رابعاً: سياسات مقترحة لمواجهة بطالة الشباب في المجتمع الفلسطيني

مواجهة أزمة البطالة في المجتمع الفلسطيني خاصة لدى الشباب تتطلب رزمة من الإجراءات طويلة وقصيرة الأمد، بحيث تستطيع وضع

معالجات سريعة لأزمة البطالة التي أصبحت تؤرق الأسرة الفلسطينية، خاصة أن المؤشرات والمعطيات السابقة تؤكد تأزم الوضع الاجتماعي والاقتصادي لدى فئة الشباب وخاصة خريجي الجامعات في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة على وجه التحديد، وفي ضوء ذلك يمكن اقتراح بعض السياسات التي يمكن عند العمل بها الحد من أزمة البطالة:

على المستوى الحكومي

تلعب الحكومات والسياسات الرسمية التي تتبعها الدول دوراً مهماً في معالجة الأزمات التي تعاني منها مجتمعاتها المحلية، خاصة أزمة البطالة، فالأنظمة الاقتصادية التي تتبعها الدول تساهم بشكل أو بأخر في زيادة معدلات البطالة أو الحد منها، فعلى سبيل المثال النظرية الكنزية في الاقتصاد السياسي تقوم على فكرة ضخ الدولة أو الحكومة استثمارات وأموالاً في السوق المحلية تساهم من خلالها في تنشيط حركة التجارة الداخلية وزيادة فرص العمل مما يؤثر على معدل البطالة بشكل إيجابي.

تعتبر البطالة واحدة من القضايا التي تؤرق الاقتصاد الفلسطيني وخريجي الجامعات، لذا يتوجب خلق اقتصاد مستقل بعيد عن التبعية (الإسرائيلية)، وهذا من شأنه أن يخفض من أرقام العاطلين عن العمل».

أرجع مختصون في الشأن الاقتصادي، أسباب هذا الفارق، إلى الحصار (الإسرائيلي) المفروض على القطاع، إضافة إلى قلة احتياج سوق العمل للخريجين في غزة. من جانبه، أكدّ سيف الدين عودة المختص في الشأن الاقتصادي، ارتفاع وتيرة نمو الخريجين بشكل كبير، في حين أن الاقتصاد الفلسطيني لا يستطيع أن يلبي احتياجات هذه الأعداد من الطلبة. وأوضح عودة أن قطاع غزة يعاني من ارتفاع نسبة البطالة بنسب كبيرة، مشيراً إلى تعدد أنواع البطالة، لكن معظمها يكون في صفوف الخريجين، قائلا: «من الصعب أن تواجه غزة، واقتصادها، وتيرة نمو أعداد الخريجين المتزايدة في الجامعات». واستهجن افتتاح أعداد جديدة من الجامعات في غزة. مضيفاً: «على الرغم من الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع، فإن وتيرة افتتاح الجامعات والكليات مازالت متواصلة».[٢٧]

يحتاج الحد من مشكلة البطالة في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة على وجه التحديد إلى إعادة النظر في الموازنة العامة وطبيعة السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، والعمل على وضع خطة وطنية لاستيعاب جيش الخريجين تضمن إعادة النظر في سياسات التعليم ونظام القبول في الجامعات والكليات وتصحيح مسار الطلبة وتوجيههم للمجالات

التي تعاني من نقص في القوى العاملة والتركيز على المهارات الأساسية وفق متطلبات سوق العمل الفلسطينية، وترشيد النفقات الحكومية مع مراعاة العدالة الاجتماعية في فرض الضرائب من خلال تطبيق نظام الضريبة التصاعدية على الشرائح الغنية وأرباح الشركات، وضرورة إعطاء الأولوية للقطاع العام المنتج.[٢٨]

ينبغي على الحكومة الفلسطينية أن تحسن استخدامها للموارد المتاحة في ظل ضعف توافرها، وأن تستغلها بالوضع الأمثل وفق خطط وبرامج مدروسة ومحسوبة، ووفق أداء اقتصادي كفؤ، لأننا أمام معركة إعمار وإثبات الوجود والكفاءة في الأداء على الرغم من المعوقات والخطط المضادة من الجانب الإسرائيلي.[٢٩]

إيجاد حلول لأزمات البطالة المتفاقمة في فلسطين يتطلب المشاريع التشغيلية الصغيرة التي تعد مساهماً كبيراً في العملية الإنتاجية»، فعلى الحكومة وضع بنك من المشاريع وإعداد خبراء من رجال الاقتصاد لدراسة هذه المشاريع الصغيرة وتوجيه الخريج ودفعه لاختيار المشروع المناسب له إضافة إلى إعطائه طرقاً عديدة لكيفية الحصول على المعدات والموارد اللازمة لمشروعه، فهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة كفيلة بتوفير أكثر من ٧٠ ألف فرصة عمل للخريجين العاطلين عن العمل خلال السنوات الثلاث القادمة. وهذا ما أكده وزير العمل الفلسطيني مأمون أبو شهلا عندما أكد أن وزارته وحكومة التوافق تسعيان بكل الوسائل للعمل على تحريك العجلة الاقتصادية وخلق المزيد من فرص العمل دون الاعتماد على المساعدات الخارجية، التي لا يمكن اعتبارها داعمة للحركة الاقتصادية وإنما مجرد عمليات إغاثة لمساعدة المتضررين والمنكوبين في قطاع غزة.

وعن أهمية صندوق التشغيل الفلسطيني الذي أنشئ عام ٢٠٠٣، أكد أبو شهلا أن هذا الصندوق لم يُفعل وأن وزارته عادت الآن للتحرك من جديد لتفعيله وتسعى إلى أن يصل رأس ماله خلال عام إلى ١٠٠ مليون دولار، ما سيؤدي إلى توفير قروض تصل إلى ٢٠ ألف دولار وتسمح بسدادها بعد مرور عامين على استلامها وبشكل تدريجي، منوهاً بأن هذه القروض ستعطي نتائج جيدة على صعيد القضاء على البطالة والفقر الحاصل في المجتمع الفلسطيني وزيادة الإنتاج والتقليل من عملية الاستيراد.[٣٠]

يمكن مواجهة بطالة الشباب والخريجين من خلال السياسات الحكومية عبر الخطوات الآتية:[٣١]

١. مراجعة خطط التنمية المتزاحمة خاصة فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بتوفير فرص عمل ودعم القطاع الخاص والبنية التحتية والبرامج ذات البعد الاجتماعي، بحيث يتم بناؤها على أساس الأولويات الفلسطينية التي تنطلق من الواقع والاحتياج الفلسطيني.

٢. العمل مع المجتمع الدولي من أجل تمويل البرامج والمشاريع المقترحة في خطة التنمية الفلسطينية متوسطة وطويلة المدى وذلك لما لها من دور فاعل في التخفيف من آثار البطالة ووضع الاقتصاد الفلسطيني في الخطوات الأولى لإعادة إنعاشه وتنميته وتطويره.

٣. العمل على توفير الأموال الخاصة بالمشاريع الاستراتيجية المقترحة في قطاع غزة مثل الميناء وإعادة تشغيل المطار ومشاريع البنية التحتية التي سيكون لها أثر كبير في خلق فرص العمل لجزء كبير من العاطلين خاصة في قطاع غزة.

٤. تشجيع الأعمال والصناعات الصغيرة وخاصة المرتبطة بالتكنولوجيا، وتشجيع حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية ووضع الخطط للتدريب المهني والفني المناسب، والتغلب على فساد البيئة الاستثمارية سواء من الناحية القانونية أو الأمنية أو الاقتصادية.

٥. العمل على إيجاد التمويل اللازم لبناء المناطق الصناعية لما لها من دور مهم في دعم القطاع الصناعي الذي يعول عليه في زيادة فرص العمل والتشغيل.

٦. إعادة النظر في الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل لتجاوز السلبيات سواء في بنود الاتفاقية أو فيما يتعلق بتطبيقاتها.

٧. خلق الظروف والشروط التي تضمن زيادة معدل الإنتاجية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية التي تعمل على تشجيع الاستثمار، وتحسين طرق الإنتاج ودعم آليات التسويق من خلال خلق أسواق جديدة.

على مستوى السياسات التعليمية:

على الرغم من الإنجازات المهمة في قطاع التعليم العالي فإن هذا القطاع في فلسطين مازال بحاجة إلى سد الكثير من القصور وتنمية مرافق عديدة فيه، من حيث الخدمات والبنية التحتية والبرامج وطرق التدريس، ومشاركة الطلبة في ثغراته وأوليات التنمية وتطبيقاتها على السياسات العامة في هذا الخصوص، ويمكن التأثير في معدلات البطالة وبطالة الشباب على وجه الخصوص عبر السياسات الحكومية من خلال النقاط الآتية:[٣٢]

١. رفع مستوى التعليم التقني والمهني ونوعية المهارات المكتسبة.

٢. تحسين المواءمة بين مخرجات نظام التعليم الأكاديمي والمهني ومتطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية.

٣. تقليص التفاوت في توزيع مكتسبات التنمية بين مختلف القطاعات.

٤. تصميم أنظمة وآليات تساهم في تعزيز ثقافة التكافل الاجتماعي، وتغيير أنماط السلوك.

٥. إنشاء صندوق وطني لدعم الطلبة ورفده بالكوادر المتفرغة والموارد الكافية لإيصال خدماته إلى جميع الطلبة المستحقين للدعم وبكفاءة عالية، بحيث يعمل الصندوق وفق الأسس الدولية المتعارف عليها وتشمل خدماته طلبة المعاهد والكليات المهنية بالإضافة إلى طلبة الجامعات.

٦. إيجاد السبل الكفيلة بتشجيع الجامعات على توفير مقاعد للطلبة غير المقتدرين ترسيخاً لمبادئ ثقافة التكافل الاجتماعي، وتنفيذ عدد من الإجراءات الإدارية التي من شأنها زيادة التوجه للتعليم المهني والحرفي والتكنولوجي بدلاً من التخصصات الأكاديمية.

٧. إعادة هيكلة التعليم العالي والتدريب المهني والتقني ورفع كفاءة عمل الجامعات بهدف:

- رفع مستوى التدريب والتعلم ونوعيته، وتنويع المساقات لتركز على الجوانب العملية.
- ضمان مشاركة القطاع الأهلي والخاص في تحديد نوعية التعليم والتدريب المطلوب في سوق العمل.
- إيجاد حوافز لزيادة حجم قطاع التعليم والتدريب الخاص وتطوير قدرات التدريب الذاتية في مؤسسات القطاع الأهلي والخاص.
- التركيز على إعادة تأهيل وتشغيل فئات الفقراء والشباب من خلال توفير برامج تدريب وتأهيل لدمجهم في سوق العمل وتوفير حاضنات عمالية وإعفاء جمركي لمشاريع الشباب لمدد زمنية تصل إلى عشر سنوات.

السياسات الأخرى للحد من بطالة الشباب

من الأساليب الملائمة لعلاج البطالة في المجتمع الفلسطيني تعزيز روح المبادرة وتنشئة الشباب على تحمل مخاطر إنشاء مشروعات جديدة خاصة بهم، وتعليمهم حرفاً وإكسابهم مهارات جديدة. والبعد عن العشوائية والعفوية التي تحيط بهم.

يحتاج المجتمع الفلسطيني هنا إلى مناخ حاضن وداعم، ونظام تعليمي قادر على تنمية هذه الروح لدى الشباب، يوفر للشباب المكونات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والنفسية التي تتطلبها ممارسة الأعمال الحرة. وإقامة المشاريع الصغيرة وإدارتها بنجاح،[٣٣] وهو ما يسمى التنمية الذاتية وتنمية القدرات لدى الإنسان والعمل على إيجاد حاضنات لتبني أفكار هؤلاء الشباب، ويمكن الحد من بطالة الشباب والخريجين من خلال الخطوات الآتية[٣٤]

١- إعادة تقييم كل برامج التشغيل التي تقوم بها أطراف متعددة وذلك من خلال زيادة التنسيق بينها وأن تكون هادفة وشفافة لكي يستفيد منها العاطلون عن العمل، بإزالة مظاهر الوظائف الوهمية والمتكررة للشخص الواحد. والعمل على تحويل برامج التشغيل الإغاثي إلى برامج التشغيل التنموي بالتنسيق مع القطاع الخاص.

٢- تطوير برنامج واسع لتنسيق المعلومات والبيانات المتعلقة بتحركات القوى العاملة ومعرفة احتياجات سوق العمل وبالتالي العمل على تأهيل العاطلين عن العمل طبقاً لاحتياجات سوق العمل.

٣- العمل على فتح السوق العربية للعمالة الفلسطينية كنوع من المساعدة والدعم للشعب الفلسطيني وكبديل عن السوق الإسرائيلية.

٤- استكمال القوانين والتشريعات المختلفة التي تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري الضروري لجذب الاستثمارات المحلية العربية والأجنبية إلى الأراضي الفلسطينية.

٥- دعم سوق العمل المحلية التي تتشكل من القطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني لاستيعاب النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للاستثمار في فلسطين.

٦- العمل على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لمحاولة مساعدة العاطلين عن العمل – خاصة الأسر الأكثر فقراً.

٧- العمل مع المجتمع الدولي والرباعية على إلزام إسرائيل بفك حصارها وإعطاء الفرصة لإعـــادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني خاصة في ظل الوعود الدولية التي رافقت انسحاب إسرائيل من قطاع غزة بما في ذلك توفير أكثر من ثلاثة مليار دولار سنوياً لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

الخاتمة

تشير معظم الدراسات إلى توافر العديد من السبل أمام المسؤولين لمعالجة ظاهرة البطالة خاصة بين الشباب، وتحاول الحكومات جاهدة بذل جهود تتعلق بالسياسات الاقتصادية المحابية لخلق فرص عمل، إضافة إلى تشجيع إستراتيجيات الحل التي تعتمد على قدرة المنشآت الصغيرة، وريادة الأعمال والعمل المجزأ، والعمل عن بُعد على توفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة باعتبارها من أفضل الخيارات المطروحة في ظل صعوبة الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية كإطار

لتغيرات اقتصادية مطلوبة في هذا المجال. ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية هذا الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة وريادة الأعمال والسبل الأخرى، نظراً لخصائصها الملائمة لمواجهة مشكلة البطالة وبناء على تجارب إقليمية ودولية في هذا المجال. في ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على النقاط الآتية:

- مؤسسات التعليم العالي في فلسطين عموماً وغزة على وجهة التحديد تحتاج وقفة جادة من وزارة التربية والتعليم والوزير شخصياً، للنظر في مخرجات هذه الجامعات والكليات والمعاهد لكي تتلاءم مخرجاتها مع سوق العمل، وأقترح أن يتم اعتماد جامعتين فقط في غزة تتبع بشكل كامل وزارة التربية والتعليم، وأن يتم تحويل باقي الجامعات لمعاهد وكليات تقنية تخرج تخصصات لها علاقة بصناعة البرمجيات والهاي تيك وإلا سوف نظل في دوامة التعليم الحزبي والبطالة المقنعة.
- وضع الاستراتيجيات للحد من مشكلة البطالة بين الشباب يمثل خياراً مهماً ومطلوباً، عبر تفعيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال القنوات المتعددة التي توفرها المؤسسات الأهلية والمؤسسات المصرفية، والحد من المعوقات التي تعترض دور ريادة الأعمال، للتخفيف من حدة البطالة التي تتزايد بصورة سريعة.
- هناك عدد من المبادرات التي تركز على بناء مهارات ريادة الأعمال، وفرص متاحة من مؤسسات دولية للتمويل وتوفير الحاضنات، إلا أن بطالة الشباب تحتاج إلى منهج منسق ومتكامل، فلا يكفي أن يعمل قطاع واحد أو جهة واحدة على إيجاد حل لهذه المعضلة. فهناك أبعاد وعوامل متعددة ومتشابكة تؤثر في معدلات البطالة، تحتاج مواجهتها إلى توفير متطلبات متعددة تمثل شروطاً لنجاح الاستراتيجيات المختلفة للقيام بدورها، خاصة أن بطالة الشباب تمثل أحد أبرز التشوهات العميقة في سوق العمل وتحتاج لمواجهتها مختلف الاستراتيجيات الممكنة والمتاحة، إضافة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية لضمان قيام الحكومة الفلسطينية بوضع الخطط والبرامج على مستوى كامل الوطن للحد من ظاهرة البطالة بين الشباب، وخاصة في قطاع غزة.
- رفع مستوى التعليم التقني والمهني ونوعية المهارات المكتسبة، تحسين المواءمة بين مخرجات نظام التعليم الأكاديمي والمهني ومتطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية. تقليص التفاوت في توزيع مكتسبات التنمية بين مختلف القطاعات.
- ضمان التحول باتجاه التعليم التقني

والمهني بما يساهم في الحد من مشكلات البطالة وربط التعليم باحتياجات سوق العمل، لذا بات مطلوباً الاهتمام بتطوير الجامعات وقطاع التعليم العالي كونه يشكل أولوية قصوى في العملية التنموية.

- ومن هنا فإننا نوصي بإجراء عملية حوارية بين الإدارات الجامعية، ومجلس التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لضمان مخرجات نوعية للتعليم الجامعي تضمن تعزيز دوره في عملية التنمية في المجتمع الفلسطيني بما يضمن بلورة استراتيجية وطنية شاملة لتحسين جودة التعليم العالي ومخرجاته.

الهوامش

١. الفليت، خلود، عطية، تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي، بحث مقدم لمؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٢.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير بعنوان: الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠١٧ دورة (تشرين أول – كانون أول، ٢٠١٧)، على الرابط الآتي: https://goo.gl/RbkvM3

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير بعنوان: الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠١٧ دورة (تشرين أول – كانون أول، ٢٠١٧)، على الرابط الآتي: https://goo.gl/RbkvM3

٤. تقرير بعنوان: البطالة في غزة الأعلى عالمياً، موقع الاقتصادية، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١م، على الرابط الآتي: /54872/http://www.aliqtisadi.ps/article

٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير بعنوان: الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠١٧ دورة (تشرين أول – كانون أول، ٢٠١٧)، على الرابط الآتي: https://goo.gl/RbkvM3

٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير بعنوان: الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠١٧ دورة (تشرين أول – كانون أول، ٢٠١٧)، على الرابط الآتي: https://goo.gl/RbkvM3

٧. لمزيد من المعلومات: انظر موقع وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله فلسطين، على الرابط الآتي: https://goo.gl/hTRErd

٨. لمزيد من المعلومات: انظر موقع وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله فلسطين، على الرابط الآتي: https://goo.gl/hTRErd

٩. المرجع السابق.

١٠. نشرت هذه المعلومات على موقع وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله فلسطين، على الرابط الآتي: https://goo.gl/hTRErd

١١. نشرت هذه المعلومات على موقع وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله فلسطين، على الرابط الآتي: https://goo.gl/hTRErd

١٢. نشرت هذه المعلومات على موقع وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله فلسطين، على الرابط الآتي: https://goo.gl/hTRErd

١٣. الكومي، إسلام، جامعات غزة تلقي آلاف الخريجين إلى سوق البطالة!، الرسالة نت، بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣م، على الرابط الآتي: https://goo.gl/sMNSvX

١٤. تقرير إخباري بعنوان: البطالة تجاوزت ٥٠٪ وأكثر من ثُلث شباب غزة يرغبون بالهجرة، موقع فلسطين اليوم الإخباري، بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٠م، على الرابط الآتي: https://goo.gl/NWNHic

١٥. الكومي، إسلام، جامعات غزة تلقي آلاف الخريجين إلى سوق البطالة!، الرسالة نت، بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣م، على الرابط الآتي: https://goo.gl/sMNSvX

١٦. مداخلة لوزير العمل الدكتور مأمون أبو شهلا، في مؤتمر تحديات الواقع الإنساني في قطاع غزة، غزة فلسطين ٢٠١٨م.

١٧. الجهاز المركزي للإحصاء، بيان بعنوان: أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية يوم الشباب العالمي، رام الله فسطين ٢٠١٧م، ص ١

١٨. الجهاز المركزي للإحصاء، بيان بعنوان: أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية يوم الشباب العالمي، رام الله فلسطين ٢٠١٧م، ص ٢

١٩. المرجع السابق، ص ٢

٢٠. مقابلة مع الباحث والناشط الحقوقي صلاح عبد العاطي، حول تأثير السياسات التعليمية على بطالة الشباب، بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦م، غزة فلسطين.

٢١. مقابلة مع الباحث والناشط الحقوقي صلاح عبد العاطي، حول تأثير السياسات التعليمية على بطالة الشباب، بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦م، غزة فلسطين.

٢٢. أبو سمعان، إيهاب أحمد، مشكلة البطالة وسبل الحد منها على الشباب الفلسطيني، بحث مقدم لمؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٥

٢٣. تقرير إخباري بعنوان: تقرير: حصار غزة رفع نسبة الفقر إلى ٦٥٪، موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠١٧/١/٨م، على الرابط الآتي: https://goo.gl/MnEpVZ

٢٤. تقرير صحافي بعنوان: سوق العمل بقطاع غزة في أسوأ مستوياته، جريدة الحياة اليومية الفلسطينية، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٩م، على الرابط الآتي:https://goo.gl/LGD4Uk

٢٥. تقرير صحافي بعنوان: سوق العمل بقطاع غزة في أسوأ مستوياته، جريدة الحياة اليومية الفلسطينية، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٩م، على الرابط الآتي:https://goo.gl/LGD4Uk

٢٦. البنك الدولي، ٢٠١٢ ، نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطين مستقبلية، نيسان ٢٠١٢، الموقع الإلكتروني للبنك الدولي www.worldbank.org/we

٢٧. الكومي، إسلام، جامعات غزة تلقي آلاف الخريجين إلى سوق البطالة!، الرسالة نت، بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣م، على الرابط الآتي: https://goo.gl/sMNSvX

٢٨. تقرير إخباري بعنوان: اقتصاديون: بطالة الخريجين الأكثر تعقيداً بالاقتصاد الفلسطيني، وكالة معا الإخبارية، https://goo.gl/L6FVcQ

٢٩. إسماعيل لبد، سامي أبو ظريفة مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، دراسة مقدمة لمؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة» المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين،٢٠٠٧م، ص ٢

٣٠. تقرير إخباري بعنوان: اقتصاديون: بطالة الخريجين الأكثر تعقيداً بالاقتصاد الفلسطيني، وكالة معا الإخبارية، https://goo.gl/L6FVcQ

٣١. إسماعيل لبد، سامي أبو ظريفة مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، دارسة مقدمة لمؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة» المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ٢٠٠٧م، ص ١٦

٣٢. مقابلة مع الباحث والناشط الحقوقي صلاح عبد العاطي، حول تأثير السياسات التعليمية على بطالة الشباب، بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦م، غزة فلسطين.

٣٣. مخيمر، عبد العزيز وعبد الحليم، أحمد، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية)، القاهرة: بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٠م، ص ٨٤.

٣٤. إسماعيل لبد، سامي أبو ظريفة مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، دراسة مقدمة لمؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين

ورقة بحثية
نقل السفارة الأميركية إلى القدس وفق قواعد القانون الدولي وأحكامه

إعداد:
وسام حسين نايف أبو طيور [1]

مقدمة

تحتل مدينة القدس مكانةً مهمةً بالنسبة للعديد من البشر، وخاصةً أتباع الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، وقام الاهتمام الدولي بالمدينة المقدسة بناءً على هذه المكانة، وحازت القدس الاهتمام لدى المنظمة الدولية الأمم المتحدة منذ نشأتها في العام ١٩٤٥ حتى اليوم، وما انفكت هذه المنظمة تتخذ القرارات بخصوصها، وخاصةً عندما تحول المشروع الصهيوني من فكرة إلى حركة استعمارية تستهدف أرض فلسطين عامة والقدس خاصة في العام ١٩٤٨. ومن أوجه الاهتمام الدولي بالمدينة المقدسة عدد القرارات الكبير الذي صدر عن الأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص.

حازت القدس مكانة مهمة ضمن أحكام القانون الدولي وقواعده منذ احتلال إسرائيل الشق الغربي منها في العام ١٩٤٨ وازداد هذا الاهتمام بعد احتلالها بشكل كامل في العام ١٩٦٧، وخضعت المدينة المقدسة للقوانين الدولية المتعلقة بالاحتلال الحربي وأحكام اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ وخاصة الرابعة منها، وأصبحت الأمم المتحدة تتعامل مع القدس بوصفها منطقة محتلة، وأصدرت بشأنها العديد من القرارات سواء من الجمعية العامة

١. باحث فلسطيني، حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت.

أو من مجلس الأمن التي تعتبر التشريعات الإسرائيلية أياً كان شكلها وإجراءاتها في القدس باطلة ولاغية وغير معترف بها.

يعتبر قرار مجلس الأمن رقم (٤٧٨) الذي صدر في ٢٠ آب ١٩٨٠، أحد هذه القرارات وكان رداً على القانون الإسرائيلي «القانون الأساس: القدس عاصمة إسرائيل»، الذي نص على وجوب اعتبار القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل، فقد دعا القرار (٤٧٨) في قسمه الثاني جميع الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس، مما يعني أيضاً عدم نقل البعثات الدبلوماسية إليها، إضافة إلى اعتبار جميع التدابير والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة لاغية ومخالفة للقانون الدولي.

ليست مسألة نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس بالأمر الجديد، فقد أقر الكونجرس الأميركي قانون نقل السفارة في العام ١٩٩٥، في عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون، وعلى الرغم من التطابق بين وجهتي نظر الإدارة الأميركية والكونجرس بشأن القدس ومسألة نقل السفارة إليها، فما من إدارة أميركية غامرت بتطبيق هذا القانون، إلى أن جاء قرار الرئيس دونالد ترامب القيام في ذلك، على الرغم من موقف الأمم المتحدة من القدس، الأمر الذي أثار حفيظة العرب والمسلمين بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص، لكن الإشكالية هنا ليست للتساؤل عن الردود العربية والإسلامية وقدرتها على وقف تنفيذ القرار، فالإشكالية الأهم التي ستعالجها هذه الورقة البحثية هي:

أن الأمم المتحدة تعتبر القدس منطقة محتلة، وعبرت عن هذا من خلال إصدار أجهزتها المختلفة العديد من القرارات، حيث رفضت هذه القرارات جميع التدابير والإجـراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة واعتبرتها لاغية ومخالفة للقانون الدولي، وخاصة القرار رقم (٤٧٨) الذي دعا في قسمه الثاني جميع الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس، إلا أن الكونجرس الأميركي سن قانون نقل السفارة إلى القدس، ويعد الرؤساء الأميركيون بتنفيذ هذا القرار منذ صدوره إلا أن أي رئيس لم ينفذه حتى إعلان دونالد ترامب عن ذلك. وهنا يطرح التساؤل الآتي:

ما هو موقف قواعد القانون الدولي وأحكامه من قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة وفق قرارات الشرعية الدولية بالنظر إلى موقف الأمم المتحدة بشكل متكامل سواء الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية؟

المبحث الأول: المركز القانوني لمدينة القدس

تعرضت القدس للعديد من الأحداث منذ بداية القرن العشرين، فمن سنجق يتبع الباب العالي في الأستانة إلى منطقة تخضع للانتداب البريطاني، إلى مدينة ذات نظام دولي ضمن قرار التقسيم الذي لم يطبق، إلى مدينة قسمت إلى شطرين غربي وشرقي بعد حرب ١٩٤٨ تحت سيطرة إسرائيلية وأردنية، حتى احتلتها القوات الإسرائيلية بشكل كامل في العام ١٩٦٧، وإعلانها عاصمة أبدية لإسرائيل في العام ١٩٨٠.

المطلب الأول: المركز القانوني لمدينة القدس قبل العام ١٩٦٧

أصبحت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى خاضعةً للاحتلال البريطاني في العام ١٩١٧، إلى أن أعلنت بريطانيا نيتها الجلاء عن فلسطين، ونقلت أمرها إلى الأمم المتحدة وصدر قرار التقسيم، الذي تضمن تدويل القدس، ولكن حرب العام ١٩٤٨ فرضت أمراً واقعاً مغايراً لقرار التقسيم والتدويل، فقد أصبحت القدس منقسمة إلى شطرين غربي وشرقي.

الفرع الأول: المركز القانوني لمدينة القدس في عهد الانتداب البريطاني

كانت مدينة القدس تشكل جـزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى العام ١٩١٧، ثم خضعت للإدارة العسكرية البريطانية حتى العام ١٩٤٨، ومنذ ذلك التاريخ بدأت القدس تحتل مركزاً قانونياً خاصاً بها.[١] فقد صادق مجلس عصبة الأمم على صك الانتداب على فلسطين في ٢٤ تموز ١٩٢٢، وقبلت الحكومة البريطانية الانتداب على فلسطين وشرعت في ممارسته باسم عصبة الأمم في ٢٩ أيلول ١٩٢٣، ولم يأت صك الانتداب على ذكر القدس، ولكنه عهد بالمسؤولية عن الأماكن المقدسة في فلسطين والمحافظة على «الحقوق الراهنة» فيها إلى السلطة المنتدبة.[٢]

على الرغم من أن بريطانيا كانت تملك سلطات واسعة في التشريع والإدارة بما في ذلك تسيير الشؤون الخارجية للإقليم الخاضع للانتداب، فإنه لم يكن لها أي حقوق سيادية على فلسطين بما في ذلك القدس. كما أن العصبة لم تَدَّعِ السيادة على فلسطين. وهذا يميل إلى تأييد الرأي الراجح الذي مفاده أن السيادة متأصلة في الشعوب الموضوعة تحت الانتداب إلى حين الاستقلال التام. ويُستدل على صحة هذا الرأي بالفقرة الأولى من المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم، التي تنص صراحة على أن «هدف الانتداب هو السعي لتحقيق رفاه وتقدم الشعوب التي يشملها هذا النظام للوصول بها إلى الاستقلال التام».[٣]

يُذكر أن فلسطين قد وضعت تحت الانتداب

من الفئة (ألف). وحددت الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من العهد مهمة الدولة المنتدبة على الدولة من الفئة ألف على إسداء النصح والإرشاد من الدولة المنتدبة فحسب ريثما تستطيع إدارة شؤونها باستقلال تام. مما يعني أن فلسطين كانت مهيأة للاعتراف بها كدولة مستقلة ولكن ارتئي أن تقوم الدولة المنتدبة وهي بريطانيا بتقديم المساعدة والمشورة لها بصورة مؤقتة.[٤] وعليه لم يغير الانتداب على فلسطين بما في ذلك القدس، ولم يخرجها من سيادة شعب فلسطين صاحب الحق الأصيل في السيادة على فلسطين، فلا تعدو دولة الانتداب أن تكون مجرد سلطة فعلية لا تتمتع بأي قدر من السيادة القانونية. وبذلك تكون السيادة الإقليمية معطلة أو بمعنى آخر معلقة أثناء وجود الانتداب حتى انتهائه، وقد كان من المقرر أن تبقى هذه السيادة معلقة إلى أن يقوم سكان الإقليم بالاستغناء عن المساعدة والمشورة الإدارية من سلطة الانتداب بحسب القسم الرابع من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم.

الفرع الثاني: المركز القانوني لمدينة القدس في عهد هيئة الأمم المتحدة:

أعلنت بريطانيا نيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن فلسطين بحلول آب ١٩٤٨، ولكنها قدمت ذلك التاريخ فيما بعد بشكل مفاجئ إلى ١٥ أيار ١٩٤٨. وبدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة ببحث قضية فلسطين بناءً على طلب من المملكة المتحدة في ٢ نيسان ١٩٤٧ دعت فيه الجمعية العامة إلى عقد دورة خاصة لهذا الغرض، بحجة عجزها عن المضي قدماً في تنفيذ أحكام الانتداب.[٥]

أصدرت الجمعية العامة في دورتها الثانية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ القرار رقم ١٨١(٢)، الذي أوصى: بإنهاء فترة حكم الانتداب البريطاني على فلسطين بتاريخ لا يتجاوز١ آب ١٩٤٨. وتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، ترتبطان ببعضهما باتحاد اقتصادي. وإقامة كيان مستقل في القدس، وإخضاع ذلك لنظام حكم دولي تديره الأمم المتحدة.[٦]

طلبت الأمم المتحدة من مجلس الوصاية كتابة دستور خاص بالقدس، وأن يستمر لمدة عشر سنوات وبعدها يمنح سكان القدس حرية التعبير عن رغباتهم، إلا أن القرار السابق رفضه الفلسطينيون بشكل صريح ورفضه الصهاينة بشكل ملتو.[٧]

وقعت نكبة العام ١٩٤٨ وانتهت بسقوط الشطر الغربي من مدينة القدس بيد الإسرائيليين، والشطر الشرقي بيد الأردنيين. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراها رقم (٣٠٣) بتاريخ ٩ كانون أول ١٩٤٩،

وأعلنت فيه أنه يجب وضع القدس تحت نظام دولي دائم، ولكن أعلنت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢٦ كانون أول ١٩٤٨، أن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل واتخذتها عاصمة لها، وصادق الكنيست الإسرائيلي على ذلك، كما قام الكنيست في ٢٣ كانون ثاني ١٩٥٠، بإصدار قرار ينص على نقل عاصمة إسرائيل من تل أبيب إلى مدينة القدس بشقها الغربي، فارضة بذلك سياسة الأمر الواقع، غير أن المجتمع الدولي بأسره، لم يعترف بذلك نظراً لمخالفته قواعد القانون الدولي، ولما فيه من خرق لقرار التقسيم، والتوصيات، والقرارات الملحقة به.[٨]

لم يتم إلغاء قرار التقسيم أو تعديله على الرغم من عدم تنفيذه، فقد فُرض واقع جديد على الأرض تمثل في احتلال إسرائيل أراضي أخرى خلاف تلك المخصصة للدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم، ونشأ وضع قانوني واقعي في الفترة بين ١٩٤٨-١٩٦٧، فقد توزعت السيطرة على مدينة القدس بين إسرائيل والأردن، ولم يعد قرار التقسيم وارداً لدى أي من الفريقين العربي والإسرائيلي.

المطلب الثاني: المركز القانوني لمدينة القدس بعد العام ١٩٦٧

أكملت إسرائيل سيطرتها على القدس بشقها الشرقي بعد حرب حزيران في العام ١٩٦٧، ووجدت إسرائيل هنا فرصتها لتطبق أهدافها التوسعية في القدس كاملة، بالاستناد إلى العديد من الذرائع والطروحات التبريرية التي لا تنسجم مع مبادئ القانون الدولي العام المعاصر وقواعده.[٩] سارعت إسرائيل إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة، فسن الكنيست الإسرائيلي ثلاثة قوانين بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٦٧، هي: قانون معدل لقانون السلطة والقضاء، وقانون معدل لقانون الهيئات البلدية، وقانون حماية الأماكن المقدسة، كما أمر وزير الداخلية الإسرائيلي بتطبيق قانون إسرائيل وإدارتها على مدينة القدس الموسعة التي أصبحت تشمل إلى جانب القدس الغربية القدس الشرقية ومناطق أخرى مجاورة.[١٠]

رد المجتمع الدولي بشكل متسق وقوي على الإجراءات الإسرائيلية، فقد أصدرت الجمعية العامة القرار رقم (٢٢٥٣) بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧ بتأييد ٩٩ دولة وامتناع ٢٠ دولة دون أي معارضة، ونص على «أن الجمعية العامة، تعتبر التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز القدس غير صحيحة. وتطلب إلى إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي تم اتخاذها والامتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس».

كما أصدر مجلس الأمن بتاريخ ٢١ أيار ١٩٦٨ القرار رقم (٢٥٢)، وأشار فيه لقرار

الجمعية العامة السابق، واعتبر القرار أن كل الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، التي تهدف إلى تغيير وضع القدس القانوني هي باطلة. ويتبين من هذا أن المجموعة الدولية ليست مستعدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس وخاصة شقها الشرقي، فلم تعترف الأمم المتحدة بالدعوى الإسرائيلية بالسيادة على المدينة المقدسة بأي شكل صريح أو ضمني، بالعكس طالبت بإلغاء جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل بحق القدس.[١١]

تصدت الأمم المتحدة للممارسات الصهيونية في القدس منذ وقوع الاحتلال في العام ١٩٦٧، وتمثل ذلك بموقف الجمعية العامة التي قضت بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على المدينة المقدسة وعدم مشروعية الإجراءات التي اتخذتها السلطة المحتلة لتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس، كما كان لمجلس الأمن موقفه المماثل لموقف الجمعية العامة بشأن القدس.[١٢]

كررت معظم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن مطالبة المحتل الإسرائيلي بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الخاصة بالمدنيين تحت الاحتلال على القدس المحتلة، بدءاً بقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٢ عام ١٩٦٧، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٧١ الذي صدر عام ١٩٦٩، مروراً بالقرار رقم ٤٦٥ الصادر عام ١٩٨٠ والقرار رقم ١٨٦٠ الذي صدر عام ٢٠٠٩، وتشير هذه القرارات إلى أن الجمعية العامة ومجلس الأمن يريان في الوجود الإسرائيلي فوق القدس وجود احتلال حربي، كما تخضع القدس والضفة الغربية أيضاً لاتفاقية لاهاي الرابعة عام ١٩٠٧.

يتلخص الوضع القانوني للقدس بشقيها بالآتي: القدس الشرقية مدينة محتلة وضمها إلى إسرائيل غير قانوني ومناقض للأعراف الدولية، وعلى إسرائيل الانسحاب منها، أمّا بالنسبة إلى القدس الغربية، فبعد فشل فكرة التقسيم، كررت الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوتها إلى تدويل القدس (بشقيها) في قرارها رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١. على الرغم من أن المدينة (بشقيها) لم تدول، فإن مكانتها لم تحسم بعد، ومع أن شعوباً ودولاً كثيرة اعترفت بإسرائيل كدولة، فإنها لم تعترف بسيادتها على القدس. وحتى بعد مرور ما يقارب السبعين عاماً على قيام دولة إسرائيل وسيطرة إسرائيل الفعلية على القدس الغربية، رأت أغلبية الدول في مكانة القدس الشرقية والغربية مسألة غير محلولة. إلا أن هذا الموقف الدولي لم يبرز بشأن القدس الغربية كما برز عند احتلال القدس الشرقية وضمها إلى إسرائيل.

المبحث الثاني: الأحكام والقواعد القانونية والقرارات الدولية الخاصة بالقدس

قبل الحديث عن الأحكام والقواعد القانونية والقرارات الدولية المتعلقة بالقدس، يجب العودة إلى قانون الأساس الإسرائيلي «قانون القدس عاصمة إسرائيل» لأنه يشكل الأساس لهذه الورقة البحثية حول قرار أميركا نقل سفارتها إلى القدس.

نتيجة إمعان إسرائيل في خرقها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات هيئتها الرئيسة حول القدس خاصة، وجه ممثل الباكستان ورئيس منظمة المؤتمر الإسلامي بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٨٠، رسالة إلى مجلس الأمن ناشده فيها اتخاذ موقف صارم من الخروق الإسرائيلية، وعليه أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٤٧٦) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٨٠، وشجب فيه الإصرار الإسرائيلي على تغيير الطبيعة المادية والتركيبة السكانية والمركز القانوني لمدينة القدس، وقد صدر هذا القرار بموافقة ١٤ دولة وامتناع الولايات المتحدة الأميركية عن التصويت.[١٣]

اعتبرت إسرائيل هذا القرار تهديداً لأمنها ووجودها، فأصدرت قانوناً لضم القدس واعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل، حيث أقر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٨٠ «قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل»، الذي جاء فيه أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، القدس هي مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.[١٤] اعتماداً على هذا القانون اعتبرت إسرائيل أن السيادة الكاملة على القدس هي حق لها ولا ينازعها فيه أحد، ويمثل هذا الأمر تحدياً صارخاً لقواعد القانون الدولي وأحكامه وقرارات الشرعية الدولية الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

المطلب الأول: القدس وفق قواعد القانون الدولي وأحكامه

عددت المادة (٣٨) من نظام محكمة العدل الدولية لعام ١٩٤٥، مصادر القانون الدولي ومرجعيته، بـ: المعاهدات الدولية، والأعراف الدولية، والمبادئ المستقرة للعالم المتحضر، ويضاف إليها كمصدر احتياطي أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام. ويعتبر البعض أن قرارات المنظمات الدولية أصبحت مصدراً إضافياً للقانون الدولي العام نتيجة تطور ظاهرة التنظيم الدولي وانتشارها.[١٥]

باتت كل من الأحكام القانونية ذات الطابع العرفي من اتفاقية لاهاي الرابعة عام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩، جزءاً من القانون الدولي العرفي الذي يسري على الدول كافة سواء أقبلت بها أم لم تقبل، أي سواء أكانت أطرافاً فيها أم لم تكن.[١٦]

حددت اتفاقية جنيف الرابعة في العام ١٩٤٩، التي وافقت عليها دول العالم بما فيها

الكيان الصهيوني، المبادئ والقواعد الأساسية لنظام الاحتلال الحربي، ومن هذه المبادئ: أن الاحتلال وضع مؤقت ليست له صفة الدوام، ولا يؤدي من الناحية القانونية إلى نقل السيادة من دولة إلى أخرى، فهو ليس سوى نوع من القوة القاهرة التي لا تسفر أبداً عن نقل السيادة. ويرسم هذا القانون لسلطة الاحتلال حدود الصلاحيات التي يحق لها أن تمارسها لإدارة الإقليم المحتل، ويلزمها الامتناع عن إحداث تغييرات في المؤسسات الأساسية.[١٧]

ينطبق تعريف الأراضي المحتلة على الأرض الفلسطينية التي احتلتها القوات الإسرائيلية في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، وعليه تخضع هذه المنطقة لمبادئ قانون الاحتلال الحربي وقواعده، فقد أصدرت الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة بياناً في العام ١٩٩٩ وفي العام ٢٠٠١، أكدت فيه سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.[١٨] كما نصت المادة (٤٢) من لائحة لاهاي للعام ١٩٠٧، على أن سلطة الاحتلال هي سلطة فعلية وليست قانونية أو شرعية، كون السيادة لا تنتقل إلى دولة الاحتلال.[١٩] كما أن قاعدة سن القوانين والتشريعات وتعديلها وإلغاءها وإيقاف تطبيقها من أعمال السيادة التي تختص بها الدولة صاحبة الإقليم، وبالتالي لا يحق لسلطة الاحتلال أن تمارس حقاً لا تملك سبيلاً لممارسته، كون الاحتلال لا يمتلك سوى سلطة مؤقتة فعلية، لا تجيز للاحتلال مباشرة أي عمل من أعمال السيادة.[٢٠] فقد أكدت اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ بموجب الفقرة الثانية من المادة (٦٤) «أن التشريع حق من حقوق السيادة لا تمارسه حكومة الاحتلال إلا في حالة الضرورة الحربية».[٢١]

يعتبر قانون أســاس «القدس عاصمة إسرائيل» الذي أقره الكنيست في العام ١٩٨٠، مخالفاً لاتفاقيتي لاهاي وجنيف وينتهك أحكامهما من ناحيتين، الأولى أن الضم ونقل السيادة غير جائز وليس حقاً للمحتل، والثانية أن التشريع لا يحق لدولة الاحتلال، وبهذا فإن اعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل خرق لأحكام القانون الدولي الإنساني، لأن القدس وخاصة الشطر الشرقي منها تخضع لأحكام قانون الاحتلال الحربي، وقد عبرت الأمم المتحدة عن رفضها هذه الخطوة بإصدارها العديد من القرارات التي طالبت إسرائيل بتطبيق اتفاقيتي لاهاي وجنيف على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.

المطلب الثاني: القدس وفق القرارات الدولية

أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات والآراء الخاصة بالقدس، سواء من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية،

وقد احتوت هذه القرارات والآراء على العديد من العناصر التي تصب في مصلحة المركز القانوني للمدينة، أبرزها تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على القدس وسكانها باعتبارها منطقة محتلة، واعتبار التشريعات الإسرائيلية أياً كان شكلها وإجراءاتها في القدس باطلة ولاغية وغير معترف بها.

الفرع الأول: قرارات مجلس الأمن الخاصة بالقدس

تعتبر قرارات مجلس الأمن ملزمة للدول بموجب القانون الدولي وتطبيقاً له كما تبين المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن «يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق». وبالنظر إلى قرارات مجلس الأمن بشأن القدس، بدءاً بالقرار ٢٥٢ حتى آخر قرار، يمكن اعتبارها ملزمة على الرغم من عدم ربطها بالفصل السابع من الميثاق، وعلى الرغم من صدورها كما يبدو عملاً بالفصل السادس، إلا أنها تتعلق بأحد مقاصد الأمم المتحدة وهي المحافظة على الأمن والسلم الدوليين في العالم ومنطقة الشرق الأوسط.[٢٢]

حدد مجلس الأمن موقفه من مسألة القدس من خلال العديد من القرارات، وخاصة القرارات التي صدرت بعد العام ١٩٦٧، وقد عالجت هذه القرارات ضمن بنودها دعوة إسرائيل إلى عدم إجراء أي تغيير في القدس وإلغاء جميع الإجراءات التي قام بها الإسرائيليون التي تهدف إلى تغيير وضع القدس سواء بمنع إسرائيل من القيام بإقامة عرض عسكري فيها، أو بعدم قانونية ضم القدس الشرقية وعدم الاعتراف بالقدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل، واعتبرت جميع هذه القرارات أن القدس وخاصة الشق الشرقي منها منطقة محتلة وتطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ومن هذه القرارات: القرار (٢٥٠) ٢٧ نيسان ١٩٦٨، والقرار (٢٥٢) ٢١ أيار ١٩٦٨، والقرار (٢٩٨) ٢٥ أيلول ١٩٧١، والقرار (٤٧٦) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٨٠. ولكن الأهم هنا هو القرار (٤٧٨) بتاريخ ٢٠ آب ١٩٨٠.

تكمن أهمية هذا القرار في أنه جاء كرد مباشر على قانون الأساس الإسرائيلي «القدس عاصمة إسرائيل»، ونص القرار على: «أن مجلس الأمن، يلوم أشد اللوم مصادقة إسرائيل على «القانون الأســاسي» بشأن القدس، ورفضها التقيّد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛ و يؤكد أن مصادقة إسرائيل على «القانون الأساسي» تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛ ويقرر أن

جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً «القانون الأساسي» الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها، ويقرر عدم الاعتراف بـ «القانون الأساسي» وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف، نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.[٢٣]»

تجدر الإشـارة هنا إلى أن هذا القرار في مطالبته الدول بسحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس لم يحدد القدس الشرقية أو الغربية، وعليه قامت الدول التي لها بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها، وهي ١٣ دولة قامت بنقل سفاراتها من القدس إلى تل أبيب، وهي: بوليفيا وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهايتي وهولندا وبنما وفنزويلا وأوروغواي،[٢٤] وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تكن ضمن هذه المجموعة لأنها حافظت منذ البداية على سفارتها في تل أبيب.

الفرع الثاني: قرارات الجمعية العامة الخاصة بالقدس

يمكن القول إن توصيات الجمعية العامة تتصف بالإلزام في العديد من الحالات، خاصة إذا صدرت التوصية بالاستناد إلى عرف دولي قائم أو كشفت عنه، أو صدرت في نزاعات أو مواقف فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرارات بشأنها كالقرارات التي تصدر بناءً على بند الاتحاد من أجل السلام. وتعد التوصيات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص القدس منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم، مصدراً ملزماً وذات قيمة قانونية ملزمة على الرغم من صدورها عن الجمعية، فقد صدرت بأغلبية تزيد على الثلثين في جميع الأحوال، حتى أن بعضها صدر بما يقارب الإجماع، وكان صدورها بشكل يؤكد ممارسة دولية على نطاق واسع، وتعاقبت تلك التوصيات وتكررت عشرات المرات، ولم يتم نقضها بأي توصية أو قرار من مجلس الأمن، ويمكن القول إنها اقتربت من مناص العرف الدولي، لأنها تشكل تفسيراً دولياً لمعاهدة دولية هي ميثاق الأمم المتحدة أو عرفاً دولياً ناشئاً على طريق القانون الدولي المتمثل بغايات الأمم المتحدة وأهدافها وفلسفتها.[٢٥]

استأثرت القضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص على رصيد هائل من قرارات الجمعية العامة، وتتمسك الجمعية العامة بموقفها من القدس الذي صدر ضمن

قرار التقسيم، وهو تدويل المدينة المقدسة، وتكرر هذا الأمر في جميع القرارات الصادرة عنها بما يتعلق بالقدس، وتشير بالنص إلى هذا في بداية كل قرار «إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى قرارها (١٨١) د - ٢ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وبخاصة أحكامه المتعلقة بمدينة القدس»، وقد ورد هذا النص في قرارها ٧١/٢٥ الصادر بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٦، كما تؤكد على قرارها بشأن رفض «قانون أساسي: القدس عاصمة إسرائيل». وتشير في جميع قراراتها الخاصة بالقدس إلى النص الآتي «وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣٦/١٢٠ هاء المؤرخ ١٠ كانون أول ١٩٨١، وجميع قراراتها اللاحقة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات التي قررت فيها، في جملة أمور، أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي غيرت طابع ومركز مدينة القدس الشريف أو تُوخي منها ذلك، وبخاصة ما يسمى «القانون الأساسي» المتعلق بالقدس وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فوراً، وإذ تشير كذلك إلى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس، بما في ذلك القرار (٤٧٨) المؤرخ ٢٠ آب ١٩٨٠، التي قرر فيها المجلس، في جملة أمور، ألا يعترف بـ«القانون الأساسي» المتعلق بالقدس»، وهذا النص أيضاً ورد في القرار الأخير الذي ذكر سابقاً (قرار الجمعية العامة رقم ٧١/٢٥، ٢٠١٦).

كررت الجمعية العامة رفضها (القانون الأساسي القدس عاصمة لإسرائيل)، ابتداءً من القرار رقم (٣٥/١٦٩) بتاريخ ١٥ كانون أول ١٩٨٠، وحتى آخر قرار صدر عنها رقم (٧١/٢٥) بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٦، كما كررت الجمعية العامة شجبها نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، وطلبت منها الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم (٤٧٨) ابتداءً من القرار رقم (٣٧/١٢٣) الصادر بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٨٢، وحتى القرار رقم (٦٠/٤١) الصادر بتاريخ ١ كانون أول ٢٠٠٥، وأعربت عن امتنانها في القرار رقم (٦١/٢٦) الصادر بتاريخ ١ كانون أول ٢٠٠٦ عندما نقلت تلك الدول سفاراتها من القدس. ويذكر أن السلفادور والإكوادور خالفتا قرار مجلس الأمن (٤٧٨) وقامتا بنقل سفارتيهما إلى القدس، حيث ظلت سفارة كوستاريكا ١٩٨٢-٢٠٠٦، وسفارة السلفادور ١٩٨٤-٢٠٠٦.

دفع تكرار الجمعية العامة توصياتها بشأن القدس إلى أن ترقى هذه التوصيات إلى مصاف العرف الدولي، نتيجة تكرارها لأكثر من نصف قرن وبموافقة أكثر من أغلبية أعضائها، وبما يخص مسألة نقل البعثات الدبلوماسية وعدم وجودها في القدس أصبح هناك التزام دولي شبه عرفي في عدم نقل البعثات الدبلوماسية

إلى القدس والالتزام بقرار مجلس الأمن رقم (٤٧٨).

الفرع الثالث: فتوى محكمة العدل الدولية

قدمت محكمة العدل الدولية فتوى خاصة بجدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية، التي تمت بناءً على طلب من الجمعية العامة في دورة انعقادها الاستثنائية بتاريخ ٨ كانون ثاني ٢٠٠٤، وصدرت الفتوى بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٤، وتبنتها الجمعية بجلستها الاستثنائية بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠٠٤. وقد حسمت هذه الفتوى بجانب عدم شرعية الجدار خمس قضايا بالغة الأهمية ومنها قضية القدس الشرقية.[٢٦]

فقد قالت المحكمة الدولية قولها الفصل في اعتبار القدس الشرقية أرضاً محتلة، من خلال الاستناد إلى قرارات مجلس الأمن الدولي، فقد أوردت المحكمة في فتواها: «منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، اتخذت إسرائيل عدداً من التدابير في هذه الأراضي تستهدف تغيير وضع مدينة القدس. وبعد أن أشار مجلس الأمن الدولي في عدد من المناسبات إلى مبدأ «عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة العسكرية»، أدان تلك التدابير بموجب القرار ٢٩٨ عام ١٩٧١، وأكد بأوضح عبارة ممكنة أن «جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، ونقل السكان، والتشريعات التي تستهدف ضم الجزء المحتل، غير صحيحة إجمالاً، ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع».[٢٧]

تبنت المحكمة الدولية، أيضاً، ما توصل إليه مجلس الأمن الدولي بخصوص القدس الشرقية واعتبرت أن ذلك هو موقف القانون الدولي، وهو التعارض مع التشريعات الإسرائيلية الخاصة بالقدس، وخاصة القانوني الأساسي الصادر في ٣٠ تموز ١٩٨٠، وأوردت المحكمة قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٤٧٨)، الذي نص على أن سن القانون الأساسي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وأن جميع التدابير والإجـراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي غيرت أو تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس المقدسة ووضعها، لاغية وباطلة، إضافة إلى عدم الاعتراف بالقانون الأساسي وأي إجراءات أخرى من جانب إسرائيل تهدف إلى تغيير طابع المدينة.[٢٨]

يتضح مما سبق أن محكمة العدل الدولية قررت في فتواها أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وينطبق عليها كل القوانين الدولية الخاصة بالاحتلال، أي أنه من وجهة نظر القانون الدولي بطلان جميع التشريعات الإسرائيلية الخاصة بالقدس وفي مقدمتها «القانون الأساسي» الذي تضمن ضم القدس وإعلانها عاصمة موحدة لإسرائيل.[٢٩]

وعلى الرغم من أن القرار (٤٧٨) ملزم فإنه لم يعتمد بموجب الفصل السابع من

ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، حدد مجلس الأمن في القرار صراحة ضم القدس الشرقية على أنه انتهاك للقانون الدولي. ويتضح من ممارسة الأمم المتحدة في ردود مجلس الأمن بقضية ضم جنوب إفريقيا لناميبيا، وإصداره القرار رقم (٢٧٦) عام ١٩٧٠ بعدم شرعية الضم، وتم تأكيد ذلك في العام ١٩٧١ بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن ناميبيا. ورأت أنه على الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم (٢٧٦) الذي تم بحثه في مشروع قانون ضم ناميبيا لم يعتمد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن أعضاء الأمم المتحدة ملزمون بمعاملة الضم غير القانوني والامتناع عن الإجراءات التي قد تقترحها مطالبات جنوب إفريقيا. ومن بين الإجراءات غير المقبولة التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية إنشاء البعثات الدبلوماسية والحفاظ عليها في المنطقة المتنازع عليها، على الرغم من أن القرار ٢٧٦، على عكس القرار ٤٧٨، لم يذكر ذلك صراحة.[٣٠]

يتضح مما سبق أن جميع القرارات السابقة وغيرها فيما يخص القدس قد وافق عليها المجتمع الدولي، وهي تؤكد أن القدس الشرقية أرض عربية محتلة، وأن أي تغيير يعتبر باطلاً ولا يعتد به، وقررت الأمم المتحدة عدم شرعية التغييرات الناجمة عن العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، وبطلان جميع التصرفات التي اتخذتها إسرائيل بحق المناطق التي احتلتها نتيجة الحرب، وأكدت بطلان التصرفات التي تصدر مخالفة لقواعد القانون الدولي، ولما كانت هذه القواعد تتعلق بالمصلحة العليا والأساسية للمجتمع الدولي، فإن المخاطبين بها لا يملكون إلا الانصياع لأحكامها، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها بالإرادة المنفردة لأي دولة من الدول، لأنها قواعد متضمنة لجزاء حاسم يتمثل في بطلان كل تصرف يُحدث انتهاكاً لها بطلاناً مطلقاً.[٣١]

كما أن من شأن تكرار قرارات أجهزة الأمم المتحدة الرئيسة وتراكمها وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن مع الاعتراف بقيمتها الأدبية والسياسية، أن يتم اعتبارها محاولات يمكن أن تؤدي على المدى البعيد إلى تكوين قواعد عرفية، فتراكم هذه القرارات قد يكشف عن الركن المعنوي للقاعدة العرفية، وهذا ما عبر عنه القاضي «دي لارد» (Dillard) في رأيه الملحق بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٥، حيث كتب قائلاً: «هناك زعم بأن قراراً منعزلاً صادراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست له قوة إجبارية، ولكن الأثر التراكمي للعديد من القرارات ذات المحتوى المتشابه والصادرة بأغلبية كبرى ومكررة خلال فترة قصيرة من الزمن يمكن أن تصبح تعبيراً عن الركن المعنوي، وهي تشكل بهذا قاعدة من قواعد القانون الدولي العام العرفية».[٣٢] وهذا

ما ينطبق على قرارات الجمعية العامة الخاصة بالوضع القانوني للقدس، وبالذات القرارات التي تؤكد عدم وجود أي تمثيل دبلوماسي لأي دولة في القدس المحتلة.

المبحث الثالث: الولايات المتحدة والقدس وقانون نقل السفارة

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ووافق على نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، الأمر الذي فتح سيلاً من الاعتراضات والاحتجاجات وخاصة في العالم العربي، يقود هذا إلى الحديث عن موقف الولايات المتحدة من مسألة القدس، وتوضيح خلفيات نقل السفارة والقانون الخاص بنقل السفارة، وما هي التبعات والعواقب القانونية والسياسية على هذا الأمر.

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأميركية من مسألة القدس

يُوصف الموقف الأميركي بمجمله تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص بعدم الاتساق، فقد اعترف هاري ترومان بإسرائيل بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلان استقلالها، أما الاعتراف الرسمي من واشنطن بإسرائيل فكان في كانون الثاني ١٩٤٩. أكد هذا الاعتراف القانوني القبول الأميركي بالسيطرة الإسرائيلية على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل، بما في ذلك الأراضي التي تتجاوز تلك التي تم تحديدها للدولة اليهودية في قرار التقسيم (١٨١) عام ١٩٤٧، باستثناء شيء واحد - ذلك الجزء من القدس الذي أخذته إسرائيل في حربها عام ١٩٤٨ (القدس الغربية)، وواحدة من الحقائق الأكثر وضوحاً في العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي أن واشنطن لم تعترف رسمياً ببوصة واحدة من القدس لتكون جزءاً من إسرائيل، وضمن سياسة الولايات المتحدة، كان الموقف الأميركي الرسمي هو أن سيادة القدس لا تزال محكومة بقسم من قرار التقسيم الذي دعا إلى إنشاء نظام دولي للمدينة وأماكنها المقدسة.[٣٣]

واصلت الولايات المتحدة إظهار القليل من الاهتمام بإيجاد حل للقدس بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، الذي تحقق بشكل عام من خلال الالتزام بقرار الأمم المتحدة لصالح التدويل، وقد أعربت عن هذا الدعم في مناسبات مختلفة، فعلى سبيل المثال، أدانت الولايات المتحدة في عام ١٩٥٢ قرار إسرائيل نقل وزارة خارجيتها إلى القدس، ورفضت الولايات المتحدة اعتزام الأردن في عام ١٩٦٠ اعتبار القدس عاصمة ثانية، وأعلنت الولايات المتحدة تمسكها بالنظام الدولي والدور الخاص للأمم المتحدة في المدينة،[٣٤] كما رفضت نقل سفارتها إلى القدس عام ١٩٥٠، الأمر الذي كان له دور في إحجام عدد كبير من

الدول الحليفة والتي تدور في فلكها عن نقل سفاراتها إلى القدس، وعللت الولايات المتحدة رفضها هذا بأنه ينسجم مع الطبيعة الدولية لمدينة القدس.[٣٥]

رفضت الولايات المتحدة الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية عام ١٩٦٧، وأصدرت واشنطن بياناً بشأن ضم إسرائيل للقدس الشرقية يفيد بأنه لم «يتم قبول أو الاعتراف بهذه التدابير على أنها تغيير في وضع القدس»، وعلى الرغم من هذا، كانت الولايات المتحدة أكثر ميلاً منذ العام ١٩٦٧ إلى الاعتراف بوجود إسرائيل في القدس الغربية. وفي بعض الحالات، كانت إدانة الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالقدس الشرقية تعني الاعتراف بالقدس الغربية باعتبارها جزءاً من إسرائيل.[٣٦]

كما أعلنت على لسان ممثلها في الجمعية العامة للأمم المتحدة «آرثر جولدبرج» بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧، أن الولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ هي منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولذلك فإن التغييرات التي أدخلتها إسرائيل على المدينة تعتبر باطلة ولا تمثل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي والدائم للمدينة». وأعادت الولايات المتحدة تكرار موقفها من القدس أمام مجلس الأمن على لسان مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة «شارلز يوست» في الأول من تموز ١٩٦٩، «إن القدس التي وقعت تحت سيطرة إسرائيل في حرب ١٩٦٧، مثلها مثل مناطق أخرى احتلتها إسرائيل، تعتبر منطقة محتلة تخضع للقانون الدولي الذي ينظم حقوق والتزامات دول الاحتلال التي تقضي بأن دولة الاحتلال لا يحق لها أن تحدث تغييرات في القوانين أو الإدارة».[٣٧]

كررت الولايات المتحدة موقفها مرة أخرى على لسان سفيرها في الأمم المتحدة عام ١٩٧١ «جورج بوش الأب»، ووضح موقف بلاده من مسألة القدس، حيث انتقد سياسات الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشرقية، وأن حكومته تعتبر القدس «منطقة محتلة خاضعة لبنود القانون الدولي التي تحكم حقوق والتزامات السلطة المحتلة»،[٣٨] وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة رفضت قبول التدابير الإسرائيلية في القدس الشرقية، فإنها لم تتخذ أي خطوات عملية لمنعها.

الفرع الأول: فكرة نقل السفارة

بدأت الدعوة لنقل السفارة الأميركية إلى القدس على الأقل في شباط ١٩٧٢، عندما أعلن جيرالد فورد، زعيم الأقلية الجمهورية آنذاك في الكونغرس، دعمه الاعتراف بالقدس «العاصمة التاريخية والقانونية لإسرائيل» عن طريق نقل السفارة الأميركية للقدس، ومع ذلك رفض الرئيس ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) الفكرة. وبعد استقالة نيكسون أصبح فورد

رئيساً (١٩٧٤-١٩٧٧)، وبعد مرور عشرين يوماً على بدء ولايته، رد فورد على سؤال حول اقتراحه السابق بنقل السفارة بقوله: «في ظل الظروف الراهنة وأهمية التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، يجب أن ينحى هذا الاقتراح الخاص جانباً». وسيصبح موقف فورد تقليداً في الولايات المتحدة، حيث يعد المرشحون بنقل السفارة والرؤساء يؤخرون القيام بذلك من أجل «السلام».[٣٩]

اقتُرح مشروع قانون في العام ١٩٨٤ لنقل السفارة، وقد عارضت إدارة ريغان ذلك على أساس أن هذا الاقتراح «سوف ينقل رسالة مفادها أن الولايات المتحدة قبلت موقف طرف واحد في القضية». ومسألة القدس «يجب أن تحل عن طريق المفاوضات»، ونقل السفارة «سيقوض بشكل خطير قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور فعال في عملية السلام في الشرق الأوسط». وعلى الرغم من ذلك، أصدر الكونغرس عدة قرارات تشير إلى دعمه نقل السفارة إلى القدس. وفي العام ١٩٨٨، اقترح السناتور الجمهوري جيسي هيلمز، تعديلاً تم إقراره لقانون مخصصات وزارة الخارجية لعام ١٩٨٨، وهو قانون عام يتعلق بالممتلكات الدبلوماسية في إسرائيل، وأحد بنود هذا القانون يتعلق بإنشاء مرافق دبلوماسية جديدة في إسرائيل أو القدس أو الضفة الغربية وبنائها.[٤٠]

الفرع الثاني: قانون نقل السفارة

أعاد الكونغرس الأميركي طرح مسألة نقل السفارة الأميركية إلى القدس. وفي ٨ أيار ١٩٩٥، أعلن السناتور «روبرت دول» عن تقديم مشروع في مجلس الشيوخ يجيز نقل السفارة إلى القدس، وتبنى الكونجرس قراراً بنقل السفارة بتاريخ ٢٣ تشرين أول ١٩٩٥، بأكثرية ٩٣ صوتاً ضد ٣ في مجلس الشيوخ، و٣٧٤ صوتاً ضد ٣٧ صوتاً في مجلس الممثلين. اعترف هذا القانون العام (١٠٤-٤٥) بالقدس غير المقسمة والموحدة عاصمة لإسرائيل، واشترط فتح السفارة فيها في موعد أقصاه ٣١ أيار ١٩٩٩، وتم رصد ١٠٠ مليون دولار موازنة لبناء السفارة، وتم منح رئيس الولايات المتحدة الأميركية بموجب هذا القانون صلاحية تخوله تعليق تنفيذ هذا القانون لمدة ستة أشهر إذا كان ذلك «ضمن اعتبارات الأمن القومي الأميركي». وسرعان ما مارست إدارة بيل كلينتون هذه الصلاحية على أساس أن نقل السفارة الفوري إلى القدس سيضر بنتائج المفاوضات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.[٤١]

وقع بوش الابن بعد توليه الرئاسة «قانون تفويض العلاقات الخارجية الذي تبناه الكونجرس في ٣٠ أيلول ٢٠٠٢، الذي يحدد في القسم ٢١٤ من القرار سياسة الولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بالقدس، ويؤكد

التزامه بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، ويحث الرئيس على اتباع قانون نقل السفارة عام ١٩٩٥»، إلا أن الرئيس بوش كان قد أعلن رسمياً تأكيده اعتبار البند المتعلق بالقدس استشارياً بدلاً من كونه إلزامياً،[٤٢] وقضى الجمهوريون ثماني سنوات في البيت الأبيض ولم ينقلوا السفارة.

جاء «بـــاراك أوباما» (٢٠٠٩-٢٠١٧)، وقام أيضاً بتأجيل نقل السفارة بحجة حماية المصالح القومية الأمنية للولايات المتحدة، كما نصت المذكرة الموجهة إلى وزير الخارجية الأميركي «جون كيري» الصادرة في الأول من كانون أول ٢٠١٦,[٤٣] وقام دونالد ترامب بالسير على خطى أسلافه من الرؤساء ووقع على قرار تأجيل نقل السفارة لمدة ستة أشهر لاعتبارات الأمن القومي الأميركي،[٤٤] ولكن بعد انتهاء هذه الأشهر الستة أعلن بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠١٧، اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل ووافق على قرار نقل السفارة.

إن إعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعزمه نقل السفارة إلى القدس قد تضارب وتناقض مع جميع مواقف الإدارات الأميركية السابقة، وغيّر من أسس السياسة الأميركية الخارجية تجاه القدس خاصة والقضية الفلسطينية عامة.

المطلب الثاني: نقل السفارة بين القانون الدولي والسياسة الدولية

يقع قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس تنفيذاً لقانون عام ١٩٩٥، بين مطرقة القانون الدولي والقرارات الدولية وسندان السياسة الدولية وعواقبها على المصالح الأميركية في المنطقة العربية.

الفرع الأول: العواقب القانونية

يترتب على قانون نقل السفارة العديد من العواقب القانونية من أبرزها، عدم دستورية قانون نقل السفارة، حيث اعتبره وزير الخارجية الأميركي «وران كريستوفر» غير دستوري، لأنه ينتهك الحقوق الرئاسية، فقد جاء في رسالته إلى السناتور «روبرت دول» بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٩٥، ما يلي: «تقوم معارضتي لهذا التشريع على أسس دستورية متينة، إن مكتب الاستشارات القانونية التابع لوزارة العدل أوضح لمستشاري البيت الأبيض أن مشروع القانون يشكل خرقاً دستورياً لصلاحيات الرئيس في مجال الشؤون الخارجية، ولأن هذا المشروع يحمل في طياته مسعى لإجبار الرئيس على أن يبني ويفتح سفارة في موقع معين، لأسباب سياسية خارجية، فإنه يتعارض مع مبدأ فصل السلطات وفقاً للدستور وانتهاكاً لصلاحيات الرئيس الدستورية».[٤٥] كما أن القسم الثالث من المادة الثانية من دستور

الولايات المتحدة يضع مطلق سلطة اعتراف الدولة في أيدي الجهاز التنفيذي دون أي مشاركة أياً كانت من جانب الكونجرس، فقانون نقل السفارة فيه انتهاك للسلطة المطلقة المخولة للجهاز التنفيذي للاعتراف بالعلاقات الخارجية وتسييرها، كما أوضح رئيس القضاء الأميركي «أن السلطة التنفيذية هي الجهاز الوحيد في الأمة المخول إدارة الشؤون الخارجية، وإدارة الشؤون هذه تشمل الجوهر والمنهج».[٤٦]

ما ينطبق على التشريعات الإسرائيلية من حيث بطلانها وعدم الاعتراف بها كما ورد في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وفتوى محكمة العدل الدولية، ينطبق على التشريعات الأميركية وبالذات قانون نقل السفارة الأميركية إلى القدس الصادر عام ١٩٩٥، لمخالفته مبادئ القانون الدولي، حيث ينطوي على عدم الاعتراف بأي قوانين وطنية إذا كانت مثل هذه القوانين تتعارض مع الالتزامات الدولية والقوانين الدولية.[٤٧]

فقد وقعت الولايات المتحدة الأميركية على اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، وأصبحا جزءاً لا يتجزأ من «القانون الأعلى للبلاد» بموجب المادة السادسة من الدستور، وتلتزم الولايات المتحدة بموجب دستورها بتأييد هاتين الاتفاقيتين، ويضاف إليهما التزام محدد يدفعها إلى ذلك المادة الأولى من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وهي مادة عامة واردة في اتفاقيات جنيف الأربعة وتنص على أن « تتعهد الأطراف السامية بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحــوال»، وعليه فإن التزام الدول الموقعة باحترام الاتفاقية أمر مفروغ منه، أما نص «وتكفل احترامها» فهو تدبير أُريد به دعم الاتفاقية في حالة إذا ما انتهكها أحد الأطراف الموقعة، وبالتالي أصبح إلزاماً على الأطراف الأخرى أن تتخذ إجراءات فعالة لإرغام الطرف الذي يمارس الانتهاك على العدول عن مسلكه والعودة إلى احترام الاتفاقية، وما لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءات فعالة لإلغاء ضم القدس الشرقية غير القانوني، فإنها بذلك تنتهك المادة الأولى من اتفاقية جنيف الرابعة، كما أن قانون نقل السفارة هو بذاته انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة فهو مناقض ويُفسر على نطاق واسع وصحيح على أنه تأييد فعلي وليس مجرد إذعان لانتهاك إسرائيل لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩,[٤٨]

اعتماداً على ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، التي تمنع الدول من التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد الآخرين، يتضح من هذا أن دولة ما لو انتهكت أحكام هذه المادة، فإن الدول كافة ملزمة بموجب الميثاق بأن تتخذ التدابير الجماعية ما يحول دون المساس

بالسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأخرى وأن تقمع العدوان الواقع، ويسمى هذا «الالتزام الإيجابي»، ويفترض هذا بشكل بدهي أن يقترن بالتزام «سلبي» مفاده عدم الاعتراف بأي تصرف يكون مخالفاً للمبادئ السابقة، ولا بأي أثر من الآثار الناتجة عنه.

شهدت الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة العديد من المحاولات لتقنين الالتزام بفكرة عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، ومنها مشروع لجنة القانون الدولي الذي تقدمت به عام ١٩٤٩، الذي يقرر أن تلتزم كل دولة بالامتناع عن الاعتراف بأي مكاسب إقليمية تحصل عليها دولة أخرى انتهاكا لأحكام المادة التاسعة من ميثاق الأمم المتحدة، ويراعى أن هذه المادة قد بينت القواعد العامة للقانون الدولي التي تضمن السلامة الإقليمية للدول كافة.

اعتنقت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المبدأ وأكدته في إعلانها الصادر في ٢٤ تشرين أول عام ١٩٧٠، الذي ورد فيه «أن أي مكاسب إقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا يمكن الاعتراف بشرعيتها».[٤٩]

الفرع الثاني: العواقب السياسية

أعلنت إدارة كلينتون أن مصير القدس بشقيها الشرقي والغربي تقرره نتائج مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.[٥٠] وبهذا تكون الولايات المتحدة قد ربطت موقفها من القدس بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وأن اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالقدس عاصمة لإسرائيل وبناء سفارتها في القدس على أراض فلسطينية مصادرة ينتهك عدة جوانب رئيسة من مفاوضات الحل النهائي، بوصفها وسيطاً محايداً كما تدعي في هذه المفاوضات، ومن أهم هذه الجوانب القدس.

إن الاعـــتراف بالقدس «غير المقسمة» و«الموحدة» عاصمة لإسرائيل كما يسميها قانون الأساس الإسرائيلي عام ١٩٨٠، وقانون نقل السفارة إلى القدس يعد اعترافاً بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية والشرقية معاً ودعماً لها ، وعليه ينتهك كل من الاعتراف ونقل السفارة مصداقية الدور الأميركي في العملية السلمية في الشرق الأوسط، لأنه بشكل خاص يتناقض مع الالتزامات والتأكيدات الصادرة عن جميع الإدارات الأميركية السابقة واعتراف أميركي مسبق بأن القدس عاصمة لإسرائيل حتى قبل أن تتفق أطراف النزاع على وضعها، كما يعتبر جميع المسلمين القدس من أقدس الأماكن الإسلامية، ومن شأن قرار نقل السفارة أن يعزز المعادة للأميركيين في الشرق الأوسط ما يعرض المصالح الأميركية للخطر بشكل حقيقي.[٥١]

الخاتمة

ضم الاحتلال الإسرائيلي المدينة المقدسة بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وأعلنها عاصمة أبدية له من خلال «القانون الأساسي القدس عاصمة إسرائيل» عام ١٩٨٠، ولم تكن هذه المرحلة الأولى فقد سبقتها مراحل عدة كانت أولاها عام ١٩٥٠ عندما أعلن الشطر الغربي من المدينة عاصمة له ونقل مقراته الحكومية إليها، إلا أن المجتمع الدولي رفض ضم المدينة نتيجة الحرب، وأعلن موقفه من هذا عبر العديد من القرارات واعتبر أن المناطق التي تم احتلالها بعد العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية هي مناطق محتلة تخضع لاتفاقيتي لاهاي عام ١٩٠٧ وجنيف الرابعة عام ١٩٤٩، التي تفرض التزامات على دولة الاحتلال ومن أهم هذه الالتزامات عدم اكتساب المحتل السيادة على الأرض، مما يعني عدم قدرته على فرض تشريعات تغير من وضع الإقليم المحتل، وفي هذا السياق يكون القانون الأساسي مخالفاً للقانون الدولي العام والمواثيق والأعراف الدولية التي تحرم ضم الأراضي المحتلة ولا تعترف بالآثار الناتجة عن احتلال أراضي الغير بالقوة، وقد أكدت هذا العديد من قرارات الأمم المتحدة، حيث ركز قرار مجلس الأمن رقم (٤٧٨) الصادر بتاريخ ٢٠ آب ١٩٨٠ على رفض القانون الأساسي وعدم الاعتراف به واعتبر الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير وضع مدينة القدس باطلة، ودعا الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس.

يقود هذا إلى الموقف الأميركي من القدس ومسألة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، حيث تبدلت سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخاصة بالقدس خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٦٧، من دعم النظام الدولي الخاص بالقدس تحت وصاية الأمم المتحدة، إلى القبول بالأمر الواقع بتقسيم القدس إلى قطاع غربي تحتله إسرائيل، وقطاع شرقي تحت السيطرة الأردنية، إلا أنها لم تصدر أي اعتراف رسمي بسيادة أي منهما على القدس، وحتى عهد إدارة الرئيس كلينتون رفضت الإدارات الأميركية السابقة الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية. إلى أن أقر الكونجرس بشكل رسمي قانون نقل السفارة عام ١٩٩٥. ولكن وبموجب دستور الولايات المتحدة، «تكون جميع المعاهدات التي تجري، أو التي ستجرى تحت سلطة الولايات المتحدة، هي القانون الأعلى للبلاد» (المادة السادسة من الدستور الأميركي). وتشمل هذه المعاهدات اتفاقيات لاهاي وجنيف الأربعة وميثاق الأمم المتحدة. وهذا يعني أن الولايات المتحدة بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس ستشكل انتهاكاً للقانون الدولي والقرارات

الدولية والدستور الأميركي، وهذا الأمر يتبع بشكل طبيعي اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل.

يضاف إلى هذا أن القدس منطقة محتلة بحسب أحكام القانون الدولي وقواعده وأن القرارات الدولية هي ذات سيادة معلقة، لا تخضع لتشريعات دولة الاحتلال وخاصة التشريعات التي تغير من مركزها القانوني، ولذلك فإن أي اعتراف بالإجراءات الإسرائيلية في القدس يعد انتهاكاً لأحكام القانون الدولي وقواعده الخاصة بالمدينة المقدسة والقرارات الدولية ذات العلاقة، ومن أوجه الاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية الاعتراف بأن القدس عاصمة لإسرائيل والتعامل معها على أنها كذلك من خلال إقامة البعثات الدبلوماسية فيها لاعتبارها عاصمة إسرائيل.

يعتبر نقل السفارة الأميركية إلى القدس، أيضاً مخالفاً لقواعد القانون الدولي وأحكامه والقرارات الدولية، لأنه ينقل الولايات المتحدة الأميركية من دولة متحيزة سياسياً لدولة الاحتلال، إلى دولة مشاركة بالعدوان على الشعب الفلسطيني، وهو ليس اعتداء فقط على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره فحسب، وإنما مشاركة في الاعتداء على أرضه، باعتبار أن الأراضي الفلسطينية محتلة والأحقية للفلسطينيين في ممارسة السيادة وأن الاحتلال لا يلغي تلك السيادة مهما ادعى غير ذلك، فالقواعد الآمرة في القانون الدولي تمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وتمنع العدوان عليه وتمنع احتلال أراضيه بالقوة، أو قيام أي دولة باعتماد تمثيل لها في دولة أخرى خلافاً لرغبة تلك الدولة ورضاها وموافقتها.

قائمة الهوامش والمراجع

- ١ الدويك، موسى. (٢٠٠٢). القدس والقانون الدولي: دراسة للمركز القانوني للمدينة، وللانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني. الطبعة ٢. القدس: مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ص ١٦
- ٢ أيوب، نزار. (٢٠٠١). الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية. رام الله: مؤسسة الحق. ص ٥٩
- ٣ علوان، محمد. (٢٠١٣). «المركز القانوني للقدس في القانون الدولي.» المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية. العدد ٣ (تموز): ١٢٧-١٥٧. ص١٣٢-١٣٣
- ٤ طلال، الحسن بن. (١٩٨٠). القدس دراسة قانونية. عمان: لونغمان لجنة النشر. ص١٠.
- ٥ علوان: مرجع سابق، ص١٣٥
- ٦ أيوب: مرجع سابق، ص٦٥-٦٦
- ٧ مجلس القدس العالمي. ١٩٩٨. القدس القرارات الدولية الكاملة ١٩٤٧-١٩٩٧. بيروت: مجلس القدس العالمي. ص١٩
- ٨ الدويك: مرجع سابق، ص١٧
- ٩ قبعة، كمال. ١٩٩٢. «مشكلة القدس في ضوء مبادئ وقرارات الشرعية الدولية.» مجلة صامد الاقتصادي. العدد ٨٧: ٩٦-١١٣. ص١٠٤
- ١٠ علوان: مرجع سابق، ص١٤٧
- ١١ طلال: مرجع سابق، ص٣٥
- ١٢ قبعة: مرجع سابق ص ١٠٥
- ١٣ مسلط، عصام. ٢٠٠٦. «الواقع يفرض الواقعية (القدس في قرارات الشرعية الدولية).» مؤتمر يوم القدس الثامن/ جامعة النجاح. ص٥٩
- ١٤ حلبي، أسامة. ١٩٩٧. الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص١٣٢.
- ١٥ عبد الحميد، محمد سامي. (١٩٦٨). «القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية كمصدر لقواعد القانون الدولي العام.» المجلة المصرية للقانون الدولي. المجلد ٢٤: ١١٩-١٣٨. ص١٣٨
- ١٦ شعبان، إبراهيم. (٢٠١١). القدس في قرارات الأمم المتحدة: دراسة قانونية. القدس: جمعية الدراسات العربية. ص٩٢
- ١٧ السراحين، سمير حسن عبد الله. (٢٠١٣). «الحماية القانونية للقدس الشريف بين الاحتلال والقانون الدولي.» أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم درمان. ص١٩٢
- ١٨ عوض، معتصم ياسر. (٢٠١٤). «العلاقة بين فلسطين وإسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني.» مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. العدد ٣٤ (تشرين أول): ٣٠٧-٣٤٠. ص٣١٤-٣١٥
- ١٩ اتفاقية لاهاي
- ٢٠ مركز الميزان. (٢٠٠٨). الوضع القانوني لدولة الاحتلال الحربي ومسؤوليتها في الأراضي المحتلة، سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم (٥). غزة: مركز الميزان لحقوق الإنسان. ص١٢
- ٢١ اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين زمن الحرب لعام ١٩٤٩. موقع الصليب الأحمر. تاريخ الاسترجاع: ١٣ كانون أول ٢٠١٧.
- https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm
- ٢٢ شعبان: مرجع سابق، ص٦١-٦٢
- ٢٣ مجلس الأمن الدولي، قرار رقم (٤٧٨) لعام ١٩٨٠، صادر بتاريخ ٢٠ آب ١٩٨٠.
- 24 الأمين العام للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 1980، الصادر بتاريخ (s/14248) لمجلس الأمن الدولي رقم 11. تشرين الثاني 1980.
- ٢٥ شعبان: مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨
- ٢٦ الشناق، فاروق صيتان. (٢٠١٠). «القدس في قرارات الشرعية الدولية.» مجلة عالم الفكر. العدد ٤: ٢٣٩-٣٠٨. ص ٢٨٤.
- ٢٧ محكمة العدل الدولية، فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠٠٤، الصادرة بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٤.الفقرة ٧٥
- ٢٨ المرجع السابق. الفقرة ٧٨.
- ٢٩ الشناق: مرجع سابق، ص٢٨٩.
- 30 Sasnal, Patrycja and Szymon Zaręba. (2017). "Potential Legal and Political Effects if the US Relocates Its Embassy to Jerusalem." Polish Institute of International Affairs (PISM). No. 18 (958) February: 1-3. P2.
- ٣١ الطيار، صالح بن بكر. (١٩٩٦). «القدس في القانون الدولي.» أبحاث الندوة الدولية (القدس التاريخ والمستقبل) جامعة أسيوط. تشرين الأول: ٤٧٣-٤٨١.ص٤٨٠
- ٣٢ إبراهيم، علي. (١٩٩٧). القانون الدولي العام، الجزء الأول، النظريات الفقهية- المصادر- المسؤولية الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص٧٢٠-٧٢١

- 33 Satloff, Robert.(2017). "Moving The U.S. Embassy To Jerusalem From Campaign Promise to Policy Challenge." The Washington Institute For Near East Policy. NO. 30 (JAN.): 1-9. P2
- 34 Azem , Ahmad Jamil . (2017). "Moving the U.S. Embassy to Jerusalem: A Chronic Unfulfilled Promise." Jerusalem Quarterly. NO. 70 (Summer): 7-21. P10.
- ٣٥ داود، رائد فوزي. (٢٠٠٣). فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص١٥٥
- 36 Azem, P11.
- ٣٧ الطيار: مرجع سابق، ص٤٨٧.
- ٣٨ البياتي، عباس فاضل محمد. (٢٠٠٨). «سياسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تجاه القدس.» مجلة مركز الدراسات الفلسطينية/ جامعة بغداد. العدد ٧ (حزيران): ٤٤-٦٣. ص٥٤
- 39 Azem, P12.
- 40 Azem , p13
- ٤١ عاروري، نصير حسن. (٢٠٠٧). أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ ١٩٦٧. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص٢٠٤
- ٤٢ البياتي: مرجع سابق، ص ٥٦
- 43 روسيا اليوم. (2016). أوباما يعلق نقل السفارة الأميركية إلى القدس. تاريخ الاسترجاع: 8 تشرين ثاني 2017. https://goo.gl/MSfjo2
- 44 بي بي سي. (2017). ترامب يؤجل نقل سفارة بلاده إلى القدس. تاريخ الاسترجاع: 8 تشرين ثاني 2017. http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40125823
- ٤٥ الخالدي، وليد. (٢٠١٧). «أرض السفارة الأميركية في القدس: الملكية العربية والمأزق الأميركي». مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ١١٠ (ربيع): ١٧٦-١٩٤. ص١٩٢
- ٤٦ ماليسون، سالي. (١٩٨٥). القانون الذي ينطبق على نقل السفارة الأميركية للقدس. مجلة الدبلوماسي. العدد ٥ (نيسان): ٤٩-٥١. ص٥١
- ٤٧ علي، عبد الرحمن محمد، محرر. (٢٠١١). إسرائيل والقانون الدولي. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ص١٤٦
- ٤٨ ماليسون: مرجع سابق، ص٥١
- ٤٩ شهاب، مفيد محمود. (٢٠٠١). «القانون الدولي وقضية القدس.» المجلة العربية للثقافة. العدد ٤١: ٢٣-٣٦. ص٢٩-٣٠
- ٥٠ الخالدي: مرجع سابق، ص ١٧٨
- 51 Sasnal, Patrycja and Szymon Zaręba. P2

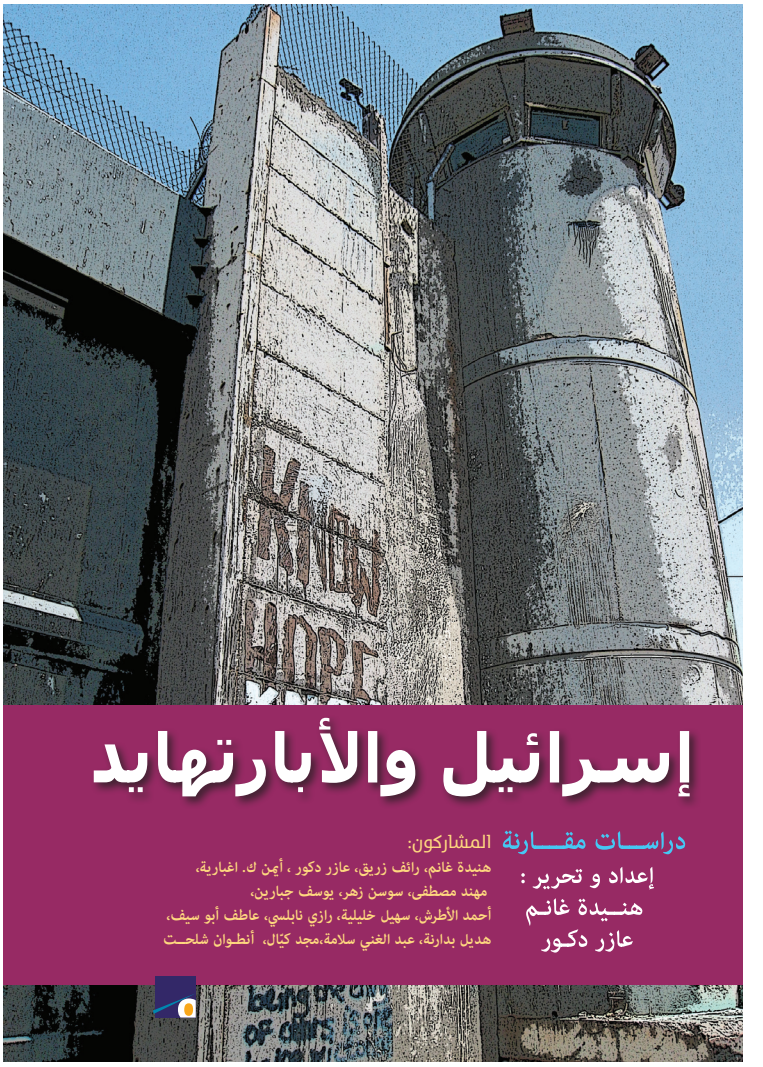

قراءة : إبراهيم طلال

الكتاب: إسرائيل والأبارتهايد

الكاتب: هنيدة غانم وعازر دكور (محرران)

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله

تاريخ النشر: أيار ٢٠١٨

تعاظم في الآونة الأخيرة الاهتمام بمقارنة ما تقوم به إسرائيل من سياسات وما تتخذه من إجراءات بحق الشعب الفلسطيني على ترابه الوطني بما كانت تقوم به دولة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا قبل انهيار النظام في بداية تسعينيات القرن الماضي. وانتقل النقاش ربما من الحيز الأكاديمي إلى التبني على صعيد الخطاب الرسمي والمطالب الوطنية. صحيح أن توصيف دولة الاحتلال بالعنصرية وجد طريقه مبكراً إلى الخطاب الوطني وأن اعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية كان من نجاحات الجهود العاملة على تعرية مقاصدها العنصرية على الرغم من أن هذا تم إلغاؤه بعد ذلك بقرار من الجمعية العامة، لكن شكل تبني الكنيست قانون القومية نقطة انطلاق جديدة أمام إعادة النقاش حول التوصيف الرسمي لدولة إسرائيل كدولة فصل عنصري حيث إن القانون نفسه ينفذ بنصوصه التوصيف الإجرائي لدولة الفصل العنصري.

بشكل عام، فإن تنامي الدراسات الأكاديمية والكتابات البحثية والنقاش اليومي حول الشبه بين دولة الفصل العنصري وبين ما تقوم به إسرائيل بحق مواطنيها الفلسطينيين العرب وبحق الفلسطينيين الذين تحتلهم وتحاصرهم بـدأ يأخذ مقاصد سياسية مع تصاعد الاشتباك السياسي في المنظمات الدولية بين القيادة الفلسطينية وبين إسرائيل عقب فشل مفاوضات السلام وتوجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على دولة وتوقيعهم الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تمكنهم من مقاضاة دولة الاحتلال وقادتها. وعليه ربما يأتي الإصرار على هذا التوصيف ضمن الجهود المبذولة من لإدانة جنرالات دولة الاحتلال وقادتها. من المؤكد حتى لا تؤخذ الأمور ببداهة أن النقاش البحثي الأكاديمي الذي بدأ يؤسس لتوصيف إسرائيل بدولة فصل عنصري لم يكن في باله المقاصد السياسية، وإن لم يكن بريئاً تماماً من مآلات المقاصد السياسية. فعلى الرغم من البلاغة الوطنية وقوة الخطاب الوطني في ذلك فإن مدغ إسرائيل ووصمها بدولة الفصل العنصري هي مهمة بحثية وقانونية في الأساس. وعليه فإن اجتهاد الباحثين خاصة الفلسطينيين في تثبيت هذا التوصيف على إسرائيل سيكون نقطة الانطلاق في أي مساجلات قانونية وسياسية بعد ذلك حول الأمر. والمؤكد أيضاً أن كل ما يعتمل في رحم السياسة ليس إلا ولیداً لتوجهات العقل.

وربما أن الكتاب المهم الذي أصدره المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» في رام الله هذا العام والمعنون «إسرائيل والأبارتهايد» سبق بقليل صدور قانون القومية إلا أنه يأتي تحديداً في الوقت المناسب للنقاش حول

عنصرية دولة إسرائيل وليس كونها مجرد دولة احتلال إذ إن أساس المشكلة الفلسطينية هي مشكلة لاجئين وصراع نتج عن سرقة الأرض وطرد الإنسان ونفيه عن أرض أحلامه. يضع الكتاب الذي تحرره الدكتورة هنيدة غانم وعازر دكور القارئ أمام صورة شمولية لواقع الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين. السؤال الكبير الذي يحاول مؤلفو الكتاب الإجابة عنه: هل يمكن توصيف إسرائيل بدولة الفصل العنصري.

تبدأ هنيدة غانم تقديمها للكتاب بموضعة النقاش في عموميته وسياقه الخاص. فتعاظم المقارنات بين إسرائيل ونظام الفصل العنصري مرده عاملان:

- عامل موضوعي يتمثل في حقيقة الممارسات وأدوات السيطرة التي تستخدمها إسرائيل ويتمخض عنها واقع سياسي وميداني يقود حقيقة إلى خلق مناخات تشبه إلى حد بعيد ما نتج عن سياسات الفصل العنصري التي كانت تمارسها جنوب إفريقيا.
- عامل ذاتي، المقصود به ثقل المقارنة وما تحمله من دلالة كأداة نضالية سياسية، فسياسة الفصل العنصري والأبارتهايد منبوذة ومدانة سلفاً في أروقة المجتمع الدولي.

وعليه، فإن توصيف إسرائيل بها يعني التأكد من إدانة إسرائيل، ولكن كما تحذر هنيدة فإن الاستخدام الثابت لتوصيف الأبارتهايد قد لا يخدم كثيراً دون النظر إلى المعنى المتنامي والمتطور للمفهوم. فليس بالضرورة أن يتم جلب البرادايم الذي يمكن تطبيقه على جنوب إفريقيا والبحث عنه في حالة الممارسات الإسرائيلية. الأبارتهايد نظام في طور التكوين دائماً ولو ظل نظام الفصل العنصري موجوداً حتى اللحظة في جنوب إفريقيا لكانت إسرائيل ربما تستخدمه بما في ذلك سياسات توظف فيها التكنولوجيا الحديثة وأدوات القمع المركبة المشتقة من التطور. ومع هذا فإن المقارنات تكشف عن منظومة خطابية مركبة تعمل على شرعنة السيطرة والقمع وإخضاع السكان، وإنتاجها كحالة طبيعية مستدمجة بالحس العام الجمعي للمحتل. إن ما يقدمه مؤلفو الكتاب من مداخلات نقدية وتوصيفية يساهم بشكل كبير في إغناء النقاش حول موضوع متحرك.

في الفصل الأول، المعنون بـ«ما بين الأبارتهايد والاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري: إشكاليات المقاربة والمقارنة» تبدأ هنيدة غانم بدراسة بعنوان: «التأطير المركب لنظام هجين. جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد في فلسطين». السؤال

الذي يؤسس لوعي غانم التحليلي هو سؤال الكتاب الكبير كيف يمكن توصيف إسرائيل بدولة أبارتهايد؟ هل يشكل الأبارتهايد نموذجاً نظرياً أو تحليلياً كافياً لفهم النظام الإسرائيلي أم يتم إسقاطه عليه لأسباب سياسية مع أن الواقع أكثر تعقيداً؟ وعليه وكما تقف غانم بحذر عند المقاربة مطالبةً بضرورة التمييز بين الحلول الممكنة للمسألة الفلسطينية وبين التحليل النظري لآليات تشكل النظام الإسرائيلي وعمله وممارسته. القصة ليست في مقاصد التحليل ولكن في حدودها. على أن إسرائيل دولة فصل عنصري يضيف جديداً لمكنات إنجاز مقاصد النضال الوطني الفلسطيني. بالطبع الإجابة تتحدد من موقع صاحبها في النقاش. لكن المؤكد كما يمكن الاستشفاف من تحليل غانم أن ثمة فوارق كبيرة بين الواقع في جنوب إفريقيا وبين الواقع في فلسطين بالقدر الذي يوجد تشابه كبير بين الواقعين.

تسرد غانم في سياق تحليلها مجموعة من الفوارق بين الحالتين، منها:

(١) عـلى عكس وضعيات الاستعمار الكلاسيكي حين تسيطر الدولة الأم على مساحات وأراض خارج حدودها فإن المستعمرين الصهاينة جاؤوا من دول وأوطان متعددة. حتى احتلال إسرائيل بقية الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ أيضاً حمل مدلولاً سكانياً حيث يزعم المستوطنون ما زعمه مستوطنو اليشيف والمستوطنة الأولى بأن الأرض لهم.

(٢) الاستعمار الكلاسيكي يقوم على إخضاع سكان المستعمرات، في المقابل فإن النظام الإسرائيلي يقوم على محو السكان الأصليين وإزالتهم.

(٣) مع هذا، فإن المشروع لم ينجح في حسم صراعه أمام سكان البلاد. لقد حدثت شواهد في التاريخ تم حسم الأمر فيها مثلما هو الحال في كندا وأميركا، حيث تم محو السكان الأصليين وتصفية وجودهم، وفي نماذج أخرى صهرهم كما هو الحال في أميركا الجنوبية.

وإذا كان الأبارتهايد يعرف بأنه «فصل قسري وعدم مساواة رسمية بين مجموعات مكانية على أساس هويتها الجماعية» فإننا بحاجة للبحث عن تلك الإجراءات التي ينطبق عليها مثل هذا الفصل. وما تقترحه غانم من خلال قراءة تاريخ تطور المشروع الصهيوني في فلسطين من مرحلة المستعمرة الأولى حتى اللحظة هو فهم دينامية تطور نظام الفصل العنصري الذي يمارسه النظام الإسرائيلي دون أن يتبناه علناً، إذ إن الفرق الجوهري بين

نظام جنوب أفريقيا والنظام في إسرائيل ربما هو فكرة التبني العلني، ربما على النقيض من ذلك كان يسعى على ألا يبدو كذلك على مستوى الخطاب لا الممارسة. لقد كانت فكرة الحيز والتمايز في السكان أساس فكرة النقاء اليهودي الذي عمل المشروع الاستيطاني على تطبيقها دائماً على أساس التفوق العرقي الذي وهبه الرب لبني إسرائيل. ولكن مرة أخرى وكما يجب الانتباه فإن السياق في فلسطين أكثر تعقيداً من حصره في تعريف محدد للأبارتهايد الكلاسيكي. فالارتباك النظري الذي يمكن أن يدخلنا فيه مثل هذا التعريف لابد أن له مدلولات أعمق في السياق الفلسطيني. مثل السؤال هل إمكانية اعتبار ما يجري من سياسات في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ أبارتهايد؟ صحيح أن هناك عنصرية «مؤمننة» وهناك مشروع قومي إحلالي، إلا أن هناك مخاطرة في استيراد النموذج. والأبعد من ذلك ربما إعادة التفكير في مخاطر الإصرار على توصيف الصراع بأنه صراع قائم لإزالة نظام الأبارتهايد لأنه هذا يعني أن غايات النضال هي السعي للمساواة في المواطنة، بمعنى أن يصبح الفلسطينيون متساوين ومواطنين مثل المستوطنين تماماً، وبالتالي الإقرار بأساس النظام الذي أوجده هؤلاء المستوطنون. في المقابل فإن الاعتقاد بأن الواقع هو واقع استعماري استيطاني لا يفي بما يدور حقاً ويظل مرهوناً بقصور معرفي ونظري وسياسي.

يناقش رائف زريق وعازر دور التشابه والاختلاف بين نظامي الفصل في إسرائيل وجنوب إفريقيا. يبدأ الباحثان نقاشهما بنفي حالة التشابه استناداً على التعريفات الكلاسيكية للأبارتهايد، كما في التحذير السابق الذي حذرت منه هنيدة غانم في معرض تحليلها. لقد اعتمد جوهر السياسة الإسرائيلية على ضرورة السيطرة على الأرض وأن يبقى الفلسطينيون محاصرين ومعزولين في معازل دون اللجوء علانية لقوانين وتشريعات وقواعد أبارتهايد واضحة. وعليه فإن الضرورة البحثية والعملية تقتضي النظر إلى الأبارتهايد على أنه صيرورة وليس مجرد كينونة. ومن هنا يطلب الباحثان بضرورة التمييز بين الأبارتهايد كظاهرة سياسية تاريخية وعينية تطورت في جنوب إفريقيا وبين ظاهرة مرفوضة ومحرمة ومدانة في القانوني الدولي.

لا يمكن قصر النقاش على توصيف الواقع المعاش، وبالتالي لابد من دراسة الطريقة التي تم من خلالها بناء ذلك وإدراك هذا الواقع، بمعنى المخيال السياسي، فالأبارتهايد كما يقولان ليس واقعاً فحسب بل عدسة يتم من خلالها إدراك الوقائع وفق الأيديولوجيا والمبادئ المعيارية السياسية الناظمة لمدارك ووعي

المستعمَر والمستعمِر. ما ميز النظام في جنوب إفريقيا أنه نظام فصل ضمن وحدة سياسية اقتصادية لذلك بدا الفصل جلياً وواضحاً في مقابل غياب الوحدة التي يجري في داخلها الفصل في فلسطين. فالأبارتهايد ليس مجرد عملية فصل إنما فصل داخل وحدة، «أي فصل وعزل ما كان من المفروض ألا يعزل أصلاً». والباحثان لا ينجحان في توضيح صورة النقطة السابقة إلا إذا تم توصيف الوحدة بأنها اكتمال للمشروع الاستيطاني، وفي الحالة الإسرائيلية، فإن المشروع غير مكتمل. حيث إنه في كل الحالات لم يكن من المفروض عزل ما تم عزله.

يعدد الباحثان أربعة عوامل ساعدت في تمظهر التجربة الجنوب إفريقيا كحالة أبارتهايد. تتمثل في العلاقة الاقتصادية - العمالية، الثيولوجيا السياسية، الوحدة الجيوسياسية للإطار السياسي الإجمالي ووظيفة اللغة. إسرائيل مع قيامها حاولت تجاوز شروط الأبارتهايد من خلال بعض الممارسات التي أخفت الوجه الحقيقي لسياسة الفصل العنصري مثل منح العرب حق التصويت والترشح مثلاً. لذلك فإن السؤال يظل حول الجغرافيا. أي يمكن تطبيق البحث عن الأبارتهايد الإسرائيلي. في حالة الضفة الغربية مثلاً هناك شواهد دامغة على العزل والفصل والقوانين المختلفة والتمييز في كل الأنظمة المطبقة. لكن الضفة الغربية ليست وحدة سياسية منفصلة، وعليه فإن بعض شروط الأبارتهايد تنتفي في هذه الحالة. أما حالة مواطني إسرائيل الفلسطينيين فهي أكثر حدة. فقد تمتعوا بحقوق سياسية كبيرة. يقول الباحثان: هل ثمة فصل داخل إسرائيل نفسها يرقى إلى حالة الأبارتهايد؟ نحن نجمع أن هناك حالة واضحة من التمييز المأسس العميق جداً والبنيوي والمنهجي الذي يكرس دونية مواطنيها الفلسطينيين. ومع هذا فإن وضع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل لا يبلغ ما بلغه وضع السود في جنوب إفريقيا فلا يوجد فصل رسمي في المستشفيات والجامعات ولدى الفلسطينيين في إسرائيل حرية في التعبير والانتظام وإن كانت محدودة. يبدو هذا القول مثيراً خاصة أنه يأتي في سياق اختتام النقاش لنفيه انطباق الحال. وباعتبار الحالة الثابتة للتجربة التاريخية ومقارنتها بما جرى في جنوب إفريقيا يمكن أن يكون هذا صحيحاً، لكن الباحثان يتجاوزان ما بات شائعاً وأسس لفكرة الكتاب بأن الأبارتهايد ليس حالة ثابتة بل متحركة ومتطورة، وعليه وربما هذا يجب أن يكون على عاتق العقل البحثي الفلسطيني والعربي تطوير مفاهيم الأبارتهايد استناداً إلى التجربة المحلية وتعميمها ضمن النقاش القانوني الدولي حتى لا نقع ضحايا الحالات التاريخية، وبالتالي خسارة معركة التوصيف

لغايات سياسية ومكتسبات قانونية في الصراع.

كل شيء يجب فحصه للنظر في أدوات تنفيذ الأبارتهايد في إسرائيل. فالنظام في إسرائيل الذي لا يتبنى علانية الفصل يؤسس له بطرق مختلفة. نظام التعليم أداة مهمة في هذا الجانب كما يقترح أيمن إغبارية في فصله المعنون «التعليم في نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا: تبصرات في حالة إسرائيل». هناك إعلاء للتعليم الديني في إسرائيل على حساب التعليم المدني. والتعليم الديني هو تدريس تعاليم الدين اليهودي الذي يركز على سمو بني إسرائيل واحتقار الأغيار. مثلاً في العام ٢٠١٥ تم صرف ما مجموعه ٥٦ مليون شيكل على النشاطات المرتبطة بالتعليم اليهودي، في حين ما تم استثماره في التعليم الذي يعنى بإرساء دعائم الديمقراطية تراوح بين ٥ و٦ ملايين شيكل. كما أن نظام التعليم في إسرائيل يخضع للفصل والتفرقة على أساس الجنسية والديانة ودرجة التدين، حيث يلتحق تلامذة المدارس اليهودية والعربية واليهود العلمانيون والمتدينون بـــإدارات ومدارس وأنظمة تعليمية منفصلة. ويعتمد نظام التعليم على تشكيل أيديولوجيا تسويغية على أساس نزع الصفة الإنسانية عن ثقافة السكان الأصلانيين وأسلوب حياتهم من خلال التحكم برموزهم الثقافية والوطنية. مقابل التركيز على الشعور باحتقار الذات والدونية وسلخهم عن انتمائهم الوطني وتمجيد تاريخ المستوطنين اليهود وثقافتهم وإنجازاتهم. ولكن هل ثمة فصل على أساس عنصري داخل المدارس. هذا يبدو أنه مربط الفرس. لأن نظام الفصل قائم على منع الاختلاط بين الأعراق. الإجابة تحتاج إلى توسيع مفهوم الفصل ليشمل الممارسات التي تتضمنه وتمارسه بطرق مختلفة. يقول إغبارية: تعكس الصعوبات التي تقف في طريق توظيف المدرسين العرب في المدارس اليهودية طبيعة الفصل العنصري فالعرب غير موجودين في المدارس اليهودية وأيضاً لا وجود لهم في المناهج والكتب المدرسية كذلك. وكما يقتبس الكاتب فإن الكتب المدرسة في إسرائيل تستوفي معايير التعليم العنصري، حيث إنها تعلم نزعة الاعتداد بالأصل الإثني وتعامل الفلسطينيين كما لو كانوا جماعة مجهولة وليس هناك ما يشير إلى أنهم بشر أسوياء. هذه الكتب وما تحتويه هي أساس العنصرية التي ينمو معها المواطن اليهودي. حيث إن نظام التعليم يحافظ على مهمته في إنتاج الأيديولوجيا الصهيونية ونشرها، تلك الأيديولوجيا التي تنفي بدورها وجود الجماعة الوطنية الفلسطينية الأصلانية وتنظر إليها باعتبارها جماعة أجنبية وطارئة تهدد وجود اليهود وهويتهم.

في المقابل، يتم تطوير مناهج تعلم المخضوعين أو المواطنين من الدرجات الدنيا

تقوم على تشكيل الفرد على أساس الدونية والوفاء والامتنان للمستعمر واكتساب الفضائل المدنية الضرورية لإنتاجه وفق هذه المعايير. وربما عند مقارنة تدريس مواد الدين الإسلامي للطلاب المسلمين مع ما يدرسونه من تعاليم الدين اليهودي تتضح الصورة. وأساس ذلك أن المستعمر كما هو الحال في جنوب إفريقيا هو الذي يحدد ما يدرسه المستعَمر، حيث إن تطور شخصيته مرتبط بالوجود الاستعماري لصاحب التفوق المزعوم. وكما يختم إغبارية مستنداً إلى فريدريكسون فإن العنصرية تقوم في أساسها على مبدأين: إثبات الاختلاف وممارسة القوة. ويجري تشكيل الاختلاف باعتباره هوّة دائمة لا يمكن جسرها، بين «نحن» و«هم»، ويتم تعزيز ذلك كما يوضح إغبارية من خلال نظام التعليم والكتب المدرسية.

أيضاً الدين يقوم بـدور تأسيسي لمثل ممارسات الفصل العنصري. بل في الحالة اليهودية فإن الدين ذاته يستند إلى الفصل بين اليهود وغيرهم، وربما هو الدين الوحيد الذي لا يمكن اعتناقه بل يجب أن تولد فيه وهذا بحد ذاته فصل لا يمكن تجاوزه في توصيف الحالة الإسرائيلية. فتعاليم الدين اليهودي قائمة على التفوق العرقي/ الديني لليهود أولاً على العرب الفلسطينيين وبالتأكيد على العالم كله. والنظام في إسرائيل كما يرى مهند مصطفى في فصل له بعنوان «الدين والأبارتهايد في السياق الإسرائيلي» يستند إلى معتقدات وقيم دينية تعم على إنتاج سياسات التفوق والفصل العنصري المبنية على أسس دينية وعلى الانتماء الديني وشرعنتها. لقد تم تأصيل تراتبية الحقوق والتفوق العرقي/ الديني في خطاب ديني يحدد من هم أصحاب البلاد ويشكل ناظماً لتراتبية الحقوق، إن الأسس الثيولوجية للفصل العنصري في إسرائيل قائمة على فكرة وجود إسرائيل من الأساس.

لكن كما هي العادة فقد تم استخدام الدين ليس فقط في شرعنة الخضوع وإباحة استخدام القوة والقتل والمحو والإحلال بل أيضاً في إنتاج منظومة من الممارسات تحدد من يتم إقصاؤه سياسياً واقتصادياً وثقافياً، لأن المنظومة الدينية لديها تصوراتها عن تصنيف الناس وتراتبيتها بين يهود وأغيار و«الطوشاف» والأجنبي، والمشرك (النوخري).

في حالة إسرائيل تكثف الخطاب الديني وباتت مساهمته أكبر في تشكيل وعي الدولة بعد احتلال بقية فلسطين في العام ١٩٦٧. ومهند يعيد إنتاج المقولات الإسرائيلية حول صعود اليمين بعد ذلك وإدخال جرعات أكبر على الصهيونية، فيما في ذلك حقيقة الأمر أن المشروع الصهيوني اكتمل مع احتلال بقية فلسطين وباتت العناصر الدينية أكثر وضوحاً

في خطابه وممارسته، إلى جانب إعادة إنتاجه لفكرة المستعمرة الأولى ولكن في المناطق الجديدة بدت إعادة الإنتاج أكثر حرفية لأنها تستند الآن إلى قوة وخبرة وتم التركيز على البعد الديني فيها لإعطائها شرعية أمام رفض بعض العلمانيين توريط الدولة في أزمات جديدة. لم يكن هناك «تديين» للقومية كما تقول الأطروحات السابقة فما جرى هو إظهار تلك الأبعاد الدينية بصورة أكبر بعد ثبات أركان الدولة. عموماً يعدد مهند مصطفى مجموعة من الشواهد على عنصرية الدين واستعماله كأداة فصل عنصري. منها:

(١) الفصل الوظيفي والحقوقي المعتمد على الدين. ولكي يتم ذلك لابد من شيطنة الفلسطينيين وعدم الشفقة عليهم، حيث إن المعركة معهم هي معركة للدفاع عن الرب الذي يحتقرونه.

(٢) مبدأ الملكية القائمة على الحق الديني. وكما يختم مهند مصطفى، فإن هناك تشابهاً كبيراً بين نظام جنوب إفريقيا والنظام في إسرائيل من حيث استخدام الدين كأداة لتعزيز الفصل العنصري وممارساته.

يواصل يوسف جبارين جانباً آخر من جوانب المقارنة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا من خلال النظر في استخدام التخطيط كأداة لإحكام هيمنة المستعمر على أصحاب البلاد الأصليين وتهميشهم من خلال توزيع المكان والفضاء.

ما يسميه فنتازيا الدولة وتخطيط الهيمنة والتهميش والاضطهاد كلها أدوات تستخدم في إخضاع الأصلانيين وجعلهم أقلية في حيزهم. فالتخطيط المكاني الذي تقوم به الدولة تستخدمه من أجل تهميش الفئات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة واضطهادها لصالح إرساء قواعد هيمنة الأغلبية الجديدة. والتخطيط يصبح أداة للتهميش وأداة للسيطرة في الوقت نفسه. فهو يعمل على تهميش أصحاب المكان ويساعد على هيمنة الفئات الجديدة صاحبة النفوذ في أجهزة الدولة. بعبارة أخرى يعيد إنتاج أصحاب الأرض كغرباء في أرضهم أو كآخرين فيما يعاد صياغة واقع جديد لصالح الوافدين الجدد. تخطيط الهيمنة هذا يكشف عن الجانب المظلم من التخطيط وأثره السلبي على الأقليات والمهاجرين، وهو مستخدم في معظم حالات التخطيط في المدن حتى في الدولة في علاقاتها مع مواطنيها مثلاً تخطيط المدن الأميركية حيث يصار إلى تخطيط المدن في انعكاس للصراع حول الكثير من القضايا كالسيادة والشرعية والمنطقة والهيمنة والهوية الجمعية والرواية والرقابة الاجتماعية والتقسيم المكاني للعمل والاقتصاد والتحكم في الموارد والثقافة والأدوار.

لقدر ارتكز المشروع الصهيوني في كليته إلى هندسة المكان كما يقترح إيال وايزمان في كتابه «الأرض المبقعة» الذي يفوت الباحث الإشارة إليه. وحيث إن للتخطيط وظيفة مركزية في خدمة فنتازيا الهيمنة ورغبة المجموعة المهيمنة وأجهزة دولتها وفي ملء نقص وعدم اكتمال الواقع الذي تسعى إليه، فإن المجموعة المهيمنة تستخدم المكان وتوزيعه وجغرافيته وهندسته لفرض سيطرتها. مثلاً وصف خطة شارون (١٩٥١) التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية بعد النكبة بأنها ضائعة وغير مزروعة ويساء استخدامها ومهملة وأهم شيء غير مأهولة بعدد كاف من اليهود. وكانت همّة تخطيط إسرائيل تعتمد على مقولة الصهيونية الأولى بلاد فارغة لشعب ينتظر العودة إليها. وعليه فإن التخطيط الصهيوني ارتكز إلى محو الوجود الفلسطيني وتركيز وجود جديد للمستوطنين. إيال وايزمان يوضح هذا في كتابه سابق الذكر بطريقة أكثر إثارة.

يستكمل أحمد الأطرش وسهيل خليلية النقاش حول التخطيط من خلال تحليل ممارسات تخطيط الحيز في الضفة الغربية. الحيز وتوزيعه وإعادة تشكله أداة مهمة من أجل تمرير واقع الأبارتهايد كما تشير تجربة جنوب إفريقيا.

يعتمد الباحثان في تحليلهما على منهجية ما بعد الأبارتهايد القائمة على أساس الحقوق للتنمية الحيزية والتخطيط بما يشمل الحق في الحركة والمياه الآمنة والتعليم. والحق في تقرير المصير الحضري. ما يتم في الضفة الغربية هو تقسيمها إلى كانتونات ممزقة بالحواجز والطرق الالتفافية ونقاط التفتيش، وهي بمجملها تشكل حالة مميزة للأبارتهايد، ويظل المكان الفلسطيني مهدداً بالهدم والنسف والتهجير.

اتبعت إسرائيل، بعد توقيع اتفاق أوسلو، طرقاً جديدةً من أجل مواصلة هيمنتها على الحيز وإعادة إنتاج الأبارتهايد عبر الممارسة الاستعمارية الجديدة المعروفة بالنيوكولونيالية التي تتصف بكونها عملية ثنائية لكل من الاستعمار الاستيطاني والسياسات الاقتصادية النيولبيرالية يدفع بها المولون ما يضمن بشكل كبير تقويض قابلية قيام دولة فلسطينية في الختام. ضمن هذه العملية يُحرم السكان في الضفة الغربية من حقوق تخطيط حيزهم الذي يصار إلى انتهاكه بشكل متواصل وانتهاك حقهم بالمشاركة في صناعة القرار المتعلق بالحيز وحقهم في الاستيلاء على الحيز إلى جانب حرمانهم من المواطنة الحضرية.

يستعرض الباحثان بعض الخطوات الإسرائيلية في هذا الجانب مثل الخطة التي أقرت عام ٢٠١٤ التي هدفت إلى نقل القوة

في تخطيط الحيز إلى المستوى الإقليمي، حيث تهدف الترسيمات الحيزية الجديدة إلى معالجة المسائل التي تثير القلق فيما يتعلق بالاستقطاب الثقافي. والنتيجة هي أن التقسيم المنحاز لصالح جماعات معينة هو عملية خلق مناطق ذات أفضليات من خلال ترسيم حدود جديدة تخدم سيطرة الفئة الحاكمة: المستوطنين. ثم يستعرضان بتفصيل التخطيط فيما يتعلق بالقدس والقيود على الحركة وعملية العزل العنصري والإحاطة بالجدران والعزل. وكما يخلصان فإن استدامة المناصرة في نقد الأبارتهايد تتم عبر ما بعد الأبارتهايد عبر منهج يقوم على أساس الحقوق يصاغ ضمن مفهوم حقوق التخطيط الحيزي الذي ينقصه الحق الجماعي للمشاركة الذي يعد أمراً أساسياً لضمان الإدماج الاجتماعي.

ضمن الصورة الواحدة، هناك في ممارسات إسرائيل والإجراءات المتبعة فيها ما يشير إلى حالات الأبارتهايد. يناقش رازي النابلسي في دراسته بعنوان «سياسات إنتاج المعازل الفلسطينية في الضفة الغربية» مثلاً وضعية بلدة كفر عقب التي نتجت بفعل السياسات الإسرائيلية بحق المقدسيين. فالبلدة التي انتقلت من مجرد بلدة صغيرة وضاحية من ضواحي المدينة إلى حي كبير يزيد تعدد سكانه على السبعين ألفاً تعتبر نموذجاً صارخاً على واقع الأبارتهايد، فهي موجودة قانونياً في نطاق مدينة القدس لكنها خارج الجدار، وبالتالي فهي مادياً في نطاق الضفة الغربية. يسكنها سكان مدينة القدس لأسباب مختلفة لكن أهمها يكمن في الحفاظ على هويتهم المقدسية من المصادرة فيما لا يتمتعون هناك بأي من الخدمات التي يتمتع بها سكان المدينة على الرغم من خضوعهم لكل أشكال الضرائب التي تفرض عليهم. بعبارة أخرى، فإن صفة المؤقت التي تشكل المكان تحولها إلى ما يشبه البانتستون المحاصر بالقوانين والجدار والحقوق المغيبة.

في المقابل، يحاجج عاطف أبو سيف في فصله بأن سياسات إسرائيل المتبعة في حصار قطاع غزة هي أيضاً أداة من أدوات تمرير الأبارتهايد دون قوننته. إسرائيل أخرجت قواتها من قطاع غزة من أجل أن تتمكن بصورة أنجع من محاصرته وتحويله إلى سجن كبير. وكما يقترح أبو سيف فإن حصار قطاع غزة إسرائيلياً ليس إلا أداة لخلق سياسات الفصل العنصري ضد السكان هناك وتعزيزها. وعليه فالحصار بكل شواهده ونتائجه التي قدمها أبو سيف يكشف عن تداعياتها غير الإنسانية على السكان مقدماً حجة للتحقق من ممارسة إسرائيل سياسات الفصل على أساس عنصري. لقد أعادت إسرائيل إنتاج احتلالها قطاع غزة بعد خروج قواتها منه وعملت على خلق واقع يثبت هيمنتها ومقدرتها

على التحكم فيه بغية الحفاظ على صياغة علاقة غير متكافئة معه تعمل على:

(١) تعطيل ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم.
(٢) عزل القطاع عن بقية المناطق الفلسطينية.
(٣) الحد قدر الإمكان من فرص نمو القطاع.

وفي الخلاصة، فإن ما تم ليس انسحاباً وإنما هو عزل، حيث تمت محاصرة القطاع بالأسلاك الشائكة والجدران ومراقبته ببالونات المراقبة والطائرات الزنانة وأبراج المراقبة والبوارج الحربية. كل ذلك يخلق حالة عزل خاصة.

تكتب هديل بدارنة حول حركات المقاطعة في كل من جنوب إفريقيا وفلسطين. أول شيء يتبادر إلى الأذهان حين يتم استحضار سقوط نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا هو حركات المقاطعة التي أدت إلى عزل نظام الفصل العنصري وسقوطه. فبالقدر الذي يستخدم فيه العزل والإقصاء الاقتصاديان كأداوت هيمنة، تستخدم المقاطعة الاقتصادية كأدوات تقويض.

تستعرض الباحثة نماذج لشركات عالمية ساهمت في تعزيز نظامي الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وفي فلسطين خاصة شركتي بولاروید المنتجة للكاميرات في الحالة الجنوب إفريقية وشركة هيولاد باكارد المصنعة لآلات المسح الضوئي على الحواجز الإسرائيلية. عموماً فإن غايات حركات المقاطعة هي دفع تلك الشركات لسحب استثماراتها ووقف عملها المعزز لسياسات الفصل. وفي الحالة الفلسطينية على الرغم من الشبه والاختلاف فإن ثمة عناصر قوة جديدة في عمل النشطاء تتمثل في وجود مساحات جديدة من العمل عبر وسائط التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة. إن غايات سياسات المقاطعة هي زعزعة مقدرة نظام الأبارتهايد على مواصلة عمله. وكما تقترح بدارنة فإن ذلك ممكن بالعمل الجاد والمثابر. وفي الحقيقة فإن مراجعة التجربة الفلسطينية تشير إلى الكثير من النجاحات ولكن في المقابل يجب فحص إلى أي مدى تسير هذه النجاحات نحو تحقيق الهدف الكلي.

وفي الفصل التالي يقدم عبد الغني سلامة شرحاً مسهباً لطرق كفاح شعب جنوب إفريقيا من أجل مناهضة نظام الفصل العنصري ثم يتبع ذلك بمناقشة مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني ضمن مقاربات الكتاب للبحث في أوجه الشبه والاختلاف في تجربتي جنوب إفريقيا وفلسطين. هناك سمات مشتركة كثيرة في نضال الشعبين ضد نظامي الأبارتهايد كما أن العلاقة الكفاحية التي ربطت الشعبين وقيادتيهما ظلت حتى اللحظة تسم الكثير من التعاون بينهما. من الكفاح المسلح إلى العصيان والمقاومة الشعبية ومفاوضات تفكيك نظام الفصل بعد خروج مانديلا، هناك دروس كثيرة يمكن التعلم منها كما يقترح سلامة حتى يتم

تثوير الكفاح الفلسطيني بأدوات مختلفة.

يختتم الكتاب بفصلين واحد لمجد كيالي يناقش فيها أنالوجيا الأبارتهايد من خلال مناقشة السياق الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو حيث شكلت السلطة حالة من التنافر المعرفي في أيديولوجيا المجتمع الفلسطيني ولم تظهر المقاربات بين السياق الفلسطيني والجنوب إفريقي في قضية الفصل العنصري إلا بعد أوسلو ليس كتوقيع على اتفاقية بل بما أفرزته من تحول في المجتمع والواقع. وفي الحقيقة فإن الفصل مرهق ومثقل بالتحليل النظري الذي كان يمكن الاستغناء عنه في تقديم فكرته، إذ إن الباحث يقدم رؤى وتصورات نظرية يفرضها قسراً على السياق التحليلي دون أن يساعد هذا كثيراً في فهم الفكرة. والثاني لأنطوان شلحت يناقش فيه ظهور خطاب الأبارتهايد في الأكاديميا والسياسة الإسرائيلية، بمعنى متى أدرك الإسرائيليون أنهم يواجهون موجة من النقد بسبب ذلك. ربما كما يؤكد شلحت بدأ الأمر مع مؤتمر ديربن إلا أن إسرائيل أخذت الأمر بعد ذلك على محمل الجد وبدأت مناهضة هذا الخطاب عبر ما أسمته محاربة «نزع الشرعية» عن إسرائيل التي خصص لها أكثر من مؤتمر ضمن مؤتمر هرتسيليا.

كتاب ثري ومتنوع وزاخـــر بالنقاش والمعلومات والأدلة يشكل إضافة جديدة ومهمة للمكتبة الفلسطينية والعربية. لكن الفكرة الأساسية تظل بحاجة للمزيد من البحث: إلى أي مدى يمكن النجاح في توصيف إسرائيل كنظام أبارتهايد. هنا لا بد من إقناع المجتمع الدولي والقضاء الدولي وربما بداية مثل هذا النقاش الجدي في متن هذا الكتاب يشكل خطوة مهمة في هذا الاتجاه. وكما يرد كثيراً في متن الكتاب فإن المشروع الصهيوني مشروع استعماري استيطاني مازال مفتوحاً ومتواصلاً وغير مكتمل في نتائجه ومخرجاته النهائية. ولكن توسيع منظور الفهم الدولي للأبارتهايد من خلال تحرر هذا الفهم من سياق التجربة الجنوب إفريقيا واعتبار ما ورد في أجزاء من الكتاب «ما بعد الأبارتهايد» وفي أجزاء أخرى الطبيعة المتطورة له واستخدام التكنولوجيا الحديثة في أشكال العزل والفصل، سيساعد في تحقيق ذلك. ربما أن أحد أهم ما وسم النظام في جنوب أفريقيا هو تبنيه رسمياً للأبارتهايد وسن القوانين التي تقول إن غايتها ذلك، وهو ما لا يتحقق في حالة النظام الإسرائيلي.

يظل السؤال: هل يلجأ النظام طواعية في لحظة معينة إلى أن يعلن نفسه جهاراً نظام فصل عنصري. لنتذكر مثلاً المستوطنين اليهود ودولتهم وممارسة المستوطنين الأوروبيين الفصل العنصري طوال قرنين ونصف من الزمن قبل أن يتبنوا علانية نظام الفصل

العنصري. إسرائيل تدريجياً تنحو نحوهم في تبني القرارات والقوانين التي تشرعن الفصل العنصري علانية وربما قانون القومية خير دليل على ذلك. لن تتحمل عقلية المستعمر القائمة على الفصل «التورية» ولا طمس جنوحها للغاية الكبرى القائمة على محو وجود الطرف الآخر وإزالته على صعيد ليس الفكرة والمدرك فحسب بل والمعاش أيضاً.

ختاماً، يؤخذ على الكتاب أنه يحاول أن يركز جهده على عقد مقارنة سياق الأبارتهايد الإسرائيلي مع الجنوب إفريقي. ربما أن هذا يبدو مغرياً للإدانة الكبرى للتجربة السيئة في جنوب إفريقيا وللاستفادة من ذلك، لكن ربما سيكون أكثر إفادة لو تم تطوير برادايم خاص بالكتاب حول الأبارتهايد يستند إلى جانب التجربة الجنوب أفريقية إلى تجارب أخرى في مراحل تاريخية مختلفة مثل التجربة الأميركية ومناقشتها في السياق الفلسطيني الإسرائيلي. كما يؤكد عليه الكثافة النظرية في بعض فصوله والنقاش المربك في القضايا النظرية التي ليست ذات علاقة بالنقاش ويتم في سياقات فرضها عليه.

إجمالاً يشكل الكتاب رافعة مهمة في فهم أداة جديدة بات جزءاً من النضال الفلسطيني ضد دولة الاحتلال المتمثلة بدمغها وربما استصدار قرار أممي لاحقاً بتوصيفها كدولة أبارتهايد، وبالتالي دفع المجتمع الدولي للتعامل معها على هذا الأساس، وبالتالي انتقال حركات المقاطعة من الحيز الاقتصادي إلى الفضاء السياسي ومجال العلاقات الرسمية بين الدول، والغاية المنشودة من وراء ذلك تقويض وجود إسرائيل في مجتمع الدول حتى يتم تفكيك نظام الأبارتهايد.